حضرة الأديب الكبير الاستاذ البي
أديب، مدير مجلة "الأديب" الغرا

نرجو قبول هديتنا الصغيرة
تشجيعاً للفكر والأدب ؟

دمشق ١٠/٤/١٩٥٢

نجيب جمال الدين حمادة الك

305.42
S324hA

نجيب جمال الدين
شحاده الخوري

حول المرأة

دراسة علمية ، اجتماعية وتاريخية
آراء ونظريات حديثة

الشرق والغرب
المرأة والعلم والفلسفة والأدب
الزواج . الطلاق . التعدد . البغاء
العمل فضيلة . المرأة ملهمة الرجل ...
آدم وحواء ، مراحل الامومة والابوة والمساواة
مشكلة المرأة العربية ... الخ

طبع ونشر
المكتبة الكبرى لصاحبها فرحات ونجاتي بدمشق

Cat. 11 May '53

صفحة

مقدمة ٣

مدخل ٥

مهمة الفكر ، ٨ — مشكلة المرأة ، ١٠ — الشرق والغرب ، ١١ — منهج البحث ، ١٧ .

المرأة امام العلم ٢٠

المرأة والمجتمع ٢٢

المرأة في التشريع ، ٣٣ — البطالة مفسدة ، ٣٧ — المرأة والسياسة ، ٤٠ — المرأة ملهمة الرجل ، ٤٦ .

قضايا المرأة الاجتماعية ٥٠

الزواج ٥١

الطلاق ٥٥

في الشرائع القديمة ، ٥٥ — الطلاق في الاسلام ، ٥٦ — نتائجه ، ٥٧ — أسبابه ، ٥٨ .

تعدد الزوجات ٦٠

تاريخه ، ٦٠ — التعدد في الاسلام ، ٦٠ — نتائج التعدد ، ٦٤ — اسباب التعدد ، ٦٦ .

البغاء ٦٨

صفحة

تاريخه ، ٦٨ — في التشاريع الحديثة ، ٧١ — اسبابه ، ٧٣ —

المرأة في التاريخ ٧٥

حكاية الخليقة ، ٧٥ — الوحشية ، ٧٧ — البربرية ، ٧٨ — المدنية ، ٧٩ .

وضع المرأة التاريخي ٨١

المرأة المصرية ، ٨٢ — المرأة اليونانية ، ٨٣ — المرأة الرومانية ، ٨٥ — المرأة عند الاشوريين والبابليين ، ٧٦ — المرأة في القبائل الهندية ، ٨٦ — المرأة في الديانة اليهودية ، ٨٧ — المرأة في الديانة المسيحية ، ٨٨ ، المرأة البرهمية ، ٨٩ — المرأة اليابانية ، ٩٠ — المرأة الصينية ، ٩٠ .

المرأة في الجاهلية والاسلام ٩١

المرأة الغربية ١٠٠

القرون الوسطى ، ١٠٠ — عصر النهضة ، ١٠٣ — القرن السابع عشر ، ١٠٥ — القرن الثامن عشر ، ١٠٦ — القرن التاسع عشر ، ١٠٨ — القرن العشرون ، ١١٠ — المرأة في العالم الاشتراكي ، ١١٣ — المرأة في الوقت الحاضر ، ١١٥ .

التعليل العلمي لوضع المرأة في التاريخ ١١٨

المرأة العربية ١٢٥

• • •

الباعث على إنشاء هذه الدراسة الموجزة ، في المرحلة الحاضرة التي تجتازها الامة العربية ، في مختلف أقطارها، وخاصة في سورية ولبنان ، إنما هو الحاجة الملحة ، الى هدم كثير من المعتقدات والتقاليد والاعراف التي تعيق تقدمنا الاجتماعي وتحول دون تطورنا الحضاري . على أننا لن نقف عند حد الهدم وحسب ، لأن الخلق والبناء أيضاً من مهمات الفكر .

ونحن سنجهد لتكوين بعض المبادئ التي تصلح، في هذه الظروف الانشائية الخطيرة القائمة في الوطن العربي ، لان تكون أساساً في انشاء حياة اجتماعية فضلى .

إلا أن ثمة سبباً قريباً آخر ، هو المناظرة التي قامت على مدرج الجامعة السورية ، والضجة التي أثارتها في الصحف

والمجلات ، وموضوعها : « وجوب اشتراك المرأة في الحياة العامة أو عدم وجوبه » .

ولما كنا نعتقد أن الموضوع لم يوفَّ حقه ، بل بلغت بعض الصحف فيه ، حد الاسفاف والتبذل ، رأينا وفاءً للعلم ، وحرصاً على الحقيقة ، أن نقوم بما يمليه علينا واجبنا القومي .

سيرحب كثيرون ، نساءً ورجالاً ، بما يتضمن هذا السفر من نقاش وآراء ، ويتنكر له كثيرون أيضاً ، رجالاً ونساءً . غير أنه حسبنا آية ارسطو الخالدة : « إذا اختلف افلاطون والحق ، فأيهما أولى بالمحبة ؟! » .

وإننا اذ نقرر ذلك نعتذر بالوقت عينه ، عما يلحظ من العرض الخاطف لبعض الآراء والفكر ، ذلك أننا على عتبة الفحوص النهائية للدراسة الجامعية .

وبعد ، فان لنا من ضيق الوقت ، وسعة البحث ، ونبل القارىء ، مطمع وشفيع .

دمشق آذار سنه ١٩٤٧ المؤلفان

مدخل ...

أفاقت الأمة العربية ، بعد إغفاءة طويلة ، غير هنيئة ، تخللتها أحلام مرهقة قاسية ، لون الدم ، غزارة الدمع ، فألفت نفسها خائرة ، شديدة الخور ، قاصرة ، بعيدة القصر ، مكبلة بقيود ثقيلة من عواطف دينية جامدة وتقاليد وعادات سلوكية ملتوية ، خلقها مستعمر بغيض أو مأجور مهدم ، أو جاهل غر ، وهي كلها لاتنسجم وروح العصر ، واغراض الحضارة الجديدة ، ومتطلبات الحياة الحرة الكريمة .

ولا غرابة ، إن كان نتاج آل عثمان ، ركاماً من آثام وشرور وتدهور وانحلال ، فهم لم يمثلوا في تاريخهم ، المتراجع سوى دور الفاتح المستبد والظالم الطاغية . ونحن نشك أن تكون الانسانية قد أفادت من السلطنة الكبرى غير المذابح والمشانق والدموع ! .

أفاقت الامة العربية الغافية ، للحياة ، بعد أن نفضت عنها ظلال الترك ، وليس لها من مقومات الحياة غير لغة لايدركها الفناء ، وتراث لايبليه الدهر ، ورسالة أجداد كرام ، عاهد الابناء أنفسهم على إدائها ونشرها ، فأنزلوها منهم منزلة التقديس ، وما ذلك وأيم الحق ، بالشيء اليسير .

أفاقت الامة العربية فأذهلها أن ألفت الغرب المتأخر ، الذي خلفته يوم خلفت الاندلس ، طفلاً غريراً قد اكتمل رجلاً قوياً ، فنما فكره

وازداد اختراعه واكتشافه ، وبلغ من السيطرة على الطبيعة وتسخيرها له شأواً بعيداً ، بل راعها ان وجدته يغزوها حاملاً سلاحه بيمينه ، وسلمه بيساره، يدخلها محاربا وتاجراً ، فهو ينبغي ان ينزل نفسه منها منزلة السيد والمعلم. وصحت الامة العربية أيضاً من هذا الروع، وذاك الذهول ، وتخطت الحيرة والدهشة الى التصميم والتنفيذ ، فنهضت تكافح الاستعمار ، وتدفع التحكم الغربي دفعاً عنيداً ، لاهوادة فيه ولا لين، مضحية بالدم والمال لنيل الحرية واستكمال السيادة . ولكنها لما تزل في المطلع ، بيد أن ثمة انتصارات باهرة حرية بان تسجل فسوريا ولبنان ، قد تحررا تحرراً كاملاً من الاستعمار المقيت ، ومازالت بقية الاقطار العربية تجهد ساعية لانتزاع مايجب لها من سيادة وحرية .

واليوم لم يبق اجلّ ولا انبل ، من الواجب المفروض على شباب الامة : فنحن نشيع عهداً ذاهباً غير مأسوف عليه، ونشهد انبثاق عهد مستجدّ لايأسف علينا ان لم نكن له . فجدير بنا وحالنا هذه ان نعمد الى واقعنا فنتفحصه بفهم ونزاهة ، لنرسم على أساس هذا الفحص مثلاً أعلى ، نسعى الى جعله واقعاً لنا .

أما الرضى بواقعنا اليوم ، فانما هو قناعة باليسير من الامر ، وأما الدعوة الى النكسة ، فانما هي دعوة صريحة الى الانحلال والفناء ، وأما التطور والتبدل فسنة تشمل الكون بأسره ، وقاعدة تستوي في الخضوع لها أحداث الطبيعة والمجتمع ، ويستطاع دون غلوٍ أو مجازفة التأكيد أن الحياة نفسها حركة ونمو واتساع . . .

يحري بنا أن نعمل النظر في مجموعة القيم المعنوية والاجتماعية التي تنظم اليوم حياة المجتمع العربي ، والتي تضطرب فوق أسس من الاحداث المادية والتاريخية ، على هذه القيم لم تعد تنسجم مع ما صرنا اليه ، أو أنها اصبحت غير جديرة بان توصلنا الى مانطمع فيه . وعلنا والحال هذه ، نسعى الى تبديل هذه القيم وتطويرها ـ ان صح التعبير ـ وجعلها منسجمة وحال العصر وترقي الامم .

ان لاوضاعنا الاجتماعية ـ كما لكل كائن حي ، وكما لاوضاع سائر المجتمعات البشرية ـ مولداً ونشوءاً ولابد وأن يكون لها نهاية وفناء ، وما دامت هذه الاوضاع الاجتماعية ، غير متلائمة مع تصوراتنا عن المجتمع الأمثل ، هذه التصورات التي خلقها فينا تبدل واقعنا المادي والفكري ، وانتقالنا من الخضوع الى السيادة ، فليس أوجب من وضع حد لهذه الاوضاع ، وخلق اخرى مستجدة تشبه بشكل ما تلك التي نقلت الامم من دركات الانحلال والتدهور الى درجات التفوق والسيطرة . والاعراف والعادات والتقاليد ، التي ليست سوى صور سلوكية ، يتبعها الفرد ازاء نفسه واسرته ، وابناء وطنه ، تتأثر الى حد بعيد ، بعوامل طبيعية واقتصادية ودينية وسياسية ، ومادامت هذه العوامل مستمرة التحول والتبدل ، فلمَ نريق على عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا صبغة الجمود ، ولمَ هذا التكلف المصطنع ووسمها بسمة الخلود والاطلاق ! ؟

اننا نؤمن بوجود مباديء عامة يتطور على ضوئها البشر ويحققون انسانيتهم بالعمل وفقاً لها . ذلك أننا نؤمن بالفكر العلمي الذي يقوى على استيعاب حركة التطور المستمرة ، وعلى تفهم اتجاهها وقوتها ، ونعتبر أيضاً ، أن القول بأن المجتمع الانساني يعيش وفقاً لمبادىء قبلية مرسومة ، انكار للعلم ، وجمود قاد الامة العربية في يوم، الى الاستكانة ويقودها اليها ، ان هي لم تفقه عزوفا عنه . قد يفهم من كلامنا أن التاريخ يسير وفق قوانين لاتتبدل ، ويتطور لايقف عن التطور غير عابيء باراء الناس وافكارهم وعواطفهم . أجل بل أكثر من هـذا ، فاننا نعتقد أن تطور الظاهرات الاجتماعية ، له صلة وثيقة بتطور أدوات الانتاج ووسائل المعيشة .

ونخشى بعد ذلك أن يظن ، أننا لانقيم وزناً للبحث والتفكير والحقيقة أن للفكر أثراً كبيراً في سير التاريخ ، بل هو دافع قوي للتطور وموجه عظيم للاحداث الاجتماعية ، شريطة أن يستند اليها ويعيها ويسايرها . بل لانقف عند هذا الحد من الاعتراف باثر الفكر ، ولكننا نذهب الى انه ضرورة جدية للتقدم وأداة فعالة للهدم والبناء ووسيلة بارعة لاظهار التناقضات الهامة في النظم الاجتماعية ، وبالتالي فهو يساعد على تبديل تلك النظم تبعاً للضرورات الناجمة . وهكذا يصبح الاستقراء والاستنتاج والمحاكمة ضرورة قصوى لتغيير الواقع وأداة طيبة لابداع مثل عليا سامية ، ليست سوى وقائع وأحداث اجتماعية تنسجم مع التطور المادي للتاريخ .

ولانظن ، أننا اذا ظفرنا بفكرة صحيحة نكون قد بذلنا جهداً مضاعا لان الفكرة وان كانت في تكونهـا ونشوئها نتيجة أوضاع مادية واجتماعية وفكريـة ، ووليدة تخيل واقعي ، لاتخيل محض ، تصبح بعد ان تنمو وتتسق مبدأ قويماً وعقيدة راسخـة ، وقوة تتسع وتنتشر ، لتغمر آماداً من الزمان وارجاءً من المكان ، توجه تفكير البشر ، وتؤثر على واقعهم المادي لتخلق واقعاً آخر مستجداً ينسجم معها وينطبق عليها . وهذا الواقع الجديد ليس جامدا أصلا ولا يتصف بالاطلاق والاستمرار ، اذ لاتلبث الواقعات الاقتصادية الدائمة التحول ، ان تخلق تناقضات خطيرة في المجتمع ، ويحصل تفاوت بعيد بين الوقائع المادية ، والقيم الاجتماعية والتشريعية السائدة ، فيكون منه دافـع لنشوء مبادىء وافـكار ، تهدف تحقيق الانسجام والتوافق بين الاوضاع الماديـة المستجدة ، وأوضاع اجتماعية وتشريعية تلائمها وتنطبق عليها . فالمادة تؤثر في الفكر ، والفكر يعمل في المادة ، وهكذا دواليك .

وليس هنالك من ينكر تأثير المبادىء والنظريات في الانقلابات التاريخية وعملها في الثورات الاجتماعية الكبرى . انما هذه المبادىء والنظريات لم تكن لتهز الجماهير وتقلب الاوضاع ، إلا لكونهـا وليدة الضرورات المادية والواقعات الاقتصادية والاجتماعية . فحري بنا ان نعيد النظر في قيمنا المعنوية السائدة ، ووضع المسألة على بساط البحث ليدل على أن ثمة حاجة وضرورة واقعيتين تدعوان الى بحثها : انها في حاجة الى حل .

مشكلة المرأة

ومشكلة المرأة هي أجلّ مشاكلنا الاجتماعية شأناً ، وأشدها خطورة ، فالمرأة صنف الامة ، نصفها المنشيء الباني : منشيء النصف الآخر ، وباني مجده وسعادته ؛ كدنا نقول ، المرأة هي الامة . وهذه الحقيقة تجعلنا نقدر دور المرأة في حياة الدول وتأثيرها في حاضرها ومستقبلها ، ونقتنع بان قضيتها ينبغي أن تكون موضع دراسة وعناية، وبحث واهتمام ، خاصة في هذه الظروف الانشائية القائمة في البلدان العربية عامة ، وفي سوريا ولبنان على وجه أخص .

وليس اسهل على من يلم بتاريخ الشعوب ، ولا أيسر على من يطلع على تطور الحضارات ، من مشاهدة ان ثمة علاقة كبرى بين انحطاط وضع المرأة الاجتماعي والحقوقي في شعب من الشعوب وبين تأخر هذا الشعب في ميدان الرقي ، وتخلفه عن قافلة الشعوب التي المرأة فيها تتمتع بمركز أسمى ووضع أفضل ؛ والمشاهدات نفسها تظهر ان علاقة أيضا لاتنكر ، بين تأخر الامة وتخلفها في مضمار الحضارة ، وبين عبودية المرأة وانحطاطها . وهكذا فكثيراً ما تختلط المقدمات بالنتائج في الحياة الاجتماعية ، المعقدة العناصر المتعددة العوامل المتنوعة المظاهر ، فيكون السبب نتيجة والنتيجة سبباً .

والباحث عن ظواهر الاشياء بطريقة الملاحظات والمقارنات يمكن له الوصول الى المقاييس الصحيحة التي هي وليدة تلك الوسائل . ومن أثبت المقاييس ، وأحجاها ، الدالة على المدى الحضاري للامة بشهادة

رجال الفكر ، انما هو مركز المرأة الاجتماعي : فحيث تكون مستضعفة مهضومة الحقوق ، يكون الجهل والتأخر ، وحيث تكون ذات أهلية وكفاءة ، يكون التقدم والازدهار . هذا ما اثبتته تجارب الماضي وأحداث الحاضر . والمقياس الصحيح ، كدنا نقول القانون ، وسيلة واعية ، للفهم والتمييز والتنظيم ، عناصر البناء في كل مدى .

نحب أن نشير بادىء ذي بدء ، الى أنه ليس لفرد أياً كان أن يقرر مساواة المرأة بالرجل واشتراكها معه في بناء الحياة العامة ، كما أنه ليس للرجال ، ولا للنساء أيضاً ، ان يجيبوا بنعم اولا . . . انما هو التاريخ الذي يجيب ، وسواء أكان جوابه سلباً أم إيجاباً فحكمه قاطع لايرد ، اذ لافائدة من الثورة على الضرورة . وللباحث ان يستقرىء احداثه ويلاحظ تطوره ويحكم آنئذ ، لاحسب أهوائه واحلامه ، بل وفقاً للوقائع التاريخية ، والضرورات والاحداث الاجتماعية .

الشرق والغرب

نجد لزاماً علينا قبل الدخول في الموضوع ، أن نلفت النظر الى زعم من يزعمون ان هنالك حضارتان لاتلتقيان أصلاً ، أو لاتلتقيان الا قليلاً : حضارة غرب ، وحضارة شرق. ويلحون على ذكر الخصائص والصفات المادية المميزة للاولى ، والخصائص والصفات الروحية التي تمتاز بها الثانية . وقد عبر عن هذا الرأي الشاعر الانكليزي كبلينغ بقوله : «الشرق شرق ، والغرب غرب ، ولن يلتقي التوأمان» . . . .

لعل هذه الفكرة هي وليدة خرافة الدم واسطورة تفوق جنس على جنس ، وشعب على شعب، وغرب على شرق . فالفروق التي تبدو اليوم بين الناس ، مرجعها على الغالب الى طبيعة الظروف التي اتيحت لهم ، من تربية واكتساب واقتصاد ، فليس هناك سلالات ممتازة ، وإنما هناك أفراد يوصفون بالامتياز في كل الجماعات. ومبدأ الترقي الذي خضع له الانسان ، منذ طوره البدائي حتى طوره الحديث ، مبدأ لايرقى إليه الشك ، لتوفر الادلة الكثيرة على صحته الثابتة باليقينين العلمي والتاريخي . بيد أن صورة التطور لم تعد في نظر العلماء كما رسمها دارون ، بشكل خط مستقيم ، تتدرج فيه الاحياء ، فتجد القرد في مبتداه ، والانسان الابيض في منتهاه. وهذه هي الصورة التي أوحت الى فلاسفة الجرمان ، وأدبائهم ومؤرخيهم فكرة انحطاط بعض السلالات وتفوق بعضها الآخر ، وبالتالي ، أهلية الاولى للعبودية ، وكفاءة الثانية للسيادة ، والتزام المنحطين بالخضوع ، والمتفوقين بالحكم . ان هذا الوهم الذي كان من جملة بواعث مجزرة لم تعرف الارض لها مثيلا ، لم يعد له مع الاسف نصيب من الصحة . والعلماء اليوم ، يذهبون الى أن الانسان والقرد تحدرا جميعاً من صاب سلف واحد وان جنين البشر ليقص علينا لدى كل الاقوام ، قصة التطور الصحيح .

هناك اختلاف مازال بعض العلماء ، يلحون على التمسك به ، وهو نسبة وزن المخ الى وزن الجسم بأجمعه ، على توهم علاقة بين وزن المخ وقوة التفكير . غير أن ثمة دلائل تنهض على بطلان

هذا الزعم ، اذ أن مخ الاسكيمو هو المجلي في هذا المضمار ، كما ان ابناء الشمس الصفر يتفوقون على الآريين البيض في هذا المضمار ذاته . إننا لانعتقد بتفوق شعب على شعب ، او غرب على شرق ، فمنذ الف عام فقط ، نستطيع التأكيد بان غربهم هذا كان شرقنا اليوم ، وشرقنا كان غربهم وزيادة ! .

ولعله لم يعد خافياً على أحد ، أن الحضارة اليونانية لم تكن الا وليدة الحضارة المصرية والهندية وحضارات سائر الامم التي استقام لها السلطان على شواطئ الابيض المتوسط . وكذلك فالحضارة العربية قد أفادت من اليونانية والفارسية والهندية . والغرب نفسه استعار لتشييد بناء حضارته القائمة ، حضارات الامم الشرقية وعلومها واختراعاتها ، فهي اليوم ليست ملكا له وانما هي تراث الانسانية باجمعها : لكل أمة حجر في أساسها ولبنة في جدارها .

ويظهر أن من سنن الطبيعة الا ينشأ شيء جديد دون تزاوج شيئين ، وفعلهما في بعضهما . ان هذا المبدأ يشمل النبات والاحياء من الحيوان والانسان . ولكنه ، كما يبدو ، ينظم المجتمع الانساني ايضاً ؛ فلا تبزغ حضارة ولايقوم عمران ، ولا تشع عبقريات ، الا بعد تلاقح المدنيات السابقة وتأثر الشعوب بعضها ببعض .

لقد كان للظروف التاريخية أثر بعيد في تراجع الشرق وانطلاق الغرب . فاستنام الاول الى الجمود والتسليم ، والقناعة بالواقع ، والايمان بالغيب . وانطلق الثاني الى المعرفة والعمل ، مؤمناً بالمادة كعنصر

أساسي في الحياة ، وبالفكر كقوة قادرة للسيطرة على الطبيعة . عاش الشرق بقلبه وخياله فألف عالم الشرق ، وعاش الغرب بفكره وحسه فألف عالم الغرب ؛ وهكذا أصبح لكل منهما صفات وخصائص تميزه دون سواه .

بيد أن هذه الفروق ليست طبيعية ازلية ، ولا ثابتة خالدة . وانما هي من نسج الزمن وصنع التاريخ . وليس الفرق بين الشرق والغرب فرق نوع أو أزل ، وانما هو فرق درجة وزمن . واذن فلا مبرر لهذه الضجة المصطنعة التي تستهدف فصل الشرق عن المدنية الحديثة ، ولا مبرر ايضاً ، لهذه الدعاوي التي تتجاوب اصداؤها في الشرق والغرب ، فيتطوع وعاظنا لنشرها بعد تصديقها ، واعلانها بعد تأكيدها . انها حكاية الاستعمار الذي يقوم على التنافس الاقتصادي والتزاحم الصناعي والتجاري . فقد شاء هذا الاستعمار أن يجعل من الشرق منجماً وسوقاً ، ومبداناً للعراك الحربي . وهو ، لهذا ، يخشى تنبه الشعوب الشرقية ويحذر يقظتها ، فيسعى جاهداً لخنق الحرية المتوثبة ، وابادة الفكر المتفتح . فكأن الغرب بحاجة أبداً الى مسألة شرقية ، يخلقها اذا لم يجدها ويثيرها اذا سكنت ، وهو يستغلها دوماً في تمكين نفوذه ، وتثبيت سلطانه ، وكنز الذهب وجمع الرزق .

كل هذا ليس غريباً ، فنظام الاستعمار القائم على الاستثمار ، من مقوماته أن يندفع الى هذه الدعاوات اندفاعاً ، وإنما الغريب أن ينخدع أبناء الشرق بادعاءآت الغرب فيعتقدون من أنفسهم القصر

والقصور، ويشعرون ، وكأنهم من طبيعة تختلف عن طبيعة أبناء الغرب أو على الاقل ، يتوهمون أن تاريخهم وتقاليدهم ودينهم ، تأبى عليهم ان يلتمسوا من الغرب علاجاً لادوائهم الاجتماعية ! . . لقد قام وعاظنا يخلقون مسألة غربية ، تعنى بالبحث عما يحسن ، وعما لايحسن اقتباسه عن الغرب ، وذهب بعضهم الى حد الشك بصلاح الاقتباس ونفعه. غير اننا لانظن أن انخداعهم بترهات الغرب ، هو الذي ساقهم الى هذا الضرب من التفكير الملتوي ، بل إن ثمة نفوذا ، يخشون ضياعه ، ومصلحة يحذرون فقدانها . ان مصير هؤلاء : سلطانهم وقوتهم ، يتصل أوثق الاتصال بمصير الجهل والفقر والتأخر في شرقنا العربي.

غير أن التبشير بالرجعة عقيم ، فلا يجب أن يكون لنا من ذاك التراث الضخم الا مايصلح لنا زاداً في سفرنا الجاهد ، ولعل لروعة الذكرى ، واشراقة الحياة العربية الاولى ، أثراً بعيداً في بعث المواهب وشحذ الملكات . ولا ضير علينا بالاقتباس ، بعدما علمنا من تلاقح المدنيات واتصال الحضارات ، فنحن بسياق التطور الجارف مضطرون الى اتباع بعض أساليب الغرب . بيد اننا لاندعو الى التقليد الاعمى والاقتباس المشوه ، بل الى كل مايتسجم مع مصلحتنا وخيرنا وسعادتنا . . . لما فرغ « سولون » القانوني الآثيني الكبير من وضع قوانين اثينا سألوه : أهذه هي خيرة القوانين ؟ فأجاب : أجل هذه هي خيرة الانظمة لاثينا !.

وعن هذا ، فليست قوة الانظمة ، منوطة بقربها أو بعدها عن

التراث الديني ، ولا باقتباسها عن الغرب او ابداعها في الشرق ، كما أنها لاتقاس بطلاوة المادة وفخامة العبارة وجزالة الاسلوب ، انما هي منوطة ، قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار بتلاءمها لظروف المكان والزمان ، وانسجامها مع مصلحة الامم والشعوب .

هذه دعوتنا ، لالبس فيها ولا غموض : محاربة الغرب بمادية الغرب بالمعرفة الواعية ، والعلم الغزير ، والتنظيم المحكم ، والقوة المادية ، والمؤسسات الاجتماعية السليمة .

انما سقنا هذه المقدمة ، لئلا تصك آذاننا تلك المعزوفة البغيضة : ان هذا يصح في الغرب ، ولا يصح في الشرق كأنهم من سكان غير هذا الكوكب الذي نعيش عليه . لا ، اننا سنقتفي إثر الحقيقة والحق ، لاغاية لنا الا انتقاء افضل القواعد والمبادىء التي تكفل لنا التقدم والخير .

وزهونا بتقاليدنا الموروثة ، وصفائنا الخلقي القديم ، يجب الايكون عنصراً أصيلاً في القضية ولا سبباً باعثاً للخيلاء والغفلة عما يجري لدى امم الارض . كما أن اعجابنا بالاسلام السمح الذي كان ثورة واعية طوحت باوثان الجاهلية وفتحت آفاقاً للفضيلة والخير لاينبغي له أن يكون سداً يحد من تطور الامة وامتداد ظلال المعرفة . ان العالم في تبدل مستمر ، وهو في ذلك يخضع لسنة النشوء والارتقاء . فليس غريباً إن تطلب عصرنا من التنظيمات في الحاضر ما كان يغنى عنه في الماضي . اننا مضطرون لاحداث مؤسسات لم يعرفها اجدادنا

والايمان بافكار لم يؤمنوا بها ولم يقتنعوا بصحتها ، ذلك اننا مضطرون لمسايرة التاريخ والسير أمامه ، لا الزحف خلفه أو الشد منه الى وراء .

منهج البحث

اننا وقد اقدمنا على بحث قضية المرأة ومشكلة مساواتها مع الرجل ودخولها الحياة العامة ، نشير الى اننا وان رجعنا في أحكام أكثر القضايا الى الاسلام ، فسنبقى غير مقيدين بموقفه منها ، والا كان ذلك منا ارهاقاً للدين الحنيف الذي مضى على ولادته اربعة عشر قرنا .

ونرى لزاماً علينا ان نجري على طريقة تقينا العثار في هذه الدراسة الاجتماعية المعقدة . ولذا نرى أنه لابد من انتهاج طريقة البحث العلمي القائمة على استقراء الحوادث ، وتقصي العلاقات الكائنة بينها ، ثم استنباط القوانين الناظمة لها . وهذه هي طريقة ابن خلدون الذي أراد « أن يبحث الاجتماع الانساني وأحوال العمران بطريقة برهانية » . وهي نفسها الطريقة التي سار عليها بعد تحقق نجاحها في العلوم الطبيعية ، مونتسكيو وسميث وكونت وماركس ، وهم أكابر علماء الاجتماع في العصور الحديثة .

ولا ريب ان هذه الطريقة تكتنفها صعوبات جمة نظراً لتعقد

الموضوعات الاجتماعية ، وتشابكها، وعلاقاتها بعواطف البشر وعقائدهم ومصالحهم ، مما يجعل البحث عسيراً شاقاً ، غير أنه لامناص من سلوك هذه الطريقة، لانها وحدها، هي التي تؤدي الى المعرفة الاكيدة عن احوال المجتمع وتطوراته ، وبالتالي الى سن أحسن القوانين الناظمة لعلاقات الافراد بعضهم ببعض . هذا ، وسنسعى لعرض الظاهرات الاجتماعية ضمن اطارها التاريخي لان هذه الحوادث لايمكن تجريدها عن البيئة والزمان اللذين تحصل فيهما ، وتتم ضمن دائرتيهما ،لاننا لو جردنا حادثاً ما لشوهناه ، بعرضه بصورة صنعية ، بعيداً عن واقعه وطبيعته .

هذا ، مع ملاحظتنا ، ان ليس في التاريخ حادثات عفوية ، لم تفرضها الضرورة وتحتمها وقائع الحياة ، ولا حادثات يمكن اعتبارها شاذة أو سخيفة فنقف منها موقف خشوع ورهبة ، أو نتخذ منها موضوع هزء وسخرية . وان خطر لنا ذلك نكون قد ابتعدنا كل البعد، عن الفهم الواعي الصحيح، القائم على دراسة العوامل والاسباب وربط النتائج بالمقدمات، لكل حادث اجتماعي وواقعة تاريخية .

ان ما كان ، فقد كان بالضرورة، نتيجة لاسباب معينة ، ودوافع وضعية محددة ، لم تفرضها ارادة عليا تتصرف بملء مشيئتها بمقدرات البشر . وكل اعتقاد بقوة غريبة ، تتصرف بالاحداث الانسانية حسب رغبتها ، ومالرغبتها حد ، هو اعتقاد ساذج يخالف الروح العلمية التي يجب أن تنظم الدراسات الاجتماعية .

ومهمة الفكر في مجتمعنا اليوم يجب أن تهدف التقريب بين

الجنسين وهـدم تلك الفوارق المصطنعة القائمة ، اما بسبب توجيه سلوكي منحرف ، أو عواطف وأهواء موروثة ، او ظروف حياة اجتماعية مرهقة .

ومشكلة المرأة من أعقد المشاكل الاجتماعية الناشئة ، لان منطق التطور وظروف حياة المجتمع ، وفكرة العدالة العامة تريدها على النهوض والانبعاث ؛ ومجموعة الاعراف والعواطف والاعتقادات تريدها على الركود والانزواء ، وتنهض في زحمة المعركة ، دعوات تبذل للاصلاح تبقى غير جديرة بالعناية والالتفات ، لانهـا تقوم في الغالب ، على التبشير بالخير والعدل والمساواة ، دونما نظر الى طبيعة الحوادث ، واستناد الى اسس واعية من البحث العلمي الصحيح .

بيد ان المشكلة يجب أن تبدو أقل تعقيداً وادعى للتفاؤل ، كما يجب أن يبدو غيرها من القضايا الاجتماعية والسياسيه المعروضة ، اذا هي عولجت على ضوء البحث العلمي الصحيح ، في مجال المصلحة القومية الكبرى ، ومن خلال متطلبات ظروف حياتنا العامة .

المرأة امام العلم

لاتنهض دعوة الى مساواة المرأة بالرجل ، أو فكرة ترمي الى اشراكها في الحياة العامة ، أو اصلاح وضعها الحقوقي والاجتماعي القاصر ، حتى يبرز ممثلو الجانب المتراجع في المجتمع ، شاهرين مبضع الجراح ، مسلطين مجهر الطبيب ، على ماستدق من الخلايا والكريات ومالم يستدق من هذه الخلايا والكريات ؛ زاعمين استحالة هذه المساواة ، الحقوقية والاجتماعية ، بسبب الفروق الفيزيولوجية والنفسية ، القائمة بينهما .

ونحن اذا استثنينا الظواهر الشاذة ، نرى المرأة تختلف عن الرجل بما يلي : عضلاتها ارق ، ووزنها أقل ، وقامتها أقصر ، وحرارتها ألطف ، ورأسها أصغر ، وحاسة شمها أخف . وحساسيتها العامة أقل ؛

كما أن خيالها المبدع اسطورة ، فهي تميل الى التقليد ؛ وتعجز عن التركيب وتخشى المسؤولية .

وتصيبها اعراض مرضية دورية ، كما انها تحن على الغالب الى التثبت بالمكان ! .

كل هذا جميل ، ويظهر انه صحيح طبياً ونفسياً ، ولكن مامعنى سرد هذه العبارات ، كأنها منتزعة من النسيب الرائع ، كلما

أثيرت مشكلة المرأة ، ومشكلة المساواة بين الجنسين ؟ . فهل في نيتهم ان يثبتوا أن المرأة ليست رجلا ؟!. لقد اصابوا ، فهي ليست كذلك والا لانفرد الرجل في الحياة ، لاتذيبه الاعين النجل ، ولا تفتنه محاسن الملاح ! . واذا تحققت هذه الوحدة الفيزيولوجية التامة ، وثبتت تلك المطابقة النفسية الكاملة ، فأي معنى يبقى لطرح المسألة وعرض المشكلة ؟. المرأة صارت رجلا ، وكفى الله المؤمنين القتال ! .

(لاريب ان المرأة تختلف عن الرجل بتركيبها العضوي) ويطرأ عليها من اعراض الحمل والحيض ، مالا يطرأ عليه . (غير أن هذا كله لاينبغي أن يحول دون نزولها الى الحياة العامة ، ومساواتها بالرجل ، لاننا بينما نرى المعارضين يبسطون حججهم ، والمجذين يلقون براهينهم ، والجميع يجولون في دوائر مسحورة من الحوار البيزنطي ، نرى المرأة تقطع المراحل الواسعة في المساهمة بالحياة العامة ، منتزعة بما تظهر من كفاءة ودراية في ميادين العلم والعمل ، كافة الحقوق المدنية والسياسية ، العامة والخاصة .) ذلك أن وقائع الحياة ، وتطور المعرفة والعمل ، تشاء لها هذه المشاركة ، التي تنجم عنها بالضرورة تلك المساواة .

ان حكاية قوة العضلات التي يمتاز بها الرجل ، قد دخلت في طور الاحتضار ، للتطور البعيد اللاحق بالآلة ، في عصر البخار والكهرباء والذرة . فقد صارت الحياة الاقتصادية الآلية ، لاتطمح الى أبعد من قوة عضلية عادية ، وصار الاتقان الفني متوقفاً على

الدقة والبراعة ، وسلامة الحواس . وبالفعل ، فقد اقتصرت بعض المعامل على تشغيل الصبيان والنساء ، مما ادى الى كوارث اقتصادية عنيفة ، وأزمات عطالة معروفة . ولا نعتقد ، ان احداً ، ممن يحبون ان يعرفوا الاسباب الحقيقية لهذه الكوارث والازمات ، يحتج بها ، لصرف المرأة عن الحياة العامة ، كما حاول ان فعل ، اقتصاديون معروفون ، ذرفوا دموع التماسيح على الاخلاق والفضيلة !

وبالتالي ، فالناقمون من علماء الاقتصاد ، هم من أعداء الثورات الانتاجية العنيفة : انهم يخشون فرط الانتاج ، لعله يهدد نظاماً ما ، كاد ، وتلافيفهم الدماغية يؤلف كلاً لايتجزأ . . .

والمرأة لهذا السبب عينه ، لم تنج من نقمة بعض الادباء المعاصرين فهنري ميلر الكاتب الذائع الصيت ، يزعم أنها لاتصلح لغير العهر !. ولو تقصيت هذه النقمة لدى الاديب النابه ، لوجدتها لاتخرج في الحقيقة عن هذا العامل الاقتصادي المنوه به ، نعني خشية اغتصابها مركز الرجل ، فتنتشر البطالة ، وتحل الازمة !.

ان أزمة البطالة المتفشية بين الرجال ، لم تنجم عن دخول المرأة الى المعمل ، ومزاحمتها للرجل ، بقبولها الاجر الاقل ، وانما نجمت عن طبيعة النظام الاقتصادي عينه ، وعن تناقضات الوقائع الاقتصادية للانتاج والاستهلاك في هذا النظام !.

وقصة عرض الجمجمة ، وطولها ، وعمقها ، ـ كادوا لفرط الدقة في الحساب ، يقيسون باختراع انشتاين الرابع في الابعاد ـ واختلافها في الرجل عنها في المرأة ، قصة أعجب ، قد دخلت ، هي أيضاً

في دور التصفية ، بعد أن فرغ العلم من تقرير هـذه الحقيقة المرة على نفوس المغرمين بالمقاييس والموازين : أن لاعلاقة مطلقاً ، بين شكل الجمجمة ووزن المخ ، وبين استبحار العرفان والعمران في أمم الارض .

أما أن المرأة ليس لها خيال مبدع ، وإنما خيـالها تمثيلي ، قاصر على التقليد ، بينما للرجل خياله المبدع وخياله التمثيلي ، فهو قول يفتقر الى برهان . فنحن ندعي ، أن لها خيالها المبدع أيضاً ، وندلي بأمثلة لايدركها حصر ، عن نساء من ذوات الفكر المبدع ، الـلائي احتللن مـكانهن في عالمي العلم والفن . وميل المرأة الى التقليد ليس مقصوراً عليها وحدها فحسب ، بل هو صفة تميز الاحياء ولولا التقليد ، لما امكن التطور ، ولتوقف عمل الحياة .

والتقليد والابداع لايجب ان ينظر اليها ، كوسيلتين منفصلتين عن بعضهما ، او متوازيتين ، في انشاء الاثر الفني وانما هما وحدة متكاملة ، ذات قطبين ، يعمل كل منهما في الاخر . وما يقال عن ضرورة تضافرهما ، في العمل الفني ، يمكن ان ينسحب الى التحليل والتركيب :

فاذا كان التركيب ، نعني ادراك الوحدة بين الاشياء ، صفة مميزة للرجل ، والتحليل ، نعني تجزيء الوحدة الى عناصرها البسيطة من صفات الانوثة ، فالاختراع العلمي والصنيع البـدعي ، انمـا هو بحاجة الى تضافر هاتين الوسيلتين ، ليبرز الى حيز الوجود الفعلي . واذا كان الرجل أقدر على الابداع ، وأقرب الى النبوغ ، فليس ذلك

لصفات ذهنية يتميز بها ، وانما نتيجة مراسه التفكير ومرانه على الجهد العقلي . أما تخلف المرأة في هذا المضمار الفكري ، فمتأت عن التضييق عليها وحرمانها من العمل الذهني . فان من قوانين وظائف الاعضاء ، ان العضو الذي لايعمل ، يقل نشاطه ، وتضمر قوته . وبذلك فقد كان للبيئة والتربية أثر بعيد في أضعاف قواها العقلية ، وكبت مواهبها الفكرية ، وهكذا فالنبت الطيب يخفق في تربة السوء .

وقد اتفق شارل ماير ، المفكر الفرنسي المعاصر ، مع شوبنهور عدو المرأة اللدود ، على امكانية اتقان المرأة لبعض الامور والنجح فيها ، ولكنهما اختلفا في تعليل ذلك : فالمرأة برأي شوبنهور ، اذا تفوقت فلكي تنتزع اعجاب الرجل ، بينما للرجل مع التفوق أمر آخر . . . انه يبدع من أجل الابداع ! .

والمرأة ، برأي شارل ماير ، تتقن كل مايطلب اليها من الاعمال لانها تعتقد بان كفاءتها تتناسب وهذه الاعمال . أما الرجل ، فلنزوعه الى السمو ، وان شئت لغروره ، يرى ان الأعمال مهما عظمت تبقى غير جديرة به ! .

ونحن لايهمنا من هذا الحوار ، غير انتزاع هذه الحقيقة التي تثبت جدارة المرأة وكفاءتها ، أما الاسباب ، فلكل أن يفتن في تعليلها ويتفلسف على حسابها . وبعد ، فلعل رأي شارل ماير الصق بالحقيقة من رأي فيلسوف التشاؤم العظيم !.

أما كون قامتها أقصر ، ووزنها أخف ، وحرارتها ألطف . . فهي أمور بفرض صحتها وبراءتها عن الشك ، لاتعني شيئاً ، وليست

برهاناً قاطعاً فيما نحن فيه . فالاشخاص الذين يتمتعون بالحساسية المرهفة والقدرة على التحمل ، كما حقق بذلك الدكتور «الكسيس كاريل» ليسوا من ذوي الاجسام الضخمة ؛ ورجال العبقرية ، هم في الغالب من ذوي الاجسام النسوية ، كدنا نقول ان ظاهرة الطول في الرجال ، ليست دليلا طبياً !..

ويقرر آخرون عدم تحمل المرأة دخول الحياة العامة لهذه الدورات الشهرية التي تنتابها ، وبسبب مشكلة الحمل ، هذا الامر الذي لايمكن أن ينفصل عن حقيقة الحياة .

ولكن حريٌ بنا أن نلاحظ أن هذه الحالات ، انما هي حالات مرضية ، والرجل أيضاً يصاب ببعض أمراض تضطره الى ترك العمل موقتاً ، واعتزال الحياة العامة الى حين ، فلم لاتعتزل المرأة كرفيقها الرجل ، في حالاتها المرضية والشاذة ؟ ان كل مافي الامر ، أن حالاتها المرضية تزيد عن حالاته .

أما أغنية التخصص الطبيعي ، فتعني هذا التقسيم الازلي القائم على ملاحظة ميل الرجل الى التجوال ، لقدرته على الاحتمال في نضال الحياة لتدارك أسباب العيش . . . وحنين المرأة الى التعلق بالمكان ، لاقامة دعائم البيت ، واتقان فن الامومة ، واعداد الجيل القادم بالهاب مخيلة الطفل بالوعي القومي ، وافساح صدرها للرجل يستريح اليه بعد عناء العمل وكفاح الحياة !..

ان هذه النظرية تنهض على مبدأ علمي غير صحيح ، وتستمد حياتها من جذور رجعية ، وتنشأ عن دراسة للمجتمعات قاصرة

لانها تفترض وجود التخصص بالبداهة ، وتستند الى مسلمات قبلية مطلقة .

ان دراسة المجتمعات القروية والمتمدينة ، وبعض المجتمعات الابتدائية ، تثبت ان هذا التقسيم لايتسم أبداً بسمة الخلود ولاحظ له من الاطلاق .

ففي بعض المجتمعات الفطرية ، كما في بورنيو الشمالية ، نجد للنساء المقام الاول فيها . فهن مثلاً ، يتزعمن الاحتفالات الدينية ، والرجال يقنعون بدق الطبول ، وهن اللائي يقفن في كل ركن ، ويقعدن في كل زاوية ويحنن الى التجوال ! .

وفي جزيرة سيلان ، وجزر استراليا ، كما حقق بذلك بلدوين سبنسر ، جماعات كثيرة من سكان الكهوف يعيش نساؤها مع رجالهن ، على قدم المساواة . ومستواهن لايطمع أن ينال مئات الالوف من اخواتهن ممن يعشن في الاحياء الحقيرة في بلاد الانكليز ! .

والمشاهدات في المجتمعات القروية ، تلفت نظر القائلين بابدية التقسيم الى مواطن الزلل في هذا الرأي ، اذ أن المرأة فيها تعتمد على نفسها ، وتعمل لتحصل قوتها ، وتكدح الى جانب الرجل ، لتشاركه في الاحتطاب والنقل والزرع والجني ، والبيع والشراء دونما تمييز في الاعمال ، أو تفريق بين الداخل والخارج ! . . ولو لاحظ اصحاب نظرية التخصص حال المجتمعات الراقية اليوم وماهي عليه المرأة من اشتراك في الواجبات ، ومساهمة في شتى الاعمال ، لادركوا أن هذا التقسيم صنعي محض ، واسطورة ، لا تنطوي على شيء من الروعة ، تهزم

أمام متطلبات الحياة ورقي العمل ، وتطور وسائل الانتاج .

ونحن لانريد أن يفهم من كلامنا ، نفي هذا التقسيم نفياً مطلقاً ، أو تقرير عدم صحته بالنسبة لمجتمع ما ، في فترة معينة . انما نريد أن نلفت النظر الى خطر استعمال هذه الكلمات على اطلاقها ، هذا الخطر الذي يتزايد شأنه ، اذا كنا نريد من وراء هذا الاستعمال استنتاج بعض الأحكام ، واستخلاص بعض القوانين ، الناظمة لحياتنا الاجتماعية العتيدة . .

ويبالغ بعضهم بذكر النتائج التربوية السيئة المترتبة على هجر المرأة البيت ، من انعدام الاتصال الروحي بينها وبين زوجها ، وبينها وبين أولادها ، والاولاد بعضهم مع بعض . . . فالعطف الامومي يتلاشى ؛ والروابط العاطفية تنفصم ، والحياة تصبح جحيماً لايطاق !

هنا يستطاع التأكيد ، بأن خوف هؤلاء الخائفين ، على التربية والسلوك والصلات العاطفية ، انما هو خوف مصطنع ، وذعر من وهم لامبرر له .

فنحن نعرف ، بالمراس والتجربة والدرس ، ان تعلق الطفل بأمه ، والزوج بزوجته ، والصديق بصديقه ، بلهَ العاشق بمعشوقه ، انما يزداد وثوقاً وشدة ، على نسبة فترات من الانقطاع الزمني ، يحدث خلالها تولد شوق جديد ، وتومض فيها لمحات من العطف بهيجة . وعلى النقيض ، فعكس ذلك يخلق المؤالفة التامة ، والمطابقة الكاملة ،

حتى لينظر الطفل الى امه كما ينظر الى اثاث البيت ، فينقلب الحب الى عادة . وبالاستمرار يتعطل عمل الشعور ، وعند ذلك فقط ، تصبح الحياة لامعنى لها ولالون .

هذه مسلمات بديهية ، في دراسة النفس والعواطف الانسانية لاسبيل الى نكرانها أو تجاهل حقيقتها .

وبعد هذا ، أوقبله ، فهل تأمل الخائفون الواجفون ، قبل أن يطلقوا هـــذا الحكم المرتجل ، الى مدى ذاك الاتصال الروحي القائم في بعض العائلات التي المرأة فيها تدير مملكة البيت ، كالهندية والفارسية والصينية وحتى العائلة العربية ، والى هذا الانقطاع الروحي في العائلات التي خرجت فيها المرأة الى الحياة العامة ، كالانكليزية والفرنسية والسوفياتية وسائر العائلات الديمقراطية الحديثة ؟ ! . . .

إن الموضوع ، لايتسع لهذه التفاصيل والجزئيات التربوية ، ولكننا نستطيع ، الجزم بان كل قضية تعرض في المجتمع ، لابد وان تحمل في نفسها عناصر حلها .

إن في العـالم ، اناساً همهم ان يقفوا عثرة في سبيل تقـدم الانسانية ، وإعاقة تطور الافراد والمجتمعات ، يتسلحون بالعلم لدعم الجهل ، وبالنور لنشر الظلمة ، وبالحق لاثبات الباطل . ولكن فليطمئنوا ، فالارض لن تقف لحظة عن الدوران ! . . .

ولم يكتف المعارضون لمساواة المرأة بالرجل ، الوجلون من دخولها الحياة العامة ، والقائلون بتفوق الرجل وسيادته على المرأة ، بالعلم وبراهينـه ؛ بل عمدوا إلى بعض نتاج الأدب والفلسفة ،

يتخذون منها مؤيدا ونصيراً لاثبات : أن المرأة مخلوق ضعيف ، ناقص الأهلية ، لايحق لها أن تدعي مساواة مع الرجل ، ولا أن تطلب حقوقاً مساوية لحقوقه ! . .

ولعله لايصح لنا مناقشة بعض مفكري الغرب والشرق ، فيما شيعوه عن المرأة ، واخترعوه لها ، وحملوا عليها به . فلكل رأيه ، وميدان القول رحب ؛ بيد اننا نحب ان نذكر ان أكثر هؤلاء الناقمين ، هم من الادباء الباكين اليائسين ، او من الفلاسفة الذين يدعون ، من خلال نظرياتهم الفلسفية ، إلى تعطيل عمل الحياة ! . .

فعليٌ مثلا ، القائل . المرأة شر كلها ، وشر مافيها انه لا بد منها ، هو نفسه الذي كان ينقم على الطبيعة والناس ، ويرى ان الدنيا دار غرور! إن لعلي رأياً في الحياة نفسها ، يختلف تماماً عما لنا فيها ... ومع ذلك ، فهذا القول ، وإن انتزع اعجابنا من الناحية الفنية ، إلا أن أمراً غير الفن فيه . إنه ينطوي على حقيقة رائعة ، هي تقرير ضرورة المرأة ، وعدم الاستغناء عنها. هذه حقيقة كبرى ، على كل حال، يفسرها رأي لهيجل فلسفي : « كل ماهو ضروري ، فهوحق » . أفلا نستطيع ، بالتالي ، أن نقول : «المرأة حق كلها » ؟ ! .

وليس رأي فيلسوفنا المعري في المرأة ، بأفضل من رأي الامام علي . فهو يوصي بتنحيتها عن الحياة العامة .

علموهن النسج والرد ن وخلوا قراءة وكتابه
فصلاة الفتاة بالحمد والاخلا ص تجزي عن يونس وبراءه

وهي برأيه ، كالحية ، سامة او أشد سماً :

وانما الخود في مساربها كربة السم في تسربها

بل ويذهب الى حد اتهامها بوفائها واخلاصها :

فكم بكرت تسقي الامر حليلها من الغار أو تسقي الخليل رضابها

وهذه الآراء لايستغرب صدورها عن أبي العلاء المفكر الاديب. فقد سأل أن يكتب على قبره :

« هذا جناه أبي عليّ وما جنيت على أحد »

وهو الذي يرى حب الانسان للحياة دليلا على جهله وغبائه :

رغبنا في الحياة لفرط جهلٍ وفقد حياتنا حظ رغيب

ولو تقصيت هذه النقمة لدى مفكري الغرب ، لوجدتها لاتخرج في خطوطها العامة عن هذه الفلسفة التشاؤمية التي تدعو الى الموت وتعطيل عمل الحياة ! .

ولاغرابة ، فان شوبنهور ، يذم الحياة زاعماً أنها ألم وكدر ، بل يمجد الفناء ويبشر بالموت ، فلا ينبغي الا أن يكون عدواً للمرأة لدوداً ، مادام أميناً لهذه الفلسفة المظلمة ! . . إن المرأة ، على مالها من وظائف ، هي الامينة على النسل ، والوسيلة الحافظة لبقاء النوع ، فلذا اعتبرها شوبنهور خطراً على مبدئه الانحلالي ، فغالى في ذمها ، وأمعن في « النسيب » ، بأسلوبه الرائع :

. . . هي قصيرة النظر ، لاتلتفت الى الماضي ، ولاتتطلع الى المستقبل ولاتتعلق بغير الواقع المحسوس . وهي لاترتفع عن الكذب والخداع ، وتحن الى الاسراف والفجور . جمالها اسطورة تصورها الغريزة الجنسية ، وهي شديدة الغباء ، لاتفقه العلم ولا تبرع في الفن ؛ وإن برعت ، فمن أجل غزو قلب الرجل واصطياد الزوج ! . .

وقد نلتقي في غير هذا المكان لتفنيد هذه المزاعم ، ودحض هذه الافتراءات . على أن هذه النقمة الصاخبة عند شوبنهور ، ربما كانت تستمد غذاءها من جذور عميقة كثيرة . فقد أسف بشدة لتدهور الطبقة البورجوازية ، فسخط وتذمر ، وحسب الألم أساس الحياة ، وأن لاسبيل الى تخفيفه ، سوى بالعطف والرحمة ! .

على أن لتشاؤمه سبباً آخر ، ربما تمثل في زفرات الأسى والالتياع التي كان يصعدها ، كلما كان ينظر الى وجهه في المرآة ! !

ولعل نقمته على المرأة ، أخيراً ، قد انبعثت عن حقد عارم على امرأة معينة ، لعلها امه ، التي كانت تنصرف عنه ، لاحضان بعض شعراء الجرمن !...

ونيتشه ، المنادي بأمجاد التفوق التوتوني ، ومآثر الاقطاعية البروسية ، لم تقتصر نقمته على المرأة فحسب ، بل شمل حقده الطافح ، التجار والبقر والانكليز أيضاً !!.. انه يحب هجاء المخلوقات جميعاً سوى هؤلاء المتفوقين من أبناء الآلهة ! . . .

وهـذا الراهب البروتستانتي ، المتطوع للدفاع عن تناقضات الانظمة الاقتصادية القائمة في عصره ، «مالتوس» المبشر بأبدية الفقر والجوع والمرض ، هذه المعلولات الثلاثة التي لايمكن التخلص منها ، الا بزوال العلة الباعثة : المرأة الولود ! . . إنه يدعو الى العزوبة المتعففة ، وهجر الزواج ، والعزوف عن المرأة ، سبب الشقاء الابدي والفقر الخالد ! . . . ياعجباً لهذا الوجدان المريض ، وهذا الفكر

المنحل . ! وهل ينتظر ، بعد هذا ، من الراهب المفكر ، أن يشيد بالمرأة ويمجدها ، وهي أداة الحيـاة والفن ، مادام ، هو نفسه من أبناء الموت ودعاة الانحلال ! . . .

لقد حسبوا أنهم خنقوا الحرية ، ووقفوا ، في سبيل التقدم بافكارهم المظلمة وآرائهم الضالة المضلة ! . ولكن أنفاس الحقيقة عصفت بجذور تلك الافكار والآراء فاحرقتها . وليطمئنوا ، مرة اخرى ، فالارض لن تقف لحظة عن الدوران . . .

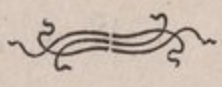

المرأة والمجتمع

نحن من أنصار المساواة ، ندعو الى تحطيم القيود التي تكبل المرأة ، ورفع السدود التي تحول دون دخولها الحياة العامة ، صحيح أن للظروف المادية التي تعيش فيها الامة ، ولمدى انتشار الثقافة فيها ولطبيعة استعدادات المرأة ، الشأن الأول والاخير في هذا الاتجاه ، ولكن الواجب القومي والانساني ، يفرض علينا أن نعمل لتحقيق المساواة ، وتأمين المساهمة والاشتراك . ذلك أننا نرى في المرأة ، الانسان الذي يجب أن يتعاون معه الرجل في مجال العلم والعمل . ولكي يستطاع التعاون والتآزر ينبغي ان تتاح للمرأة ، جميع الفرص الممكنة ، لتبرز كفاءاتها وتظهر مواهبها . واذا تيسر لها ذلك ، لانشك في تمكنها من القيام بكافة التبعات التي تلقى عليها ، والواجبات التي تدعى لتحملها .

المرأة في التشريع

ان المساواة القانونية ، لاتعني منحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل فحسب ، ولكنها تعني ، تحميلها وجائب متساوية امام القانون أيضاً . فهل في استطاعة المرأة ، التي تطلب المساواة ، او التي تطلب لها المساواة ، ان تخضع لنفس الوجائب المفروضة على الرجل ؟ .

هـذا هو السؤال الذي يطرحـه المحافظون ، ويليه الافتتان بوصف وضع المرأة الاجتماعي :

ان وضع المرأة اليوم ، وهذا الفارق القائم بينها وبين الرجل انما هو أجدى لها ، وأدعى لنفعها ، وهي لو ساوت الرجل لكلفها القانون ماهي بغنى عنه . ان القضاء يعاملها ، على الغالب ، معاملة خاصة ؛ وقانون العقوبات يرأف بها ولايقسو عليها . أما القضـاء المدني ، فيفرض لها امتيازات مرموقة ، فهي لاتحبس بالدين مثلا ، ولاتكلف الحضور امام المحاكم لاداء الشهادة ، بل تذهب المحكمة اليها ! . . ونفقتها على الرجل ، مادامت في عصمته ، والكفاءة في النكاح عند المسلمين تعتبر من جانبه . . .

اما العادات ، والاعراف ، والعواطف فقد فرضت لهـا من الاوضاع ماتحسد عليه . فهي تقدم في المنتديات وتحفظ أماكنها في القطر والحافلات ، وتقبل يدها في الاحتفالات ، ويخطب ودها في المجالس ، وغير هذه من الاوضاع التي تتصف بالامتياز ! ! . .

وهي الى كل ذلك معفاة من الضرائب وبالاخص ضريبة الدم يرمدون الخدمة العسكرية ! . . .

إن هـذه المزاعم واهنة ، كلياة ، لاتقوى على احتمال النقد والتفنيد :

١ فرأفة القضاء الجزائي بالمرأة ، أمر غير صحيـح ، وإن صـح كان واجباً . نقول غير صحيح ، لان القانون وإن تسامح معهـا

ببعض الجرائم وتجنب معاقبة القاتلة بالاعدام فانه يعاقبها في جرائم لا يعاقب عليها الرجل : فالمرأة التي تقتل طفلها خوف الفضيحة وصوناً للسمعة ، يعتبرها جانية ، ويدينها ، بينما الرجل المسبب لايعتبر مجرماً ، ولا عنصراً في الدعوى ، ولايكلف القضاء نفسه مشقة البحث عن أسباب ولادة الطفل ! . . .

وقلنا ، إن صح ، كان واجباً ، لان نسبة الاجرام بينها وبين الرجل ، تكاد تكون منعدمة . أجل ، قد تكون خطرة ، شديدة الخطر ، بالنسبة لاصحاب الرؤى الفنية والشعرية . فما تزال فتكات لحظها ، تعمل كسيوف أبيها ، أو أشد . . . أما في عالم الواقع والحقيقة ، فالرجل هو الذي يشغل دور البطل في مأساة الاجرام وهو نفسه ، الذي يمعن في الاخلال بالقانون ، ويتمادى في الأعمال الجرمية ، وتحدي الامن والانظمة ! . . . وعن ذلك يجب أن تنسجم العقوبة مع هذه النسبة . وقوانين الجزاء قد نصت على العقوبة المشددة ، بالنسبة للمكررين الذين يمارسون الاجرام ويحترفون الاخلال بالامن ، والعبث بالانظمة . والقاضي الجزائي عندما يلين ويعطف على المرأة ، لايفعل ذلك مراعاة لانوثتها ، إنما بالنسبة للاجرام النادر الذي ترتكبه . واما توسيع القضاء المدني ، بالحكم لها بالنفقة ، فأمر يقابله من جانبها ، هذه الخدمة الدائمة ، وتربية الاطفال دون اجرة . هذا ، فضلاً عن الصعوبة الشديدة ، في انتزاع الحكم بالنفقة في معظم المحاكم ، وبالنسبة لاكثر القضاة ! . . .

أما أنها لاتحبس بالدين المدني، كما يحبس المدين، ولا يحجز على مالها، فهذه المعاملة السمحة تدل على امتهان المرأة واعتبارها ناقصة الأهلية. ومن ناحية اخرى، فان معظم القوانين المدنية الحديثة، تتجه الى منع الحبس بالدين اطلاقاً.

فقد الغي الاكراه المدني في قوانين الثورة الفرنسية، واستبقي في الاعمال التجارية فقط. ومن ثم الغي، بصورة شاملة، عام ١٨٦٧ في القانون المدني الفرنسي. ولم يبق هذا التدبير اليوم، في غير سوريا، إذ تجيز أحكام المجلة الحبس بالدين. ويكاد يكون ثابتاً، أن سوريا ستصدف عن هذا الجزاء المدني الموروث عن الفقه الروماني القديم. ألم يكن لدى كل روماني سجن في داره، يحبس فيه مدينه!... ان الاتجاه سائر الى جعل هذه العقوبة تنصب، لاعلى جسم المدين أو حريته، بل على ذلك الوعاء الاعتباري الذي اسمه الذمة. وليس هذا الاتجاه، سوى نتيجة جد منطقية، للاعتبار الحديث لمفهوم الحق....

ويدعون أن المرأة تقدر أن تستدين باسم زوجها، أما الزوج فلا يقدر أن يستدين باسمها. ولكن للشركاء والوكلاء أيضاً، حق الاستدانة باسماء بعضهم، فهل يكون شريك الرجل ووكيله أقرب اليه، وأحرص على نفعه، من زوجته!... هذا، وللرجل الحريص الحيسوب أن يحرمها من الاستدانة. أما كون المحكمة، تنتدب عنها، من يذهب لتؤدي المرأة الشهادة أمامه، في محل إقامتها،

فهذه قاعدة أصولية ، ناجمة عن وضع المرأة القاصر ، وحريتها المحدودة وعلى أي حال ، لاتخال المرأة الا صادفة عن هذا الامتياز الضئيل ، من اجل الوصول الى حقوقها السلبية التي لايدركها حصر .

اما امتيازاتها في المجتمع ، فالقانون ، ليس من شأنه ، ان يتدخل في هذه العواطف ، والعادات ، التي تفرض لها بعض الاوضاع الممتازة . والرجال ، بملء حريتهم ، ان يثبتوا تهذيبهم العالي ، ويشيروا الى ذوقهم السليم المترف او أن يصدفوا عن ذلك الاثبات ، وهذه الاشارة ! . وفي الحالين فلعل المرأة أيضاً ، للوصول الى كراسي النيابة مثلاً ، مضحية بهذه الكراسي القاصرة في القاطرات ! . . .

اما الحجة الاخيرة ، بان الرجل يحكم ، لانه يدفع ضريبة الدم ، فقد عفى عليها الزمن . لقد دخلت المرأة الجيش ، وحاربت واستشهدت ، ومحت بالدم ، كما يقول الدكتور منير العجلاني ، هذه الحجة الغريبة ! . . .

وبعد ، فهل كل الرجال قادرين على الخدمة العسكرية ؟ ومع ذلك ، فالقانون لم يحرمهم من ممارسة كافة حقوقهم العامة والخاصة .

البطالة مفسدة

لاينكر ، أن واجب المرأة الاول هو الامومة ، وأن على كل مصلح اجتماعي ، أن يضع نصب عينيه ، وضمن حدود الامكان ،

مصلحة النوع ، فوق كل الاعتبارات . إن مسألة استمرار بقاء الجنس البشري ، ورفع مستواه ، هي الضرورة الانسانية الاولى . ولكن من المسلم به أيضاً ، أن ليس بمقدور البشرية كلها ، أن تجعل من كل امرأة أماً ، ضمن نظام عائلي محترم ، مادام العمل لم يؤمن لكافة المواطنين . لعلها من غلطات الطبيعة التي يجب على الانسان أن يسعى لاصلاحها ، وعلى أية حال فليست هي الغلطة الوحيدة ! .

من البديهي ، وجوب إيجاد عمل لكل امرأة لم يتيسر لها أن تكون أماً . ومن واجب المجتمع أن يؤمن لها عملاً يشغلها ، إذا عجز عن تأمين الزوج . إن العمل أكثر من فضيلة .

أما ربة العائلة ، فليس من العدالة أن يرهقها عمل متواصل ، فبضعة ساعات عمل في النهار تهيء لها أهلية شريفة تجعلها تنصرف قليلا عن زينتها ولهوها ، وازجاء الوقت بالتدخين المتصل أو قراءة القصص الغرامية ، أو التسلي بالحديث المعاد ، مع رفيقات لها ، يؤلفن جيشاً لجباً من الطفيليات ! . . .

إن البطالة ، بالنسبة الى الاديب ، والفيلسوف والشاعر ، ويصح أن تسمى عند ذاك تأملات ، مفيدة أعظم الفائدة . فعندما يخلو أحدهم لنفسه ، قد يأتي بالمعجب المطرب ولا نغالي إن قلنا أن أصدق الفلسفة وأعمقها ، وأروع الفن وأخلده على الدهر ، هو ما ولد مع التأمل الصامت ، والوحدة الموحشة . أما بالنسبة الى الآخرين ،

كل الآخرين ، فالبطالة فرصة ممتازة ، لاحياء الخواطر الشاذة ، أو الاعمال الشريرة ، وهي تقود بالضرورة ، الى نتائج قاسية معكوسة . ففي سبيل إنشاء مجتمع أمثل ، يجب القضاء على البطالة ، وتهيئة عمل لكل الناس ، رجالاً ونساءً ، وعند ذلك ننشئ أمة وننشئ أخلاقاً . والتجربة والتفكر كلاهما يثبتان أن امرأة هذا وضعها ـ لاعمل لها ـ قلما تصمد للمفاجأة . لعلها تخلق المفاجأة خلقاً ، وتقصدها قصداً . . . إنها تحن ، على الغالب ، الى شيء لاتهتدي الى كنهه ، ولا تقوى على تفسيره : لشد ماتصبح فريسة سهلة الوقوع ! .

وبالفعل ، فأكثر حوادث الطلاق ، انما تكون متفشية في الطبقات الثرية . وليس السبب ، قدرة هؤلاء الاغنياء على القيام بما تتطلبه عملية الطلاق ، من نفقات يدفعونها بسخاء ، ولكن السبب خصام نفسي أو عاطفي ، كان للبطالة يد طولى ، في بعثه وإثارته .

وقد يطلع عليك بعضهم بلائحة عريضة ، للاعمال المنزلية التي تتطلب من المرأة أن تنفق الساعات الطوال لاتمامها . ونحن لانحب أن ندخل في هذه التفاصيل الجزئية ، إنما نشير الى هذه الملاحظة الصحيحة : إن الجهل المطبق ، والتربية القاصرة . والتشوش النفسي ، هذه القيود التي ترسف فيها فتاة اليوم ، هي التي تجعل بعض النساء يغرقن وقتهن كله في أعمال منزلية ، يكفي لانجازها ، الجهد العادي والزمن الضئيل من أخريات مثقفات .

أما المشكلة الاخلاقية ، فكنا لانحب أن نتعرض لها ولا أن نثيرها

لأننا نعتبرها غير مرتبطة أصلا بوضع المرأة سواء أكانت في البيت لاتبرحه ، أو نزلت الى المعمل والمتجر ولكن اشتراك المرأة في الحياة العامة ، وتحقيق المساواة الكاملة بينها وبين الرجل ، يحدثان دون شك انقلاباً في نفسيتها ، فتنمو افكارها ومداركها ، وتصفو احساساتها ومشاعرها ، وتشعر « بالأنا » الصادقة في أعماقها . وبالتالي ، ينتفي عنها ، هذا الشعور بالنقص الذي لايقودها ، في الغالب الى التفوق . ولكنه يقلب الحقائق في نظرها ، ويجعلها تشك في أهليتها ، وتؤمن بالقصر الابدي . وعند هذا ، تصغر في عين ذاتها ، وتشعر بانها انثى فحسب ؛ وعندئذ فقط ، تفقد الوازع الوجداني ، والرقيب الباطني . ويصبح الرقيب الموضوعي وعدمه سواء وكثيراً مايقودها ذلك الشعور الى مهاوي التبذل والاستهتار

بالمساواة التامة ، والاشتراك الفعلي ، تتكامل شخصيتها وتنمو ملكاتها ، وتصبح « مواطناً » بمعنى الكلمة .

هذه ملاحظة قد يكون لها نصيب كبير من الصحة ندعو للتأمل فيها بعين التجرد . والبحث الصادق عن الحقيقة ، دونما تعنت او تكلف ، او جري على عادات واعراف وتقاليد ملتوية ، لسنا بحاجة للتذكير الى مافيها من مغالطات وأوهام .

المرأة والسياسة

لمحة تاريخية : ربما يستنتج من بعض النصوص التاريخية ، أن الاسلام هو أول من أقر للنساء ، حقوقهن السياسية . بيد أن

المرأة العربية ، قليلاً ما انتفعت بالحقوق التي شرعها لها الاسلام ، لاسباب سنرى اليها ، في معرض حديثنا عن المرأة في التاريخ .

على أن الدعوة الحقة ، الى اعطاء المرأة حقوقها السياسية قد بدأت في الغرب بشكل عملي ، في أوائل القرن التاسع عشر ، على يد المرأة الانكليزية ، بمعونة بعض المفكرين والادباء ، يساعدها وجود الملكة فيكتوريا على عرش الامبراطورية البريطانية .

واشتدت هذه الحركة ، في القرن العشرين ، واستخدمت شتى الوسائل ، من نشر الدعاوات ، وتأليف الجمعيات ، وتنظيم المظاهرات حتى أجبر المجلس العام عام ١٩١١ ، على الاعتراف للمرأة بحق الانتخاب . وبعد الحرب العظمى ، حيث اثبتت المرأة فيها قدرتها وكفاءتها ، نالت الانكليزية الحق في أن تنتخب للمجلس عام ١٩١٨ وبعد سنوات ست ، دخلت تشارك الرجل في التشريع وسن القوانين .

وفي فرنسا ، بدأت الدعوة ، بعد نابليون الذي جعل من الاسرة فرقة ، للرجل فيها الامر والنهي ، وللمرأة الطاعة . وعام ١٩١٩ ، وافق المجلس النيابي على إعطائها حق التصويت والانتخاب . وبعد هذا التاريخ بقليل ، بدأت المرأة الفرنسية فعلا ، بالاستفادة من هذه الحقوق .

أما المرأة ، في معظم الدول الاميركية ، فقد نالت حقوقها السياسية ، بعد الحرب العظمى ، نتيجة لتسرب الافكار الديموقراطية مع الجنود العائدين من البلدان الأوروبية .

وبذلك ، فقد اعترفت معظم الدول المتمدينة بحقوق المرأة السياسية ، وبعد أن كان ينظر اليها ، كبدعة ، في حقوق الدول الاساسية .

أما في البلدان العربية ، فلم يعترف للمرأة بعد ، بحقوقها السياسية ، وربما سيكون للبنان ، فضل السبق في هذا الاعتراف ، بسبب الحركة النسائية النامية في هذا البلد العربي ، ولازدهار الثقافة والحريات العامة ، في الجبل الملهم .

حجج المعارضين : يرى المعارضون لاعطاء المرأة حقوقها السياسية ، إن السياسة تقتضي صفات ومؤهلات ، لاتتوفر في غير الرجل . فالحنكة ، وبعد النظر ، ورباطة الجأش ، وضبط النفس ، أمور ينوء بها كاهل المرأة وتعجز عن دركها .

ويلاحظون الى ذلك ، أن المرأة كثيراً ماتسيء استعمال حقوقها السياسية ، فغالباً ماظفر المحافظون ، بالمقاعد النيابية بفضل معونة النساء لهم ، وخذلهن المؤيدين لهن . وقد يحدث لبعضهم ، أن يسوق أمثلة كثيرة عن الخطوب الفادحة التي انتابت الامم ، عندما تدخل النساء بشؤونها السياسية ، وكيف انصرفن عنها إلى أهوائهن ورغائبهن .

ويرى آخرون ، أن ظفر المرأة بالمراكز السياسية الكبرى ، يحقق لها شيئاً من العظمة ، تبعدها عن المهام الأصيلة للأنوثة . فالمرأة ، عضو المجلس النيابي مثلاً ، لايمكن لها بحال ، أن تمارس

شؤون ربة البيت ، كما أن المنتدبة لعمل ما في السلك السياسي ، لايتيسر لها الانصراف الى وظائف الامومة .

وقد يسوق اختلاف المرأة مع زوجها ، في الرأي السياسي ، الى فقدان الانسجام الفكري ، والتجاوب النفسي ، بينهما ، فتضعف الروابط العائلية ، وقد تنفصم وتجري الى الزوال .

وأخيراً ، أو أولاً ، فان عمل المرأة السياسي لايتفق ونظرية التخصص الطبيعي الخالد ! . .

هذا عرض خاطف لاكثر مايرد من آراء جماعة المحافظين ، في قضية المرأة والسياسة ، نحب قبل مناقشتها ، أن ننبه الى أمر هام : إن التطور التاريخي يسير نحو اقرار هذه الحقوق السياسية للمرأة غير عابىء بسخط الناقمين أو نقمة الساخطين !

ولكن اذا كانت هذه هي مشيئة التاريخ في تطوره المحتوم ، أيسوق ذلك الى اعتبار الفكر شعوراً اضافياً زائداً ، لا أثر له في الاحداث التاريخية ؟ ! قد يكون ذلك صحيحاً . إذا ماحاول الفكر صدام التاريخ ! . ولكن أثره يتجلى عظيما إذا هو عمل على ضوء مبادىء التطور العامة ، ووفقاً لضرورات الظروف التاريخية المحتومة . هذه ملاحظة عابرة ، نسوقها قبل أن ندخل الميدان النظري في ردنا على جماعة المعارضين .

وبعد ، فاننا لانعتقد أن صفات السياسي تقتصر على رباطة الجأش وبعد النظر وضبط النفس فحسب ، إذ ان من مميزاته أن

تتوفر فيه سرعة الخاطر واللباقة والدهاء والجاذبية ، التي كثيرا ماتعوز الرجل . أفلا يعني هذا ، أنه لو أفسح لها ميدان العمل السياسي لاصابت من النجح فيه مايصيبه الرجل ؟!

أما إذا كانت المرأة تميل الى سياسة المحافظين ، فلم لايهنأ هؤلاء ويعملون على منحها هذه الحقوق ، مادامت ستكون نصيرة لهم على خصومهم السياسيين ؟!

واذا كانت العظمة لاتتفق والانوثة ، فكثير من النساء يفضلن حياة الألم المبدع على حياة الطراوة والدعة . وهل يود المعارضون أن يكونوا أكثر ملكية من الملك ، فيفرضوا على بعض النساء اللائي يتصفن بالتفوق والقدرة على تحمل المسؤولية ، حياة الانوثة السعيدة ، زاعمين لانفسهم أنهم أدرى بمصالحهن منهن ؟!

وهذا الخصام المتوهم بين الرجل وزوجه لدى اختلافهما في الرأي السياسي ، أمر غير وارد اصلا ، لان حق الانتخاب لايمارسه المواطن كل يوم . والحياة الزوجية غالباً ماتقود الى التفاهم والتوافق في اكثر القضايا العارضة . هذا ، فضلا عن ان الخلاف في الرأي السياسي يجب ألايسوق الى التحزب المقيت الشائع في بعض المجتمعات القاصرة ! . وثمة حجة اخيرة لانصار القديم وهي ان الرجل يحكم لانه يدفع ضريبة الدم . ولكن المرأة دخلت الجندية وساهمت في القتال واعمال الاسعاف الحربي ، وسائر ادارات الجيوش ، وخاصة في الحربين العالميتين ، فأثبتت استعدادتها للقيام بكل وظائف الرجل دون استثناء .

قلنا ، ان دعوتنا الى اشتراك المرأة في الحياة العامة ليست تبشيرية مسوقة لوجه الحق والعدل والحرية ، فنحن مع ايماننا بهذه المثل السامية ، نقرر أن اشتراك المرأة في الحياة العامة، ومنها السياسية، ضرورة تفرضها وقائع الحياة نفسها والمصلحة الوطنية الكبرى ، قبل أي اعتبار آخر . وعن ذلك يجب حل مشكلة المرأة السياسية ، على أساس التعاون الفكري بينها وبين الرجل لسن أصلح التشاريع الناظمة لعلاقات المواطنين بعضهم ببعض . ودخول المرأة الحياة السياسية قد برهن في اكثر الدول المتمدينة الحديثة ، على أنه عامل فعال في احكام القوانين وتحسينها وخاصة في ميدان التشريع الاجتماعي والانساني : لقد عملت على رفع سن الزواج المصرح به للصغار من الجنسين ، وعلى رفع المرتبات المالية المخصصة للأرامل والايتام ؛ وساعدت على وضع الانظمة المتعلقة بعمل الاطفال ، ومعاملة الاحداث ومحاربة المسكرات والفجور ، فضلا عن عملها الدائب في خدمة قضية السلم والسلامة العامة .

إن تبادل الآراء أصبح ضرورة لامناص عنها للوصول إلى تنظيم المجتمع . والمرأة ، عندما تدخل المجالس التشريعية ، تدخل مسلحة بتجارب غنية تغيب عن الرجل ، فاذا ماناقشت في شؤون التربية والتنظيم العائلي ، فانما تناقش عن معرفة بالاسباب والنتائج ، معرفة تستند الى التجربة الخصبة والخبرة العميقة . وبذلك يخلص التشريع التربوي والاجتماعي والاحوال الشخصية من الصبغة النظرية القاسية التي تطبعه على الغالب ، عندما ينفرد بوضعه الرجل .

وهكذا فالمرأة لاتنحصر مهمتها في البيت وانما الأدلة قائمة على أنها ستساهم في بناء هذا العالم المهدم ، لجعله عالماً أفضل ! . . .

ونحن إذا دعونا بهذا الالحاح ، الى اشتراك المرأة في التشريع والسياسة فلانجهل الظروف الخاصة التي قد تعيق بعض المجتمعات عن تحقيق هذا المبدأ . ذلك أن هذه القضية الاجتماعية الهامة ، مرتبطة بالمرحلة التاريخية التي بلغتها الامم ، والمدى الحضاري الذي وصلت اليه .

أما قضية اشتراك المرأة العربية عامة ، والسورية واللبنانية بشكل خاص ، في ميدان التشريع والسياسة ، فسنرى اليها في معرض حديثنا عن مشكلتها العامة .

المرأة ملهمة الرجل

يرى بعض الغيورين على الفن ، وجوب ابتعاد المرأة عن الحياة العملية ، وعدم انخراطها في صخب المجتمع ، لتبقى مصدراً رائعاً للجمال ، وينبوعاً ثراً للفن ، يغترف منه الممتازون من أصحاب الرؤى الرائعة ، والعواطف الشاعرة ، فتتغذى الحياة البدعية ، وينمو الذوق الخاص والعام . المرأة خالقة العبقريات ، ولاعجب ان قيل قديماً : إن المرأة تخلق الرجل مرتين : بالولادة والحب ! . .

هذه أقوال جميلة ، ولكنها تنطوي على تناقض مؤسف ، وخطأ فادح ، سنرى اليه ، بعد ارسال كلمة عابرة في مشكلة الابداع والعبقرية .

ليس من اليسر في شيء ، تعريف الابداع ، وتحديد عناصره المكونة ، حصراً وتحديداً لايبقى معهما مجال للأخذ والرد . على أن الغالب في العبقرية ، أنها موهبة وملكة : تقوم على استعدادات نفسية ، أولاً ، وعناصر اكتسابية ، ثانياً .

والعناصر العاملة في تكوين العبقرية ، تفترض توفر التخيل المبدع ، المرتكز على الحساسية المرهفة ، والشعور الصادق العميق .

فالعبقري يتميز بقوة ادراكه الفوارق والنسب بين الاشياء ، واستخلاصه الوحدة بينها ، هذا أولا .

وذلك الثراء العريض ، في تداعي الصور الى ساحة الشعور ، والقدرة على المطابقة بين الصور القديمة المختزنة في اللاوعي ، وبين ماهو موجود منها في الحال ، نعني القدرة على التفحص والنقد والمقايسة ، هو مايميز العبقري ثانياً .

وبعد ان تمتزج الصور والافكار والاحساسات ، ويغرق الماضي في الحاضر في مخيلة العبقري ، تبدو القدرة على الاصطفاء والتخير فيظهر الاثر الى عالم الوجود المادي ، هذا ثالثاً .

يتحصل معنا ، أن عناصر العبقرية ذاتية محضية ، وان ليس للابداع الفني ، الذي ليس سوى تحليل وتركيب يتمان في عالم النفس ، حدود او قيود .

وإذا قلنا بان الالهام ، أمر ذاتي ، فلا نشك بان العناصر الموضوعية ، وخاصة الاجتماعية ، تلعب دوراً هاماً ، لا في خلقه وايجاده ، بل في تحريضه ، وبعثه وإثارته . وبفرض أن المرأة ،

عنصر من العناصر المحرضة في الابداع ، فهي ستبقى كذلك ، سواء أدخلت الحياة العامة ، أم بقيت منعزلة عنها ، سيدة في مملكتها ، وأثاثاً في دار سيدها . ذلك أن السبب الباعث على هذا التحريض ، انما هو الغريزة الجنسية ، سافرة او مصعدة ، ولعل هذه ، تكاد تكون أثبت من الاجيال . أجل ربما كانت هذه الغريزة لاتظهر مباشرة في موضوع الابداع ، ولكنها تلعب دورها العظيم من وراء ستار بشكل عواطف محولة راقية .

وبعد ، فربما كان اشتراك المرأة في الحياة العامة ، عوناً على إشاعة العواطف السامية والمشاعر الرقيقة ، ومدعاة الى اثارة المواهب من مكامنها ، وبعث العبقريات الراكدة ؛ فينمو الفن ، ويغزر الابداع ، وتزدهر الحياة ! . . .

اما الذوق ، فانه ينمو ويترف ، بنمو الملكات العقلية ذاتها ، وبتأثير بعض العوامل الطارئة .

والملاحظ في الرجل ، إظهاره الذوق المترف ، والادب الجم لدى وجود المرأة ، ولعله يتكلف ذلك تكلفاً بادىء الامر ، ولكنه بالتكرار والاستمرار — الناجمين عن معاشرة المرأة عند دخولها الحياة العامة — ينقلب هذا التصنع الموقت ، الى عادة دائمة وطبع لازم . إن الذوق العام والخاص ، لابد أن ينموا ، بالاختلاط والتقارب ، وبازالة هذا الذعر الدائم ! . . .

وقد لاحظ ، ذلك ، أجدادنا العرب ، منذ العصور الاولى ،

لصفاء في نفوسهم ، ورقة في طباعهم : فقد اوصى احدهم ابنه ان يحب ، لانه ، إن فعل ، ينظف ويلطف ويظرف ! . .

ويلاحظ ، في بعض المجتمعات ، التي دخلت المرأة فيها الى الحياة العامة ، أن كثيراً من المشاجرات والصياح والضجيج ، قد خف خلال المعارك الانتخابية ، نتيجة لوجود المرأة .

أما الشعور بالجمال ، هذا الذي يكاد يكون مفقوداً في كل الشرق ، فليس مرجعه التوجيه المنحرف في التربية والدراسة فحسب ، بل يعود ايضاً ، لعدم تعودنا اشتراك المرأة مع الرجل في التحسس به .

إن بلادنا ، لتنطوي على رؤى فاتنة ، من رؤى الجمال ، ولوحات حسان من لوحات الفن ، فلمَ لاتثير في نفوس الكثرة ، مكامن الاحساس ، ولماذا لاتتفتح قلوبهم للذة الجمال ، ومتعة الفن ! ؟ . لعل مرد ذلك ، النقص الفاضح في تهذيب العواطف ، وتصعيد الغرائز الجنسية . واما الغربي ، المفتون بسحر الجمال في بلاده ، فلم يصح هكذا ، الا بعد تثقيف للعواطف طويل ، وعزوف عن هذا الذعر الجنسي الشاذ .

ان التحسس بالجمال ، ضرورة قومية وانسانية كبرى ، فان الذي ينمو شعوره بالجمال ، ينمو إحساسه بجمال بلاده الرفاف ، ويقوى شعوره ببهجة الحياة وسنائها ، فيزداد تعلقاً بوطنه القومي الخالد ، وايماناً بالمثل الانسانية السامية .

قضايا المرأة الاجتماعية

تلك هي الدفوع لاكثر مايرد من الحجج المعارضة لاشتراك المرأة في الحياة العامة ، وعدم اقرار المساواة بينها وبين الرجل .

غير أن ثمة أسباباً اخرى توجب هذا الاشتراك ، وتستدعي تلك المساواة . وهذه الاسباب لاترجع الى انتفاء النقص في مواهب المرأة وكفاءاتها الجسدية والنفسية ، وهو مافرغنا من اثباته ؛ بل تعود الى ضرورة تأمين الضمان الاجتماعي لكل المواطنين ، وتحقيق علاقات بين الجنسين ، متركزة على مبدأ الحق والعدالة ومستندة الى مفهوم الكرامة الانسانية .

إن كثيراً من الآفات الاجتماعية الخطيرة ، لايمكن زوالها ، وتخليص المجتمع منها الا بايجاد العمل الضروري للافراد ، رجالا ونساءً : فالعزوبة والطلاق ، وتعدد الزوجات ، والبغاء ، هذه المعلولات الاربعة التي ليست سوى ظاهرات اجتماعية لنظام التملك والاستثمار في عهد الابوة ، لاتزول إلا بزوال العلل الباعثة لها ، وهي تتلخص بالفقر والاستبداد والجهل .

وسنرى الآن صفحة صفحة ، الى بعض شؤوننا الاجتماعية المعقدة لنلتمس لها حلاً على ضوء هذين المبدئين اللذين نعرضهما في هذه الدراسة الموجزة ، وهما المساواة التامة والاشتراك الفعلي .

الزواج

العائلة هي الخلية الاجتماعية الاولى ، المؤلفة من الأبوين والاولاد، وهدفها العناية بالتربية الصحيحة ، وبناء فكرة التضامن الاجتماعي .

وهي رد فعل واعٍ وأكيد ، لأعمق ماتنطوي عليه النفس الانسانية من فكرة استمرار حياة النوع ، وتنظيم هذه الحياة .

والخصائص الاساسية التي يفرض الوجدان الاخلاقي توفرها في هذه العائلة هي :

أولا : الحرية في الاختيار ، فلا ينبغي أن يشوب العقد شائبة من هذه العيوب المفسدة للرضى ، من إكراه أو خوف أو قصر ، او نحوها .

ثانياً : التفرد ، يعني لكل رجل انثى واحدة . وهذا شرط بديهي ، ينسجم مع فكرة الحب الزوجي ، الضروري في بناء الاسرة ، وبعد فالحب من صفاية الوحدة .

ثالثاً : الديمومة والاستمرار ، يعني عدم انحلال العقد بالطلاق، وهذه الصفة ضرورة قصوى لصالح الاولاد أولا ، كما ان الشرف والاخلاص يقضيان على الزوجين بعدم فصم هذا العقد ، ثانياً .

هذه هي المبادئ التي تفرضها التربية القومية والمصلحة الانسانية ، غير أنه لدى التطبيق العملي ، فالاعراف والعواطف ، خلال التاريخ قد جعلت هذا العقد يمر بحالات وصور لايدركها حصر :

فقد كان للزواج عند اليونان هدف سياسي ، الى جانب الهدف الديني ، وكان المراد من هذا العقد ، انشاء خلية لاستمرار بقاء الدولة المؤلفة من مجموعة هذه الخلايا . وعن ذلك ، فقد كانت القوانين اليونانية تفرض الزواج كوجيبة على المواطنين ، وكانت طقوس دينية ، تحيط ظروف العقد ، كثيرة : كتقديم الضحايا للآلهة : أبولون ، وهيرا ، وافروديت ، واثينا ، تقرباً أو تزلفاً لمباركة هذا الزواج وجعله صالحاً .

وعند الرومان ، كان العقد يستقي مشروعيته من القدرة الابوية وقد عرفت روما في عصورها الاولى الزواج بمانوس ، وهو يقضي بجعل الزوجة مباشرة تحت حكم زوجها او ابيه يتصرف بها على هواه . ثم عرفت نوعاً آخر من الزواج ، هو الزواج بلامانوس الذي ترك للمرأة بعض حقوقها الاساسية المشروعة .

ولما اكتسح برابرة الجرمن الدولة الرومانية ، لم يتمكن هؤلاء من فرض عاداتهم وتقاليدهم على البلاد الرومانية المتمدينة ، فلذلك بقي الرومان خاضعين لاحكام قوانينهم . اما الغزاة فالزواج عندهم كان يعني شراء المرأة ، ودفع الثمن : قسم الى وليها ، يعني رب العائلة والقسم الاخر لها .

اما في شريعة موسى ، فالزواج ديني محض ، ينعقد باشراف رئيس روحي يلفظ صلاة خاصة ويبارك الزوجين ثم يقدم لهما كاساً من الخمر يجرعانه حتى الثمالة ثم ينحطم الكأس ! . . .

وفي المسيحية ، فالعقد أيضاً ديني ينعقد أبدياً بإشراف أحد رجال الكهنوت المسيحي ، الذي يقدم للزوجة قطعة من النقود كرمز للمهر . وتتلى صلوات خاصة لمباركة العروسين .

اما في الشريعة الاسلامية ، فقد عرف الزواج بأنه حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من العقد عليها مانع شرعي .

وقد ذكرت كتب الفقه هذه الموانع الشرعية الكثيرة . . .

والعقد ليس دينياً اصلاً ، ولكنه عقد مدني محض ، ينبرم صحيحاً كاملاً بايجاب وقبول من الزوجين العتيدين ، أو وكيليهما ، أو وصييهما ، بشهادة شاهدين لاتفترض فيهما العدالة . اما المهر فليس شرطاً للصحة ، ولكن تسميته من تمام العقد .

وفي القوانين المدنية الحديثة ، استقل عقد الزواج عن الدين واصبح مدنياً يهدف : الاتحاد الشرعي بين شخصين ، من جنسين مختلفين ، يراد منه تأسيس عائلة جديدة .

وقد شجعت معظم هذه التشاريع ، على انشاء هذا العقد ، وفرضت للشباب المتزوجين امتيازات مرموقة ، وذلك في سبيل اكثار النسل وتنظيم حياة المجتمع . غير أن المشاهدات تثبت أن ثمة عوائق كثيرة ، تحول دون اقبال الشبان على هذا الامر ، رغم جميع وسائل الاغراء والتشويق والتشجيع . وهذه المشاهدات تثبت أن السبب الاساسي الباعث على هذا الصدوف ، والحائل دون هذا الاقبال إنما هو الفقر . فالشاب الذي تفرض عليه النفقة يشعر في الغالب انه غير ميسور له ، تدارك المال اللازم لتأسيس أسرة ، والانفاق

على شريكة حياته ، وتأمين حاجاتها وحاجات أولادهما ، واسباب رفاهيتهم ! .

ولو ان المجتمع أمّن للطرفين حق العمل ، لاختلف الامر كثيراً ولاقبل كل فرد على بناء الاسرة فخلص المجتمع بالضرورة من العقم ، وكثير من الشرور والآثام .

ان اشتراك المرأة اصبح ضرورة لامفر عنها ولايمكن تجاهلها مهما تزمت المتزمتون ، وتشدد جماعة التراجع !..

الطلاق

الطلاق انحلال قانوني لعقد الزواج ، تفرضه الضرورة لدى فقدان التفاهم المشترك في الحياة العائليـة . وهو رد فعل منطقي لانقطاع هذا الانسجام بين الزوجين .

في الشرائع القديمة : كل القوانين الحديثة ، وأكثر القديمة ، على مشروعية هذه الواقعة الاجتماعية . فالطلاق في شريعة موسى ، مسموح به ، لدى ثبوت الخيانة الزوجية ، أو عند حصول بعض العاهات والامراض المعدية ، التي تحتم استحالة الحياة المشتركة . والقوانين اليونانية كانت تفرض على الزوج المطلق وجائب مالية مرهقة .

وأما في الحقوق الرومانية ، فقد فتح باب الطلاق على مصراعيه حتى عهد الامبراطورية السفلى ، حيث حـددت حالاته ، وقننت قواعـده .

وبعد غزو البرابرة للامبراطورية الرومانية ، صار الطلاق على اطلاقه ، ثم أخذ يتراجع قليلا قليلاً عن المجتمعات الغربية ، بذيوع التعاليم المسيحية فيها . أما الشرائع الكاثوليكية ، فقد حرمت الطلاق تحريماً جازماً لقول السيد المسيح : « فليسا هما اثنين بعد ، ولكنهما

جسد واحد ، وماجمعه الله فلايفرقه انسان » — متى ، ١٩ ، ٦ —

هـذا ، وبقية الفرق المسيحيـة ، على تجويز الطلاق ، في حالات معروفة .

الطلاق في الاسلام : أما الشريعة الاسلامية ، فهي على تجويز الطلاق باعتبار عقد النكاح مدنياً محضاً . ولكنها أحاطته بقيود مالية شديدة ، كوجوب المتعة على الرجل ، وهي قدر معلوم ، من مال وثياب يعطى للمطلقة كهبة . والنفقة على الزوج في حال العدة لقوله تعالى : « ياأيها النبي ، إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، واحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ، لاتخرجوهن من بيوتهن ، ولايخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، تلك حدود الله ، ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه ، لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » (سورة الطلاق ١)

وأحيط أيضاً بعقوبة أخلاقية شديدة ، هي تحريم المطلقة ثلاثاً على زوجها ، إلا بعد أن تنكح رجلاً آخر ، ويشاء هذا أن يطلقها من جديد .

وقد مزجت الشريعة السمحاء ، الطلاق ، بفكرة الحلال والحرام فقد روي في حديث مسنود ، أن النبي عليه السلام قال : « أبغض الحلال الى الله الطلاق » . وهذه فكرة لو أحسن فهمها ، يرى المسلم فيها وازعاً وجدانياً رائعاً ، يجعله كثير الأناة والروية ، قبل الاقدام على هذا العمل الهادم للاسرة ، ذي النتائج الخطيرة العديدة .

هذا ، ولكن في التطبيق العملي ، وفي العصور الاسلامية المديدة ، فقد أجاز الفقهاء انحلال عرى الحياة الزوجية ، وهدم العائلة ، هذه الخلية الاجتماعية والاخلاقية ، بمجرد قول الرجل : أنت طالق ، ولوكان هذا هازلاً أو مجنوناً أو مكرهاً أو سكران !

أما التشاريع المدنية الحديثة ، فقد نظمت الطلاق تنظيماً حسناً وقيدته بأسباب موجبة معينة . وذلك منعاً لحدوث كثير من الاخطار التي تنجم عن انحلال عقد الزواج ، وصيانة لحقوق الاطفال والمرأة وسائر المواطنين ، وحماية للمجتمع من عبث المغامرين والهواة ! .

وقد حددت اسبابه الموجبة في شرعة ٢٧ تموز سنة ١٨٨٤ في القانون المدني الفرنسي بثلاثة : ١) الخيانة الزوجية . ٢) العاهات المرضية الفظيعة ، والغيبة المنقطعة . ٣) الاساءة ، وقد تركت لتقدير القاضي .

نتائجه : لعل النتائج الناشئة عن انحلال عقد الزواج من أخطر الواقعات الاجتماعية التي تحيق بالمجتمع ، وتنزل بالامة ، ولعل تدخل الشارع في امور الطلاق ، من أهم الواجبات التي تفرض على الدولة التي تحمي الافراد والجماعات من الشرور والآثام ! .

وبعد، فالطلاق يهدم كياناً عائلياً، وخلية اجتماعية عاملة في البناء القومي، وتنشأ عنه كارثة اقتصادية تحيق بالزوج المطلق ، وتدهور ذريع في نفسية الاطفال ، الذين تنسلخ عنهم أمهم المطلقة ، فيحرمون بالتالي ، من حرارة العطف الامومي ، وتتأصل في نفوسهم روح الشتاؤم والنقمة على الناس والمجتمع .

وهو إلى ذلك يتنافى والكرامة الانسانية ، والوجدان الاخلاقي، الذي لايطمئن لوضع المرأة المطلقة الاجتماعي ، التي غالباً ماتبقى دون تزوج ولاتسمح لها الظروف الإجتماعية بالعمل ، فينتهي بها الامر الى احدى نتيجتين : اما التكسب بجسدها ، والمتاجرة بصونها وحيائها، واما مصابرة الزمن وتحمل شظف العيش وألم الحرمان ، إن كان ثمة بقية من مال وأهل وحياء . .

أسبابه : مهما قيل في شجب الطلاق وتحريمه ، وتقرير تنافيه مع لمبادئ الاخلاقية والمصالح القومية ، فهو ضرورة اجتماعية لامفر عنها ، مادام النظام الاجتماعي القائم لايحرم المتاجرة بالاعراض ، ولايهيئ عملاً للجنسين ، ولايحقق المساواة بينهما .

نعني ايضاً أن نقول : مادام القانون لايتدخل في حال انعقاد العقد ، ولايفترض وجوب توفر بعض شروط أساسية في الزوجين العتيدين فان الطلاق سيبقى ، ويجب ان يبقى ، ضرورة لامناص عنها ، في حياة الناس . ولكن إذا فرض وان الدولة توجت امر تنظيم الزواج فيما لها من وظائف كثيرة ، وفرضت على طالبيه من الجنسين إبراز وثائق وتقارير تثبت ان لهما عملا مثلاً ، وأنهما من ذوي الاجسام السليمة من الأمراض وتثبت البراءة عن العقم وعدم التفاوت البعيد في السن ، وما الى ذلك من الاسباب التي تعمل في إثارة الطلاق ؛ وبعد ذلك او قبله ، إذا توفر هذا التفاهم المشترك على إبرام العقد ، فمن المعقول جداً ان تتدنى حوادث الطلاق تدنياً

محسوساً فيخلص المجتمع أو يكاد ، من هذه الآفة الهدامة في البنيان القوي والانساني . وبعد، فاشتراك المرأة في الحياة العامة ، ومساواتها بالرجل ، ينميان فيها الشعور بالكرامة ، والحس بالمسؤولية ، وتشعر بعين الوقت أنها « المواطن » الكامل الاهلية ، الذي لا يُتصرف به كما يتصرف بالسلع والعروض .

وبذلك ، لاتبقى المرأة التي انفصلت عن زوجها ، عبئاً على المجتمع ولو كان ثمة من يحمل هذا العبء ، بل تمتهن عندئذ العمل الحر الشريف لتوفير نفقات عيشها ، وتدارك أسباب رفاهها وطمأنينتها .

تعدد الزوجات

تعدد الزوجات ظاهرة اجتماعية عرفتها بعض الشعوب القديمة في الشرق والغرب ،موروثة عن العهود الاولى للحياة البشرية ، وهي مازال شائعة الى اليوم في الشرق، وقد يحدث أن يدعو اليها بعض مفكري الغرب في أعقاب كل حرب تأتي على ملايين الرجال .

تاريخه : ان أقدم القوانين الرومانية ، في عهد الامبراطورية الاولى ، لم تتعرض لمشكلة التعدد ، ولا الى عقوبتها ، وقد كان التعامل جارياً على اعتبارها كجريمة الخيانة الزوجية . ثم جاء في قانون جوليا نص صريح على عقوبة المرأة المعددة ، وهي الموت . وبموجب القوانين البريتورية عوقب الرجل المعدد بالتشهير ، أما في زمن ما كسيميان ويوكليسيان فقد ترك للقاضي حق تحديد العقوبة . والتشاريع الاوروبية الحديثة ، المتحدرة من الشريعة الرومانية كلها تقريباً على عقوبة تعدد الزوجات . فقد نصت المادة / ٣٤٠ / من قانون الجزاء الفرنسي على مايلي : كل من أشرك في العلاقات الزوجية بان عقد نكاحاً آخر قبل انحلال الاول ، يعاقب بعقوبة الاشغال الشاقة الموقتة. أما القوانين الجزائية الانكليزية، فعقوبة التعدد فيها السجن سنتان مع الاشغال الشاقة أو بدونها ، أو بالابعاد سبع سنوات . وقوانين الولايات المتحدة الاميركية على هذه الحال تقريباً .

التعدد في الاسلام : أشرق الاسلام السمح على جنبات جزيرة العرب ، الغافية على لحون الجاهلية الاولى ، المتخبطة في دياجير

الفوضى الاجتماعية والسياسية الصاخبة . فاستفاقت الى تعاليم مشرقة وتفتحت نفوس ابنائها لروعة الفكر الجديد فنهضوا للحياة قائمين باعباء رسالتهم السامية ، ناشرين تعاليمهم الهادية في أنحاء الارض . ومهما قيل عن مدى هذا الاستعداد الروحي القائم في الملاوعي العربي ، وعن الظاهرات الاجتماعية الكثيرة الصالحة للتنبؤ عما يصطرع من هذه الآمال العريضة والاماني العاصفة في أطواء نفس الامة العربية ، لتأدية رسالتها القومية المجيدة ، فمن الثابت المؤكد ، بان العادات والاعراف التي كانت مسيطرة في الامة العربية قبل الاسلام ، كانت على جانب عظيم من الانحلال والتدهور .

وكان النبي يقدر بما أوحي اليه ، وبما هو عليه من الحدس الصافي والشعور الصادق بأن ثمة صعوبات لايدركها حصر ، ستقف حاجزا يعترض سبيله فيما يريده لهم من سمو وفضيلة وانطلاق . والثابت من جهة ثانية أنه مهما كان ايمان تابعيه صادقا وصحيحاً ومهما تفانوا في سبيل الدين الجديد ، فان أخذهم باليسير من الامر وعدم تعريضهم للارهاق والحرج ، كان أدعى الى مزيد ايمانهم وأولى من مجابهتهم بالحقيقة دفعة واحدة .

وعن هذا المبدأ الواعي كان تحريم الخمر بالتدريج : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما اكبر من نفعهما »(سورة البقرة ٢١٩) . حتى اذا تمكن الاسلام أكثر من قلوبهم : « يأيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، حتى تعلموا ماتقولون »(سورة النساء ٤٣) . ولما استقر الاسلام في أعماقهم نزلت آية التحريم :

« يأيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (سورة المائدة ٩٠). وعن هذا المبدأ عينه ، كان نظره الى تعدد الزوجات .

لعل الجزيرة من ناحية الاحوال الشخصية ، كانت في حالة لاتحسد عليها أبداً ، فقد عرف عندهم التعدد بلا حصر ، وعرفت الوان عديدة من الانكحة الشاذة كالمقت والاستبضاع والشغار وغيرها كثير ، وكان الرجل منهم ينكح زوجة أبيه اذا مات، بشهادة القرآن الكريم .

وعلاقة الرجل بالمرأة في الغالب كانت علاقة ذكورة وانوثة لا اكثر ولا أقل ، وكتب التاريخ والادب حافلة بمواعيد الغرام تنعقد على المناهل والغدران . أما الزنا ، فلم يكن بالجريمة الشنعاء في بعض القبائل ، وكثير هم النابغون في الشعر والسياسة والحرب لاتعرف آباؤهم في التاريخ . ولايندفع هذا القول بحكاية الوأد ، لان هذا لم يكن عاما لدى كافة القبائل وله أسباب غير الخوف على الاعراض . ولم تتحرج هند زوجة أبي سفيان ، من أن تقول في أشد مواقف الجد ، تحث الرجال على الحرب ضد الرسول العظيم :

إن تقبلوا نعانق ونفرش النمارق

او تدبروا نفارق فراق غير وامق

يقول الدكتور هيكل في كتابه « حياة محمد » : والعربي مولع بالفراغ الذي يغريه بالغزل ويزيد خياله في السلم خصباً . فاذا

وقف زيد في السلم يحادث هنداً حديث هوى لم يزد على شهي اللفظ ، تساقطه لآلي الثنايا العذاب ، رأيت زيداً هذا في الخصومة والحرب يرفع عقيرته بهند وقد لقيها أمامه متجردة يقول في نحرها وصدرها ونهدها وخصرها و . . . ماشاءت له أفانين الخصومة واهتياج الخيال الذى لايعرف في المرأة غير الانثى وماتفرش من النمارق ». واذا عرفنا أن هنداً هذه هي زوج سيد من أسياد امية، قد روى عنها الكثير من حديث الغزل الذي لم تكن لتتحرجه ، عرفنا بسهولة ويسر الصعوبة المرهقة التي سيعانيها النبي ، في انتزاع تلك العادات والاعراف ، وفي حمل اصحابها على تصعيد غرائزهم الجنسية ، وكبت أهوائهم وميولهم البهيمية المتغلغلة في اغوار نفوسهم ، وفهمنا بالوقت عينه ، ضرورة المهاودة والملاينة في سبيل استئصال تلك الاعراف وتوجيهها تهالغرائز : « فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم أن لاتعدلوا فواحدة أو ماملكت ايمانكم » (سورة النساء ٣) . لقد أحل القرآن التعدد ولكن النبي نصح بالاقتصار على المرأة الواحدة وضرب بذلك المثل بحياته مع خديجة . وفي هذه الآية مجال رحيب للناس يمكنهم اذا شاؤوا من اثبات صفاء نفوسهم والتدليل على أنهم يحترمون كرامتهم وانسانيتهم ! . وجاءت آية اخرى تنص : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » فكانت دليلا قاطعاً على استحالة العدالة بينهن وبالتالي خطوة ثابتة بالايصاء بالزوجة الواحدة ، كدنانقول ، تحريم التعدد .

ويلذ لبعض الوعاظ أن يفسروا العدالة هنا بالمحبة القلبية ، والا لو كانت العدالة شيئاً غير ذلك ، لكان التناقض ، بزعمهم ، صريحاً مع الآية الاولى . وأما نحن ، فعلى رأي يختلف ، لعلنا نجزم قطعاً بان العدالة المقصودة في الآية الاولى هي نفسها المقصودة بالآية الثانيـة ، ومتى كان ذلك كذلك ، فلامبرر لهذا التكلف في تفسير الآيات الحكيمة والاصرار على تحميل الالفاظ من المعاني كل ما ينسجم وعواطف الهواة !

وبعد ، فهل يدور في خلد هؤلاء المفسرين أن العدالة القلبية هي أهون على المرأة من العدالة المادية ؟ !.

لقد ترك النبي فرصة نادرة لبعض الناس ، ليدللوا على تهذيبهم الرفيع وذوقهم المترف السليم وبعد ذلك فهم أحرار في التدليل على هذا التهذيب والاشارة الى ذاك الذوق أوعدمهما . فآية تعدد الزوجات صريحة في القرآن غاية الصراحة ، لكنها آية الارشاد والنصح بالاقتصار على الزوجة الواحدة هي أيضاً واضحة وضوحاً لايجال الى انكاره ، ولاسبيل الى تجاهـله والتغاضي عنه بغمض العيون أو غمض النفوس ! . . .

نتائج التعدد : بناء أسرة يعني ، إيجاد الظرف الاخلاقي المناسب لخلق بذرة التعاون الاجتماعي ، الى جانب المحافظة على النوع واستمرار بقائه . فاذا انحرفت اهداف الانشاء عن هذين المبدئين تعرض الكيان الاجتماعي للتداعي ، وتعرضت الأمة بالتالي ، لخطر الاضمحلال الاخلاقي الاكيد . ومن المفهوم أن تعدد الزوجات يخرج الاسرة عن هـذا

الهدف النبيل الذي تهدفه ، ويعرض الامة لأسوأ النتائج التربوية ، اذ يورث البغض والتنافر بين الاطفال والنزاع والتحاسد بين الزوجات فضلا عن هذه النفقات الكثيرة المفروضه على الرجل المعدد، والتي تضطره في أحيان كثيرة : إما إلى الاملاق وإما الى الطلاق. وتنسحب كل هذه الظواهر الاكيدة الى جسم الامة كله لتنخر فيه وتهدده بالتفسخ والانحلال .

وليس هذا القول من باب الجدل النظري ، أو المحاكمة الاستنتاجية المنطقيـة ، فحسب ، ولكنه مستند الى الملاحظات التي تثبته ، والواقعات الاجتماعية التي تشير اليه . وكتب التاريخ الاسلامي تزخر بالحوادث المؤسفة التي كان التعدد سبباً في اثارتها؛ وحوادث العداء والقتل بين الخلفاء تكاد المجلدات لاتستوعب تفاصيلها . واذا تأملنا إلى الرسول العربي نفسه ، الذي اضطرته ظروف الحياة التشريعية والاجتماعيـة والاخلاقية الى البناء بازواج عـدة من خيرة النساء ، نلفي حياته العائلية بالرغم مما تنطوي عليه نفسه الكبيرة ، من صفات أقل مايقال فيها أنها صفات النبوة ، نجد أن هذه الحياة العائلية قـد مرت بادوار شديدة الخطورة على النبي وأزواجه وعلى الرسالة المشرقة نفسها.

نريد أن نقول بأنه مهما صفت نفسية المرأة ، ومهما سمت اخلاقها ومداركها ، فانها لاتستطيع أن تهضم ضرتها ، ولايمكن أن ترى الى أبناء هذه الضرة ، إلا بعين العداوة والبغض والاستياء . . .

فياعجباً ، لهذا التعاون الاجتماعي ، والتجاوب النفسي ، والتربية الصحيحة في الاسرة المؤلفة من عدة زوجات تحت بطل واحد ! . .

أسباب التعدد: يلاحظ بعض المتحمسين لمبدأ التعدد ، أن فيه مصلحة وفائدة ، لان الرجال معرضون لنقصان مستمر بسبب الحروب : فليس من الحكمة ترك عدد كبير من بناتهم دون إحصان . وبعد في التعدد صيانة عن التلاعب بأعراض الناس ، ووسيلة لزيادة النسل ، وحفظ حقوق الامة .

ونحن لسنا في مجال هذا الجدل العقيم ، بيد أننا نلفت النظر إلى ملاحظتين :

الأولى : إن زيادة عدد النساء على عدد الرجال ظاهرة موقتة ، لايلبث بعد الحروب أن يعود الانسجام إلى المجتمع ، ولا يصح ، بسبب هذا الشذوذ ، إرسال مبدأ عام على إطلاقه .

الثانية : إن السبب الصحيح ، لهذه الزيادة الملحوظة في عدد النساء ، هو أن حرمان اغلبية الشباب من الثروة ، وغلاء المهور جعلهم يصدفون عن الزواج وبناء أسرة ، فبقى قسم كبير من النساء خالياً عن عقد نكاح . بينما تكدس الاموال بأيدي الآخرين ، يسّر لهم المتاجرة بالحريات والاعراض والكرامات ! . . .

فلو جعل العمل حقاً لكل رجل ، فأمن بذلك رفع مستواه

المادي ، فأسس أسرة محترمة ، امكن الجزم بأنه لن يبقى امرأة واحدة دون زوج ، ولانهزمت اسطورة التفوق العددي من خيال المتحمسين لها .

وبالتالي ، فان اشتراك المرأة في الحياة العامة ، ومساواتها بالرجل ، يساعدان على حفظ كرامتها ، ونمو شخصيتها ، فتأبى أن تنضم واخرى معها ، تحت زوج واحد .

البغاء

لعل مشكلة البغاء من اعوص المشاكل الاجتماعية التي تعانيها الأمم ، والتي يتعرض لأخطارها الافراد . وتشاء الدول أن لا تجد لها حلاً ، ينتهي إلى حد إلغائها ، وتخليص المواطنين من هذه الوصمة الاجتماعية الشنعاء . وأكثر المساعي المبذولة في هذا الشأن قديماً وحديثاً ، إنما تهدف تنظيم البغاء ، والاشراف عليه ، ووضع الرقابة على العاملات فيه .

وتدخل أكثر التشاريع الحديثة في مشكلة البغاء واجب ، لا لكونه عملاً غير أخلاقي ، يتنافى ومفهوم كرامة الانسان وحسب ، وإنما هذا التدخل مستند إلى واجبات الدول التي منها صيانة الصحة الوطنية ، والصالح العام .

تاريخه : بيع الجسد ، في سبيل النفع المادي ، وتحقيق اللذة الجنسية ، قديم كالتاريخ . وقد ازدهر في عصور الرق والاقطاع ، في نظام الابوة . ولا غرابة في ذلك ، لأنه كان منسجماً مع مجموعة النظم

الاجتماعية القائمة على التحكم الطبقي . وقد بقي في الرأسمالية ، لبقاء اسبابه الموجبة ، بلهَ ، تعددها وتضافرها . وهو تجارة رابحة ولمن يشرفون عليه جولات موفقة في عالم الاموال والارزاق ! . .

ومع ذلك ، فالبغاء ككل واقعة اجتماعية ، إذا حدثت واستمرت فمعنى هذا ، ضرورتها لزمن ما . وسنرى الان إلى تاريخ البغاء في الغرب والشرق ، وما كان له من أثر فى حياة الأمم ، ثم نرى إلى اسبابه ، وطرق معالجته والوقاية منه .

لقد كانت بيوت الدعارة كثيرة في اليونان ، ومقتصرة على الرقيقات والاجنبيات عن العالم اليوناني . أما في أثينا فقد كانت الرقابة شديدة من مجالس أثينا ، وقد كن يدفعن رسوماً معلومة .

وقد حدث المؤرخ باشوفين عن أن اليونان عرفت في عصورها القديمة بغاء الرجال ، وتحير في تفسير هذه الظاهرة التي سنحاول بدورنا تفسيرها لدى حديثنا عن المرأة في التاريخ .

وقد لعبت البغيات دوراً مرموقاً في تاريخ اليونان الحربي والفني ، ويحدثنا المؤرخون عن انتصار الاغريق الباهر في حرب كورنتيا ، بسبب الحمية التي بعثها البغيات في صدور الرجال .

وقد كانت بيوت المثقفات منهن ، ملتقى الشبيبة الراقية المتأنقة والأدباء النابهين ، والفنانين الكبار ، وأكثر رجال الدولة ! .

وانتهى الأمر باحداهن باشفازي ، صديقة سقراط ، لأن تتزوج بركلس ؛ وكالاستاني ، أن تصبح تلميذة لافلاطون .

أما في روما فقد خضع البغاء لمراقبة دقيقة ، فكان للبغيات إشارات تميزهن ، وكن محرومات من ارسال شعورهن . وبيوتهن أيضاً كانت تحقق ساوى طيبة ، يرتاح إليها رجال ذوي خطر في الدولة الرومانية وأما من الوجهة الفنية فيقصرن عن بغيات اثينا .

وفي القرون الوسطى ، وبتأثير التعاليم المسيحية اضطهدت النساء البغيات ، حتى أنه في حال حدوث بعض الاوبئة ، كالطاعون والهواء الاصفر كان الشعب ينتقم من البغايا واليهود لتخفيف غضب السماء ، وقد كانت النقمة تشمل حتى بعض رجال الدين !

ولعلهم أوجبوا عليهن في بعض المدن الايطالية كمدينة مانتو ، شراء مايمكن أن يلمسنه من السلع . وقد منعن من السير في الشوارع عند حلول المساء .

وبعد الثورة الفرنسية ، فقد نظم البغاء تنظيما حسناً ـ ان صحت التسمية ـ كما ان البغيات لعبن دوراً هاماً في الأدب الرومانتيكي ، وكان لهن تأثير بعيد على اكثر ادباء الجيل التاسع عشر . فليست استير بلزاك ، وسافو الفونس دوده ، وتايس اناطول فرانس ، وغادة دوماس ، سوى روايات خالدة من روائع الادب الفرنسي أوحتها حال العصر .

أما في الشرق ، فالشريعة السمحاء ، حرمت البغاء ، وعاقبت عليه كالزنا سواء بسواء . وبغيات الشرق كن في الغالب من الاجنبيات اللائي أطاحت بهن عوادي الأيام ، أوكن من سبايا الحروب .

ويرى بعض المؤرخين الغربيين ، بأن ثمة علاقة لاتنكر بين تحريم البغاء ، وبين سهولة الطلاق ، وكثرة التعدد في الشرق . والبغاء في الهند على إطلاقه ، وقد نبغ منهن موسيقيات وراقصات شهيرات . أما في الصين ، فدورهن ملتقى الطبقة المنحطة ، وبيئات صالحة لتدخين الحشائش المخدرة . وفي اليابان ينزعن لتمثيل العصور اليونانية القديمة .

في التشاريع الحديثة :

لما كانت الحكومات القائمة اليوم ، قد عجز أكثرها ، عن تأمين العمل الاجتماعي ، لكافة المواطنين ، فالبغاء قد بقي في المجتمع ضرورة لامفر عنها ، وكان من الحكومات ان لجأت إلى وضع الرقابة على الاماكن العمومية ، مركز الدعارة ، واخضعتها لأنظمة وقوانين تتعلق بها سلامة الأمة والنظام العام .

١ — خضوع كل بغي ، للقيد في سجلات الحكومة ، ودفاتر الشرطة في المدينة .

٢ — خضوعها دورياً للمعاينة الطبية ، منعاً لسريان الأمراض المعدية

٣ — حصر بيوتات الدعارة بأحياء معروفة ، ومنع فتح بيوت جديدة .

وقد نصت معظم القوانين الحديثة على عقوبات فيها شيء من الشدة بالنسبة للاشخاص الذين يسهلون عمل الدعارة أو يغرون الفتيان

والفتيات الذين لم تبلغ أعمارهم الواحدة والعشرين عاماً على التدهور الأخلاقي ، مباشرة أو بالواسطة ، أو بأي سبب من أسباب الاكراه أو الاغراء ، وقد تصل هذه العقوبة بالسجن حتى خمس سنوات في قانون الجزاء الفرنسي .

والمادة / ٥٢٣ / من قانون العقوبات اللبناني على مايأتي :

من اعتاد حض شخص او أكثر ، ذكراً أو انثى ، لم يبلغ الواحدة والعشرين من عمره على الفجور أو الفساد أو على تسهيلها له ، أو على اتيانها عوقب بالحبس من شهر إلى سنة . وبغرامة من ٢٥ إلى / ٢٥٠ / ليرة لبنانية .

والمادة / ٢٥٤ / من القانون ذاته نصت على عقوبة سنة حبس على الأقل لمن أغوى أو أكره . . . لمن دون الحادية والعشرين .

والمادة / ٢٠١ / من قانون الجزاء السوري نصت :

أيّ من جسر على حركة تنافي الآداب العمومية ، بأن أضل واستغوى فتياناً وفتيات لارتكاب الفحشاء وزينها لهم ، واعتاد ان يسهل طرق اتيانها يجازى بالحبس من شهر واحد إلى سنة واحدة .

فنحن والحال هذه ، إزاء قوانين تعاقب من يساعد على البغاء ولكنها تقف على الحياد ، بالنسبة لكل البغيات اللائي يتعاطينه ، إلا إذا كن من القاصرات ، فقد نصت معظم القوانين الحديثة على تدابير حماية بالنسبة لهن .

اسبابه : يرى بعض الباحثين ضرورة بقاء البغاء ، وعدم مكافحته لأنه السور الذي يقي المحصنات شر الغواة . وهو إلى ذلك يساعد على نمو الحياة الفنية ، فتنطلق الأزياء وتنمو المعارف بأصول الحياة في الأندية والمجالس ؛ واختلاط الثقافات السلوكية الاجنبية والوطنية ، وبالتالي، فهو عنصر فعال في بناء التمدين . أما الحقيقة ، فالبغاء آفة الاجتماع ومصدر الفاحشة ، واحد العنـــاصر القوية الحائلة دون بناء الاسرة ، والعقبة الكؤود في وجه كثرة المواليد .

ويرد بعضهم أسبابه إلى الرفاه والترف القومي ، وآخرون الى الغريزة الجنسية المكبوتة في المرأة التي تنطلق دفعة واحدة ، فتسقط فجأة ! . إن هذين السببين ليساجديين ، والباحثون على ضوئهما، إنما يدورون في حلقة مفرغة .

والسبب الاساسي الباعث على هذا العمل الانحلالي ، إنما هو الحاجة المادية التي تدفع المرأة إلى المتاجرة بجسدها ، وتجعل منه وسيلة جدية للتكسب . كما أن الظلم الاجتماعي ، والعائلي ، والتحكم الجنسي ، والاخفاق وفساد القيم ، والطلاق كلها اسباب باعثة على هذا الانحدار الاجتماعي الخطير .

إن هذا العار القومي يجب التخلص منه ، ولايكون علاجه بالدعوات والعظات الحماسية ، أوالتشريعات النظرية والتدابير الاصلاحية والشرطية ، ولكنما ينبغي حله على ضوء الملاحظات الاتية :

١ ــ تقوية البلاد اقتصادياً ، ورفع المستوى العام لطبقات الشعب .
٢ ــ القضاء على البطالة وتأمين العمل للجنسين .

٣ — محاربة التحكم ، ومنح سائر المواطنين حرياتهم الشخصية ، وتأمين المساواة التامة ، ومنع استغلال المواطنين بعضهم لبعض ، والعناية بالثقافة العامة .

٤ — زيادة الوعي بالكرامة ، والعمل على انماء الشعور بالكبرياء القومي . بهذه الادوات يجب مكافحة البغاء ، وإن كان من الصعب القضاء عليه نهائياً ، بسبب طبيعة النظام الاقتصادي القائم على التجارة والاستغلال والتحكم ، غير أنه يمكن النجاح لحد ما ، في محو هذه اللطخة الاجتماعية الخطيرة .

المرأة في التاريخ

صلاة الخليقة . . .

. . . وابدع الله العالم ، كاكمل مايكون العالم ، واخترع الخلد كاحسن مايصير الخلد ، ونحت من الطين تمثالا ، ثم نفخ فيه من روحه فاذا هو بشر سوي . قال ياآدم : « إني أنا ربك ، وهبت لك القوة والحكمة ، وسودتك المخلوقات جميعها ، وجعلت لك من هذا الجنان مقراً ، تستريح فيه وتركن اليه .

عاش آدم في الفردوس ، وما أدراك ماحياة الفردوس : حياة الصفاء والاندماء والاشذاء ، أنسام عليلة عابقة وموجات نور دافئة ، وامواه كالضياء تتفجر من جبال الزمرد ، وتنساب في وديان اللازورد لترتمي في بحار النور . صحو وصفاء وجنات وارفات : أفياء الورد ، أثمار الحياة ، حيوان أليف ، وطير غريد . . . وفتنة للناظرين .

في هذا الجو المثقل بعبق تسابيح الملائكة ، عاش آدم الفتى الحكيم ، ولكنه عاش كئيباً ، مغلق الشعور ، بليد الاحساس ، لاتتفتح نفسه لمتعة من متع الفن ، أو يرف قلبه للمحة من لمحات الجمال .

ترى أيّ أمر يعتلج في نفس آدم ، وسأله الله ، فأسر له آدم بما يساوره من القلق الذاهل ، وبما تنطوي عليه نفسه من الفراغ المبهم وعرف الله كل شيء . . .

وفي أمسية رائعة من أماسي الخلد ، حيث كان آدم لفرط عيائه ، مستسلماً الى سبات عميق، انتزع الله من جسم الفتى الشجي ضلعاً ، وصنع بها شيئاً ، فاذا انسانة تستحيل ، وكانت حواء . . .

وصحا آدم الى نفسه ، فألفى حلمه المجهول قد استحال الى حقيقة رائعة، وكانت حواء ترمقه بالنظر المفتون من عينين تستحم بهما لهفة وحنان ورقة ولين ، فسكن جواه ، وانطلقت نفسه ، وطافت البسمة بثغره الجميل .

وقال الله : طب نفساً يا آدم وقر عيناً ، فقد اجتمعت لك الفضائل الثلاث : الحكمة والقوة والمرأة ، وهذه الجنة تسكنها وزوجك ، واياكما وتلك الشجرة ، فلا تأكلا منها ، لان لي فيها ارادة .

اما آدم ، فقد أغواه الشيطان والافعى وحواء فأكل من الشجرة وعصى الله ربه ، فطرده وزوجه من الفردوس ، ليأكل آدم خبزه بعرق جبينه ، ولتلد حواء بالآلام والاوجاع .

ان هذه القصة تهدف في الظاهر ، تفسير نشوء الخليقة على الارض ، غير ان شيئاً آخر أقوى ، تنطوي عليه ، وهو تعليل استبداد الرجل بالمرأة وتبرير تحكمه فيها . والظاهر في آدم أنه

بعد هبوطه من الجنة ،كما ورد في الرواية ، قارن بين حياته فيها وحياته في المغاور والكهوف ، فهاله الفارق الشاسع وأدرك سبب ذلك المصير . . . وعن هذا المنطق السليم شرع آدم لنفسه حق الحكم وانفرد بالامر ، كما عرف بعين الوقت كيف لن يسلس قيادته كرة اخرى ، لاحدى الغاويات ! . .

كنا نود لو أننا ضربنا صفحاً عن سرد هذه الاسطورة ، لاننا ، ونحن في مجال البحث العلمي ،نرفض التعرض لامور ميتافيزيكية لم يأتِ لها العلم بعد بحلول يقينية ثابتة . غير أنه من جهة مقابلة ، اردنا الى ابراز لون من الوان التفكير الاول الذي أبدعه عقل الرجل مستهدفاً ابعاد المرأة عن الحياة العملية ، ملصقاً بها شتى التهم ومختلف الاقاويل . . .

لقد ثبت لدى العلماء ، أن كل الموجودات تتحدر من أصل واحد فتؤلف سلسلة ذات حلقات تختلف اتساعاً وعمقاً ولكنها ترتبط ببعضها أوثق ارتباط ، ويأتي الانسان في أعلى حلقة من حلقات السلسلة الكبرى ، وليس من الصدفة أن قيل : الانسان حيوان ناطق . فيمكن والحال هذه ، الجزم بان الانسان قد مر بعهود الحيوانية المتطورة وتدرج في أدوار هامة ، حتى استوى في مرتبة الانسانية ، ويمكن اجمال الحالات التي مر بها النوع البشري بثلاث:

الحالة الاولى : — الوحشية : وهي بدورها قد مرت بمراحل ثلاث :

المرحلة السفلى : حيث شهدت طفولة النوع البشري الذي كان يعيش على شكل قطعان صغيرة في الادغال يأكل الاثمار بقشورها ولا يستر جسده بشيء .

المرحلة الوسطى : وتبدأ بعد بضعة آلاف عام من السفلى ، ويرجح ان النوع البشري خلالها كان قد تعرف الى جلود الحيوانات ككساء ولحومها كغذاء ، وسلاحه كان المقلاع الحجري ، وبعض القبائل الاوسترالية تقص علينا اليوم كما حقق بذلك العالم الاميركي مورغان ، قصة هذه المرحلة الوسطى للحالة الوحشية .

المرحلة العليا : اصبح الغذاء الرسمي الانسان لحم الحيوان ، واخترع القوس الذي ولا شك مر بادوار شديدة التعقد حتى استوى كاملا بوتره ونباله ، ويرجح مورغان ـ لانه عاش مع القبائل الهندية في المناطق الشمالية الغربية الامركية ـ بان النوع البشري في هذه المرحلة عرف شيئاً عن بناء الاكواخ ، ونسج لحاء الشجر للسلال ، واخترع بعض الادوات الحجرية والفخارية .

الحالة الثانية : البربرية : وقد مرت ايضاً بمراحل ثلاث :

المرحلة السفلى : مارس الانسان فيها عمل الزراعة ، ويرجح مورغان زراعة الذرة لتوفر الشروط الطبيعية العادية لهذه الزراعة ، والقبائل التي تعيش على ضفاف الشرقية للميسيسبي تقص علينا حكاية هذه المرحلة .

المرحلة الوسطى : وقد اصبح الانسان خلالها يربي الحيوانات الداجنة من اجل لحومها ولبنها ، واستعمل الحجر للبناء .

المرحلة العليا : اكتشف فيها الحديد وصنع السيف الذي هو لهذه

المرحلة كالقوس للحالة الوحشية وكالبندقية للحالة المدنية ،كما اخترع في هذه المرحلة الحروف الهجائية .

الحالة الثالثة المدنية : —وسوف لا نهتم بتفاصيل مراحلها غير اننا نستطيع تحديد ابتدائها باكتشاف الحروف الهجائية قبل المسيح بثلاثة آلاف عام وامتدادها حتى تحطيم الذرة في القرن العشرين .

أما نظام العائلة فقد تطور خلال التاريخ ، وتطورت معه بالضرورة علاقة القرابة ، او علاقة الدم . والنظام العائلي كان عنصراً فاعلا يعمل على تبديل العنصر المنفعل ، علاقة القربى . والادلة العلمية قائمة على ان الانسان في ادوار الوحشية الاولى المنوه بها لم يكن يدرك شيئاً عن النظام العائلي وانما الرجل كان يندفع الى المرأة بقوة الغريزة وحدها ، معتقدا ان الانسال خاصة تنفرد بها دون ان يكون له فيه عمل . وبذلك ساد شيوع المرأة ، وشيوع الرجل وشيوع ابناء القبيلة كلها ، ولم تظهر في هذا الدور علاقة الدم ولا الفاظ : الاب او العم والجد او غيرها من الفاظ القرابة ، ويحسن بنا ان نلاحظ ان هذا النظام المشاعي كان شاملاً ايضاً للارض ووسائل المعيشة وقد بقي شيء من آثاره في جزيرة سندويش من جزر هاواي حتى النصف الاول للقرن التاسع عشر .

اما في ادوار البربرية الثلاثة فقد برزت فكرة التملك الفردي وظهرت معها فكرة الغيرة الجنسية ، فانفرد كل رجل بعدد من الزوجات وبذلك ظهر الى الارض نظام التعدد الذي ما زال شائعا في بعض مناطق الشرق .

وفي الحالة الحضارية ضاقت الحلقة التي تنظم العائلة رويداً رويدا وتغيرت تلك الاوضاع المركبة ، الشديدة التعقيد ، وحلت محلها اوضاع غاية في السهولة . وهكذا نشأ نظام الاقتصار على الزوجة الواحدة كما هو متعارف لدى اكثر المجتمعات الحديثة .

ويجدر بنا ان نلفت النظر الى كيفية نشوء نظام تحريم بعض النساء بالنسبة الى بعض الرجال ، فقد ذهب مورغان الى ان نظام الزواج كان ذا دائرة عظيمة السعة ، فقد كان يشمل العشيرة كلها ، ثم نشأ نظام الجيل ، وهو أن الاجداد يتزوجون من جيلهم دون فارق ، وكذا جيل الابناء والاحفاد ، ثم بدأت هذه الدائرة الوسيعة بالتقلص رويداً رويداً ويخرج من خلالها ، مع التاريخ ، نساء معينات ، يمنع تزويجهن من رجال محددين ، وهكذا حرمت الاعراف الام أولا ثم البنت ثانياً والعمة والاخت وهكذا دواليك .

واما سبب نشوء التفرد بزوجة واحدة ، فان الرجل الذي توفر لعدة زوجات ، كانت واحدة منهن تنال الحظوة لديه اكثر من غيرها من نسائه فاحس هو بأن هذه هي زوجته الطبيعية وان الاخريات ازواجه بالاعراف . وعن ذلك ظهر نظام الاقتصار على الزوجة الواحدة .

على انه لايجب النظر الى سيطرة كل نظام من هذه الانظمة سيطرة تامة على كل حالة من حالات البشرية ، وانفراده بها انفراداً مطلقاً ، فقد عرفت بعض الحالات سيطرة اكثر من نظام واحد ، إنما الغالب كان ما أسلفنا بيانه .

وضع المرأة التاريخي

ان اقدم مايعرفه التاريخ عن وضع المرأة بالمعنى الحقوقي ، انما كان في عهد الامومة . والامومة هي النظام الذي كان مسيطراً في عهد الشيوع ، ولابدع في النسبة الى الام لاستحالة تعيين أب كل ولد ، وقد بقي نظام الامومة في العصر الذي تلا الشيوع ، وهو عصر العشائر الذي انقسمت فيه الاقوام الى عشائر تجمع افراد كل عشيرة عقيدة بطوطم واحد . وكان الرجل اذا تزوج ، ينضم الى عشيرة زوجته وينصرها في غزواتها .

ووضع المرأة في عهد الامومة كان مساوياً لوضع الرجل الى حد ما ، لان وسائل الانتاج كانت مشتركة . غير أن الرجل مالبث ان اختص بالصيد والقتال لسهولة تجواله وسعيه ، فنمت عضلاته وتركزت قوته ، بينما المرأة ، وهي المكلفة بحماية الاطفال ، عجزت عن السعي مثله ، ولذلك اختصت بالزراعة واعمال البيت .

بيد أن البشر مالبثوا ان تكاثروا ، فتملك الاقوياء منهم الارض والادوات . وكما صار للرجل أرض تعطيه الخير والنماء ، وحيوان يدر له اللبن ويجود له بالنفس ويصدع لـه في تنقله وتجوالـه ، وعبد مستضعف يصرفه لقضاء حاجاته ، فكذلك احتاج الى امرأة تلد له البنين ، وتساعده في اعماله وقد تكثر هذه الاعمال فيتخذ عدة زوجات له . وعن ذلك ، أمكن القول بان نظام تعدد الزوجات قد عقب نظام الشيوع . وعندما تملك الرجل الارض ووسائل

الانتاج انتزع من المرأة بعض حقوقها التى كانت تتمتع بها كحق النسب ، واصبحت في نظام الابوة ، او في بعض ادواره ، وسيله لارضاء رغائب الرجل وعبدة له ولآبائه ، وخادما لاولاده واحفاده .

ولو نظرنا الى بعض القبائل والاقوام الابتدائية التي لاتزال حتى اليوم تعيش في مجاهل افريقيا وامريكا وجزر اوستراليا وهاواي لرأينا ان وضع المراة يختلف بحسب الدرجة الحضارية التي بلغتها القبيلة بين ان تكون من الحلة المتوحشة او من الحالة البربرية . على ان الثابت لدى كافة هذه القبائل والاقوام ان المراة تشترك بالاعمال العامة من احتطاب وزرع وبيع وشراء ، عدى صنع السلال ودبغ الجلد وممارسة دور « ربة البيت » ، بينما الرجل ينفق اوقاته في الصيد والقنص والحرب . اترى هولاء قد فطنوا الى ضرورة اشتراك المراة بالحياة العامة قبل الاقوام المتحضرة ام ترى ظروف حياتهم المادية والاجتماعية قد وضعت امام المراة حكاية الاشتراك .

الحقيقة : انه لاتعرض في المجتمع قضية إلاّ وتحمل في نفسها عناصر حلها ، كما يقول هيغل .

وسنعرض الآن الى تفحص بعض صفحات التاريخ القديم والحديث لنرى الى تطور الاوضاع الاجتماعية للنساء والظروف العامة التي كانت تعمل على قلب هذه الاوضاع وتبديلها ...

المرأة المصرية :

لم يكن الشعب المصري القديم يعيش ضمن نظام الامومة كما انه لم يعرف نظام الابوة تماما ، نعني ان نقول ، ان المرأة كانت

مساوية للرجل في الاسرة وفي الارث وفي انتخاب الزوج . والمتزوجة منهن حق التصرف وبناء العقود ، وقد رقي عرش مصر خمس منهن ، وكان لزوجات الفراعنة سلطان ونفوذ في تسيير الامور . والمصرية قد اشتركت مع المصري في حرث الحقول وزراعة الاراضي ورعي المواشي ، كما اشتركت معه في تلقي العلوم والنبوغ فيها وبناء الحضارة المصرية القديمة التي شعت على العالم القديم ، وشادت اثينا على اساسها حضارتها العظيمة . ويلاحظ أن مصر ، وان لم تنج من نظام التعدد ، ولا من نظام التسري ، غير أن ذلك لم يكن ينقص حق المرأة ولا يغير وضعها الحقوقي المرموق . ولا غرابة في هذا الوضع الزاهر اذا عرفنا ان مصر كانت ملكاً للفراعين والاشراف والكهنة والقادة ، وان الاراضي الخصبة التي يرويها النيل المبارك كانت وقفاً على هؤلاء وحدهم . أما العامة الذين شيدوا الاهرام والاقصر ، وحاربوا وفتحوا البلدان والامصار ، وانشأوا المدنية الرائعة على ضفاف النيل ، فلم يكن لهم حق بتملك أي عقار ما ، فنتج عن ذلك عدم استعباد الرجل للمرأة وتحكمه فيها فحدثت المساواة بينهما او كادت ، كما يذهب اكثر المؤرخين الثقات . ودامت حال المرأة كذلك ، رفعة وسمواً ، حتى دخل البطالسة مصر ففرضوا العبودية على المرأة ، ووضعوها تحت سلطان الرجل ووصايته . وبدأ تراجعها في مصر منذ ذلك الحين .

المرأة اليونانية — إن اساطير اليونان القديمة ، والدور القوي الذي مثلته الآلهات فيها ، ليدل دلالة عميقة على المركز المرموق

الذي كانت تتمتع به المرأة اليونانية ، ويدل بالتالي ، على أن اليونان قد شهدت عصر الأمومة كاملاً . واسبارطة التي تمشت على شريعة ليكورك قد عرفت الفوضى الجنسية كما أن الظاهرة التي حار في تفسيرها باشوفين ، وهي بغاء الرجال في يونان القديمة ، لانرى فيها سوى ظاهرة عادية لنظام الأمومة الذي كان يسود الاقوام اليونانية .

أما في العصور البطولية ، فقد بدأت المرأة تخضع لسيطرة الرجل ومزاحمة السراري ، ومن قرأ الأوديسة ، يذكر كيف تحدى تليماك أمه والزمها الصمت . وقد ذكر هومير في ملحمته الخالدة في كثير من المواضيع ، كيف اطلقت الصبايا الاسيرات لعبث المنتصرين ، وكيف انفرد القادة بذوات الجمال الرائع ! وكثير من فصول الالياذة تدور حول الصراع بين آشيل وأغا ممنون ، في سبيل احدى الاسيرات .

كل هذا ليدل على أن عصر أبوة كان قد بدأ يظهر في العصور البطولية. ويمكن الجزم بأن حالة المرأة اليونانية في هذه العصور كانت أحسن منها في العصور التي تلتها وهي العصور الحضارية اليونانية ، ذلك أن العصر البطولي كان مرحلة انتقال من نظام الأمومة الى نظام الابوة ! ..

وانتقلت اليونان أخيراً إلى عهد الابوة كاملاً ، فخسرت المرأة مكانتها ، وقل شأنها . وكانت الفتاة الاثينية تزوج في الخامسة عشرة من عمرها ، لتأوي في بيت زوجها تؤدي مهمتها وهي الخدمة والانسال وإدارة المنزل .

وكان للرجل حق الايصاء بزوجته لمن شاء ، ولا بدع في ذلك ، فهي من جملة مقتنياته . أما العلم فقد حرمت منه نهائياً، سوى بعض السراري ، اللائي كن يتخذن متعة وسلوى . واخيراً أصلح قليلاً من شأن المرأة اليونانية ونبغ بعضهن في العلم والفلسفة ، غير أن ذلك من قبيل الشذوذ غير المرغوب فيه . . .

المرأة الرومانية

الاسرة خلية المجتمع الروماني ، والاب سيد الاسرة وكاهنها وقاضيها ، ولذا فسلطته مطلقة على زوجته واولاده ، وكانت تقاليد روما الدينية تقضي على الزوج بأن يطلق امرأته ان لم تلد له ذكراً يخلد ديانة الاسرة . والرجل وحده يملك ، ويتصرف بما يخصه وبما يخص الافراد التابعين له . ولم تخلق الرومانية للحياة العامة، بل فرض عليها التزام العمل في البيت وتعلم الغزل والنسج لكسب الرزق أو قضاء الوقت . ولكنها كانت تحضر المباريات والحفلات فتكرم وتحترم . وبعد فالرومان أمة محاربة ، تحب الجمال وتحترم المرأة ! .

ثم تطورت حال الرومانية صاعداً . فصار لها حق التملك والتصرف ، وجاءت قوانين جوستنيان فكادت تنزلها منزلة الرجل ! .

مامن شك أن الروابط العائلية قد تبدلت في الاسرة الرومانية بعد اطلاق الحرية . فشاع الفساد في كل الطبقات ، وعم التدهور الأخلاقي سائر الافراد . ولكن حذار أن نعزو ذلك لاعطاء المرأة الحرية كما فعل مؤرخون مرموقون ، دون ان يبحثوا في الاسباب

الرئيسية العاملة على انحلال الامة الرومانية ، ودون ان ينظروا إلى عزوف الرومان عن حياة الابداع والعمل ، إلى حياة العقم والبطالة والترف . . .

المرأة عند الاشوريين والبابليين :

لقد اختلفت الآراء في حال المرأة الاشورية : فمن زاعم أنها حسنة والأم مرجحة على الاب ، ومن قائل انها سيئة والرجل يحكم زوجه . على أن الرأيين يحويان شيئاً من الصحة :

فالاقوام التي كانت تضرب على شواطئ دجلة والفرات كانت في مرحلة انتقال من نظام الامومة ، إلى نظام الابوة ، فشهدت بلاد الرافدين آثار النظامين : حيث بدأت المرأة بحرية وسيادة ، وانتهت بذل ورق .

ونذكر هنا عادة طريفة جرى اتباعها في تزويج الفتاة ، إذ لم يكن لأبيها أو أمها حق ابداء الرأي ، أو القبول أو الرفض . والعذارى يجتمعن مرة في كل حول فيبيعهن الكاهن بالمزاد العلني والشاري يجعل من يشتريها زوجة له . ولا تسل عن وفرة الحرية التي كانت تتمتع بها المرأة بعد ذلك ، فان شاء أن يطلقها ، كان على وليها أن يرد له الثمن ! . . .

المرأة في القبائل الهندية :

لن نتكلم عن القبائل الهندية التي ماتزال تعيش في نظام الشيوع ، فصفات دور الامومة تتشابه لدى مختلف الاقوام . وقد سبق وذكرنا

شيئاً عنها . غير أننا نشير إلى قبيلة عرفت شيئاً من الحضارة والتمدن هي قبيلة « نايرما لابار » . فالمرأة في هذه العشيرة تتزوج بضعة رجال يبلغ عددهم خمسة ، وقد يرقى الى اثني عشر ، وقد يكون في ذلك شيء من الغرابة ، ولكنها تنتفي إذا ما عرفنا أن حق التملك محصور بالمرأة في هذه العشيرة . إن هذا الحق كفل لها السيطرة على الرجل والتحكم فيه ! .

المرأة في الديانة اليهودية :

العبرانيون جماعة حرب ، قاسوا الاهوال في نضالهم ضد الاقوام المجاورة ، فلا عجب ان جعلوا السيطرة للرجل ، وحرصوا على إكثار النسل .

ولم تشذ شريعة موسى عن بقية الشرائع القديمة ، فكان للأب ان يؤجر بنته إلى أجل معلوم ؛ ويزوجها لمن يشاء ، دون أن تبدي رأيا في الأمر . وكان الرجل إذا مات ، فزوجته لأخيه ، فان لم يفعل عيره قومه . أما الأم فقد دعوا الى احترامها في الوصايا العشر . وقد عرف العبرانيون التعدد والتسري ، واكثر منه ملوكهم واغنياؤهم . وقد توفر سليمان النبي على سبعمائة زوجة ، وثلاثمائة سرية ، بمعنى أن الملك عرف ألف امرأة ، على مافي كتاب العهد القديم ! . .

أما الشريعة الاسرائيلية فقد حضت على شيء من العناية بالمرأة وخاصة الارملة ، وجاء في التلمود : « اكرموا نساءكم لأنهن تبع البركة ، وأحبوهن كما تحبون أنفسكم لأنهن يقررن السلام في بيوتكم » ! . .

المرأة في الديانة المسيحية :

المرأة هي التي عملت على طرد آدم من جنة الفردوس ، فسببت للبشر الآلام والاحزان ، حتى جاء المخلص يسوع الناصري فافتدى الخطاة الآثمين بجسده ، وتقبل الصلب لخلاص بني الانسان . . .

إن هذا الاعتقاد في الديانة المسيحية يضع المرأة في موضع حرج ، ويخلق لها ، مشاكل عويصة ما كان اغناها عنها . وقد جاء في رسالة بولس إلى أهل كورنثوس : « أريد أن تعلموا أن رأس كل رجل هو المسيح ، وأن رأس المرأة هو الرجل ، ورأس المسيح فهو الله . . . والرجل ليس من المرأة ، بل المرأة من الرجل ، والرجل لم يخلق من اجل المرأة ، بل المرأة من أجل الرجل ، الخ . . . »

وجاء في رسالته إلى أهل أفسس : « أيها النساء اخضعن لرجالكن ، كما للرب . . . كذلك يجب على الرجال أن يحبوا نساءهم كأجسادهم ، ومن يحب امرأته يحب نفسه . من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ، ويلتصق بامرأته ، ويكون الاثنان جسداً واحداً . . . »

وهكذا ، فالمسيحية لم تقرر المساواة الحقيقية بين الجنسين ، بل جعلت الرجل سيداً للمرأة ووصياً عليها ، رغم ما فرضت بينهما من مساواة روحية .

إن هذه المساواة الروحية التي راحت النصرانية تبشر بها ، وتلح على الدعوة اليها بين المرأة والرجل تارة ، وبين الحر والعبد ، أو اليهودي واليوناني طوراً آخر ، لم تغن البشرية في شيء ، ذلك أنها لم تحقق المساواة الحقوقية بين هؤلاء . . .

وهكذا يظهر أن أثر المسيحية في ميدان الحياة الاجتماعية للشعوب الغربية ، لم يتصف بالقوة والفعالية ، لصبغتها الروحية أولاً ، وعدم استنادها الى الالزام الحقوقي ، والمؤيد القانوني ، ثانياً .

بيد أن هذا الأثر ، الذي لايمكن إنكاره أصلاً ، لكون المسيحية عقيدة روحية رسخت لدى أربابها ، ووجهت من سلوكهم ، كان يختلف شدة وضعفاً ، تبعاً لتلاؤمه مع الواقعات الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية السائدة ، أو عدم تلاؤمه معها .

المرأة البرهمية :

المرأة البرهمية وسيلة خالصة لاكثار النسل ، فتزوج البنت لدى بلوغها الثامنة أو التاسعة من العمر ، لفتى لايزيد عن السابعة عشر ربيعاً ! .

والاب حر التصرف بابنته ، فهي عبدة له ، ومتى تزوجت انتقل حق الاسترقاق إلى زوجها ، فان مات ، كانت رقيقة لأحد ابنائه ، فان لم يوجدوا ، فلأحد أقربائه ! .

وأما حق الملك فلم يعترف لها به ، فلو ملكت فيد زوجها طليقة في أموالها .

وقد تكون الديانة البرهمية قد أوصت بها خيراً ، فدعت إلى حسن المعاملة وطيب المعاشرة ، غير أن ذلك لم يغير من وضع الهندية السيء حتى لتعمد احداهن إلى حرق نفسها بعد موت زوجها ! .

المرأة اليابانية :

أما « تراسو ميكامي » إلهة الشمس التي يسجد لها اليابانيون ، ويحني الميكادو رأسه أمام هيكلها : امرأة كان لها الفضل في الامة اليابانية . والاغلب أن هذه العبادة متحدرة من عهد الأمومة ، غير أن المرأة اليابانية انحطت بعد ذلك إلى مقام السلع والاشياء ، فابيح بيعها وإجارتها ، وقد ألغي هذا الحق الممنوح للرجل عام ١٨٧٥م عندما بدأت اليابان نهضتها الحديثة .

المرأة الصينية :

لقد أعطى « كونفوشيوس » السيادة للرجل . وأمر المرأة بالتزام الطاعة فاساء الرجل استعمال هذا الحق ، واستعبد المرأة ، وجعلها اداة للمتعة ، « وشيئاً » للتصرف . وقد انتشر التسري انتشاراً عظيماً في الصين ، حتى ان الامبراطور « كن » جمع في قصره نحو ثلاثين ألف امرأة ! .

« إنها ظل وصدى — صدق « نيوهيم شو » — فالطبيعة خلقتها ضعيفة ، فعليها أن تخضع ! . »

المرأة في الجاهلية والاسلام

إن تاريخ تفوق المرأة العربية ، ينسحب إلى ماقبل الاسلام ، بالرغم من وضعها الحقوقي القاصر ، على مدى الفترة التاريخية ، التي سبقت الدين الحنيف مباشرة . وبعض الحوادث الثابتة باليقين التاريخي ، تصلح الى حد بعيد ، للاستنتاج ، بأن شيئاً عظيماً كان يعتلج في صدر المرأة العربية ، وأن مركزاً مرموقاً كانت تتمتع به . وأقدم الاقوام العربية ، كسبأ وحمير والتدمريين ، أتاحوا للمرأة فيهم مقاماً حسناً ، حتى لقد نبغ منهن كثيرات في السياسة والحرب والأدب .

لقد كانت المرأة تشرف على الحياة العامة ، فتقري الضيفان وتصرف شؤون الرعاة ... وقد تدخل المعركة ، أو تراقبها ، فتلهب صدر الرجل ، وتغريه بالتفوق البطولي ؛ كما أن تدخلها في الحياة الأدبية ، كان يلهم فكره ، ويريده على الخلق الفني . ومهما كان غرض الشاعر العربي في قصيدته فكان لاغنى له عن بضعة أبيات من الشعر يخلد بهن حديث هوى أو موعد غرام !

وبعد فالعربي مزيج من حب وحرب ، وهكذا كانت المرأة

ينبوعاً ثراً في تاريخ العرب لأدب الحب وأدب الحرب . وعن ذلك أيضاً ، أمكن القول بأن عرائس الحب الجاهلي ، كن سبباً قوياً لنتاج فني متفوق ، أو لحماسة بطولية منقطعة النظير .

ولا يندفع هذا القول ، بسرد الواقع الحقوقي السيئ الذي كانت عليه المرأة في الجاهلية ، فالظاهر أن ثمة ضرورة قصوى ، لوجود هذه التناقضات ، بين وضع المرأة الحقوقي ، وبين مركزها الاجتماعي. ذاك أن الجاهلية كانت كما نرى ، في مرحلة انتقال من عصر الامومة الزاهر بالنسبة للمرأة ، إلى عصر الابوة عصر الاستبداد بها ، والتحكم فيها ... ومما يدل على صحة هذا الرأي الذي نذهب إليه ، هذا الصراع العنيف في الواقعات الاجتماعية التي كانت تسود الجاهلية . ولما كنا قد التزمنا في هذه الدراسة ، خطة البحث العلمي ، فاننا لانرى إلى تلك الظاهرات الاجتماعية كحوادث شاذة ، أو سخيفة ، وإنما نرى إليها كوقائع ضرورية ناتجة عن اسباب تاريخية تطورية .

حدث ابو الفرج في الأغاني أن النساء أو بعضهن كن يطلقن الرجال في الجاهلية ، وحسبهن في ذلك أن يحولن فناء أخبيتهن دونهم . وحدث ابو هلال أن عمرة بنت سعد ، ومارية بنت الجعيد العبدية ، وعاتكة بنت مرة السلمية ، وسلمى بنت عمرو بن زيد النجارية ، وهي أم عبد المطلب بن هاشم ، اذا

تزوجت الواحدة منهن ، واصبحت عند زوجها ، كان أمرها أليها فاما تحول فناء خبائها دونه ، وإما تعالج له طماماً إذا أصبح ! .

كما أن هذا الفخر المدلّ بالخؤولة ، وهذه النسبة الكثيرة إلى الأم في قولهم : عمرو بن هند مثلاً ، أو أبناء ماء السماء ، وهي ماوية بنت عوف بن جشم ملكة العراق ، وهذه الانكحة الشاذة التي عرفها العرب كالرهط وهو أن يجتمع أكثر من رجل إلى امرأة واحدة ، وكالخدن وهو الزنا بالسر ، وقد نهى عنه القرآن الحكيم ، وكالمتعة وهي الزواج إلى أجل معلوم . إن كل ذلك ليدل دلالة لاجدل فيها ، على أن نظام الأمومة لم يكن قد جرر ظلاله نهائياً عن الأقوام العربية الضاربة في بيداء الجاهلية. كما أن حكاية الوأد ، وهو أن الرجل اذا ولدت له بنت ، حفر لها حفرة ودفنها فيها ، وهذا الالحاح العنيف على حفظ الانساب الذي يفتخر به بعض الجاهليين ، وعدم توريث المرأة فيهم ، وتعدد الزوجات الذي لم يدركه حصر ، وزواج السبي ، وزواج الاستبضاع وهو أن يستولد الرجل امرأته من سيد قوم ، كما أن هذا الاستهتار بالمرأة المتمثل في هذه الراوية التي فرغ المؤرخون من صحتها : وهي أن الرجل ليموت فيقول وليه أنا احق بامراته ، فان شاء تزوجها أو باعها ؛ ان كل ذلك أيضاً ليدل دلالة صريحة على أن نظام الابوة كان قد دخل المجتمع العربي ، منذ فترة وجيزة . فالجاهلية اذن كانت تخبط في فوضى الانتقال . في هذه الفترة

الانتقالية للاقوام العربية ، من نظام الأمومة الى نظام الابوة ، ظهر الاسلام السمح ، فلاحظ التناقضات البعيدة ، بين وضع للمرأة ممتاز ، وبين وضع آخر لايوصف ابداً بالامتياز ، فانعكست عليه واقعات العصر ، ليتمثلها وينبعث عنه التشريع السامي الناظم لكل الواقعات الاجتماعية والحقوقية المعروضة في المجتمع العربي آنذاك . لقد نالت المرأة العربية أهليتها غير منقوصة ، وصارت صالحة لاكثر التصرفات القوليـــة والفعلية . وكادت المساواة تحدث بينهـــا وبين الرجل !.

أما الاسلام ، ثورة العرب الكبرى ، فقد اعطى المرأة من الحقوق سواء أكانت أماً ، أم زوجة أم بنتاً ، مالا يستوعبه السفر الضخم ، فضلاً عن الرسالة الموجزة . غير اننا نشير اشارة عابرة إلى بعض الحقوق التي منحتها المرأة على يد الدين الحنيف :

لقد حرم الاسلام الوأد : « ولا تقتلوا أولادكم ، خشية املاق ، نحن نرزقهم واياكم ، إن قتلهم كان خطأ كبيراً » .

وقرر لها شيئاً من التركة : « يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كن نساءً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ماترك وان كانت واحدة فلها النصف » .

وأوصى بمعاشرة المرأة بالمعروف : « وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن ، فعسى أن تكرهوا شيئاً ، ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » .

ومنع عضل الولي : « ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن » .

وشرع لها المهر والنفقة ، وسمح لها بالمتاجرة وممارسة مهنة تدر الرزق ، إذا لم يكن لها عائل ، وأقر كفاءتها في القضايا المدنية ، فصارت قادرة على التملك والبيع والشراء والهبة والوصية والشهادة والابراء والايصاء والوكالة . . .

ولم ينسَ العلم بل أقره لها ، وجعله واجباً عليها . وقد تسمو تلك الحقوق التي منحها الاسلام المرأة إلى حد حق ممارسة القضاء ، وحق الانتخاب ! .

وهكذا انسجم التشريع السمح ، مع الآمال العريضة الجائشة في نفس المرأة العربية المتفوقة بالقوة ، فكان لزاماً أن تحدث بالفعل ، ولادة المجد والبطولة والحق .

وكانت دفقة نور باهر ، وساد ظلام دامس . وتلك الآمال العذاب سرعان ما انقلبت إلى خيبة قاسية ، إذ بين عشية وضحاها جردت المرأة من أميز الحقوق التي منحها الاسلام ، وأقصيت عن ميدان الحياة العملية لتصبح ملكة متوجة على جدر أربعة تسور بضعة أمتار مربعة من الارض . وتراجعت تلك الحقوق من ميدان الحياة العامة ، لتدفن في بطون التواريخ الأدبية وبعض الكتب الفقهية ، فتبقى بينة واضحة تنطق بما كان عليه تشريعنا من علم وهدى ، وسمو وانطلاق .

ويذهب اكثر الباحثين إلى تعليل ذلك ، بظاهرة التسري

المتفشية في المجتمع العربي آنذاك . ولآراء الفقهاء الجامدين الذين منعوا المرأة من ممارسة حقوقها الممتازة ، وللعادات والاعراف الأعجمية التي دخلت الدولة العربية بسبب الفتوحات الكثيرة وتمازج الحضارات . ونحن مع احترامنا لآراء الباحثين على ضوء هذه الاعتبارات ، نرى أن ليس فيها كبير غناء :

فآراء الفقهاء لم تكن سوى صدى ، لأفكار العصر . وميل العربي إلى اقتناء الجواري والمغنيات والسراري ، لم يكن سبباً لاستبعاد المرأة العربية عن الحياة العامة ، وإنما كان هذا الميل نتيجة لسبب ضخم غفل عنه أكثر الباحثين والمؤرخين ! .

لقد عرفنا من سياق البحث التاريخي ، أن الاقوام كلها تستوي مع بعضها في الخضوع لمبدأ التطور الطبيعي ، وانها كلها قد مرت بنظام الأمومة ، ثم نظام الابوة ، وأن بعضها الآن قد دخل نظام الامومة والابوة ، أو نظام التعاون المشترك بين الجنسين في سبيل خلق الانسان الكامل . وعرفنا أيضاً أن العرب يوم ظهور الاسلام كانوا في مرحلة انتقال من نظام الامومة الى نظام الابوة . وكانت إرادة الاسلام إلى نقلهم لنظام المساواة أو ما يشبه هذا النظام ! .

بذلك حدث أن الاقوام العربية ، لم تستوف حقها من التطور الطبيعي ، ولم تجر على سنة الاقوام الاخرى باجتياز المراحل

التاريخية التدرجية . وما هي الا فترة وجيزة ، حتى ينطوي صدر الاسلام ، لينطلق المجتمع العربي لممارسة حقه كاملاً بنظام الابوة الكامل ! .

بذلك يتضح أن ظاهرة التسري ، والتعدد وغيرها لم تكن السبب في ابتعاد المرأة عن الحياة العامة ، وانما كانت نتائج صحيحة واكيدة لنظام الابوة ذاته . ومن يدرس المجتمعات التاريخية كلها يلاحظ هذه الظاهرات في كل مجتمع ساده نظام الأبوة ...

بيد أن هناك سبباً آخر ، قوياً ايضاً ، جعل المرأة العربية لاتستفيد من كل الحقوق التي منحها الاسلام لها ، نحاول تفسيره فيما يلي :

إن الاوضاع الناظمة للمجتمعات البشرية ، تنقسم الى زمرتين كبيرتين : الاولى ، أوضاع معنوية تتمثل في مجموعة التشاريع والقوانين ، والثانية أوضاع مادية تنطوي على وسائل الحياة الانتاجية والمواد المنتجة ، والاقتصاد العام .

والظاهر أن الانسجام بينهما ضرورة قصوى في سبيل تحقيق النفع الاجتماعي ، فلو فرض وان الانقطاع حدث بين الزمرتين : كأن تطورت الحياة المادية تطوراً بعيداً صاعداً ، بينما جمدت التشاريع على وضعها السابق ، أو كأن خلقت تشاريع سامية في مجتمع ذي

أوضاع مادية قاصرة ،فان تناقضاً هاماً ، سيؤول حتماً إلى احدى نتيجتين :

إما حركة عنيفة تسوق إلى ثورة عارمة ، تهز البناء الاجتماعي لتعيد اليه الانسجام الضروري ، للاستقرار والهدوء ، وإما جمود موقت تفرضه ظروف خاصة ، فلا ينتفع المجتمع بالتالي من نمو احدى الزمرتين ، لقصر الزمرة الاخرى عن اللحاق بهـا .

إن عقل الرجل اليوم قد نما في الشؤون المادية والطبيعية ، بسرعة وعمق ، أكثر مما نما فكره في التشريع والقانون ، فنتج عن ذلك تقدم في الاقتصاد بعيد ، وقهقرى في الاخلاق مريعة . فان أكثر الأزمات الهائلة التي تعصف اليوم بالأمم ، والآلام القاسية التي يعانيها الافراد ، والمرأة فيهم ، في أنحاء هذه الارض من مرض وفقر وجهل واستعباد ، إنما نجمت عن فقدان الانسجام بين التطورات المادية الراهنة من جهة ، وبين مجموعة التشاريع الحقوقية الممنوحة للأفراد من جهة أخرى . وهكذا فأكثر البشر ، في عصرنا الحاضر لاينتفعون بالتقدم المادي الملحوظ في شتى ميادين الاقتصاد العام .

وعكس ذلك تماماً حدث في صدر الاسلام . فمن بين الاسباب القوية التي جعلت المرأة العربية ، لم تنتفع باكثر الحقوق الممنوحة لها ، أن النفس الاخلاقية السامية المتمثلة في الرسول العربي ،

لم تكن تنسجم معها ظروف الحياة المادية التي كان يعيشها المجتمع العربي .

وإذن فالانسجام ليس شرطاً من شروط الجمال المحض فحسب ، لكنه إلى ذلك ضرورة قصوى لتحقيق الاستقرار والهدوء في المجتمع السليم .

وبعد ، فهل تسوق هذه الآراء إلى القول بأن الاسلام كان حركة حيادية بالنسبة للمرأة ، وأنه لم يحقق لها تقدماً ، وأنها لم تفد منه شيئاً ؟ ! .

الحق ان المرأة ، كالأمة العربية ، وكسائر الانسانية مدينة للاسلام بالشيء الكثير ، إذ لولا تعاليمه السمحة التي اتصلت بالالزام الشرعي ، ولولا دعوته الحارة التي اتصلت بالمؤيد الأخلاقي لكانت ظاهرات عصر الابوة في المجتمع العربي ، هي نفسها لدى كل المجتمعات الاخرى . كدنا نقول بأن الاسلام حادثة فريدة في التاريخ .

لقد كانت المرأة ، عند اليونان ، خلال عصر الابوة ، تعد من متاع البيت ، وكانت عند الرومان تدخل تحت القدرة الابوية لزوجها ، فيتصرف بها تصرفه بالسلع والاشياء .

وإذا ذكرنا أن الرومان واليونان من أرقى الشعوب القديمة ، التي مازال الامم تغترف عن تشاريعها وفلسفاتها ، أمكن لنا بسهولة ويسر أن ندرك وضع المرأة لدى كل الاقوام الاخرى ! .

لقد كسر الاسلام من حدة عصر الابوة ، فانقذ المرأة من الرق والعبودية ،وحفظ لها كرامتها وصونها ، ورفع عنها خرافةالقصر . لقد كان لها من الوجهة الحقوقية اكثر مما كانت الثورة الفرنسية لامرأة القرن التاسع عشر ، واكثر مما كانت الثورة السوفياتية لامرأة القرن العشرين ! ...

المرأة الغربية

القرون الوسطى :

إذا عرفنا أن القرون الوسطى . التي تمتد من انقراض الامبراطورية الرومانية عام ٤٧٥ م ، إلى فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ م هي مرحلة من ابشع مراحل التاريخ البشري ، بما سادها من الظلم والظلام ، والجهل والاستبداد ، أدركنا بيسر حال المرأة في تلك العصور السود .

أما المسيحية ، وإن فرضت طاعة المرأة لزوجها ، فقد كانت بها رفيقة وعليها مشفقة . ولكن رجال الدين المسيحي ، زاهدين أو متزاهدين ، أو بالاصح متأثرين بأفكار عصر الابوة ، دعوا إلى جفوتها والانصراف عنها ، زهداً بالدنيا وميلاً إلى الاخرة ! .

بيد أن هذا الاتجاه قد حاد عن غايته ، وأنصرف إلى احتقارها والنقمة عليها ، إذ اجتمعوا في « ماكون » عام ٥٨١ وبحثوا في مؤتمر صاخب « هل المرأة نفس ، وهل يجب أن تعتبر من المخلوقات

البشرية ؟ ! . ولايحسبن أحد أنهم أرادوا إلى تصنيفها مع الملائكة ، إذ بأغلبية ضئيلة جداً أقروا لها حق الحياة ! .

أما مجمع قرطاجة فقد كان أوفر تساهلاً ، اذ اكتفى بمنع تعليمها ، وتحريم دنوها من الهيكل ! .

واشتدت الحملة على النساء في عصر انتشار الرهبانية ، وافتن رجال الاكليروس بصياغة التعابير التي ، إن توفر فيها الخيال الشعري ، ينقصها الفكر واللياقة والصدق ، وهي في أي حال ، غزل موتور حاقد : فهي باب جهنم ، منظرها شر ، وصوتها كريه ، ولمسها مخيف ! .

وقال القديس « سيبريان » : صفير الضب آنس من غناء النساء ! والمرأة كالشبكة : قلبها فخ ويداها قيود ! .

ومن تعاليم الكنيسة : ان الغدر صفة النتين ، والمكر صفة الافعى ، والمرأة قد جمعت الرذيلتين ! . وكثيراً ماتساءل اغسطينوس : لماذا خلق النساء في هذا العالم !

وهكذا انصرفت المرأة إلى أعمال البيت ، تمارس الزهد ، وتسبح بحمد ربها وزوجها ، وأسياد زوجها : أصحاب الاقطاعات ، ورجال الدين .

ولكن أمراً هاماً حول مجرى هذه الاحداث : لقد بدأت حضارة العرب ، تغزو الغرب بطريق الاندلس . وقد سجل المؤرخ « بيبل » ذلك بقوله : لولا المدنية العربية ، لبقي عصر الاقطاعات

الطويل مجدباً قاحلاً ، ولكان عهد الرجعة إلى البربرية ، غير أن المدنية الاسلامية الزاهرة ، أصبحت فيه اداة وصل بين مدينة الرومان واليونان ، وبين مدنية الغرب التي انبعثت في عهد النهضة » . وافادت المرأة الغربية ، كثيراً من هذا التحول ؛ يقول لوبون : « فمن العرب ، استعار سكان اوروبا ، مع اخلاق الفروسية ، احترام المرأة اللطيف ، الذي تعلمه شرائع العرب . . . وبفضلهم ارتفعت المرأة من مقامها الوضيع ، إلى مقام اسمى . . . »

والواقع أن المرأة الاندلسية ، قد ضربت بسهم وفير في العلم والأدب والسياسة ، خاصة في زمن الحكم الثاني ، وحسبنا أن نذكر كاتبة الحكم ، وولادة بنت المستكفي « سافو قرطبة ! » .

وذكر «أجابيف» المؤرخ الروسي ، أن الاندلسيات كن يحضرن الاحتفالات والالعاب العسكرية ، والصلاة في المساجد . وأن نفوس الشعراء ترتاح بوجودهن إذ كن كزهر الربيع الزاهر في الرياض الفيحاء ، بينما الفرسان يخوضون المعركة بسم الله ، متحمسين بذكر حبيباتهم . ويؤيد ذلك قول ابن رشد فيلسوف العرب الاكبر : «وإن المرأة لاتختلف عن الرجل ، من حيث الطبيعة ، بل من حيث الدرجة فهن قادرات على ممارسة الفلسفة ، وخوض المعركة ، وحكم الجمهورية . . . ألا رأيت الى إناث الكلاب كيف تحرس إحداها القطيع ! » . . .

إن هذه المكانة الرفيعة التي تبوأتها المرأة الاندلسية ، لم تكن

مألوفة عند أبناء الغرب ، بيد أن الشهامة والعفة والتضحية ، وغيرها من أخلاق الفرسان قد دخلت الغرب غازية عن طريق الأندلس ! .

وإننا إذ نذكر ذلك ، فلا ننسى فضل الأديرة النسائية في هذه القرون المتوسطة ، في رفع شأن المرأة وما أتاحت لها من تربية وتعليم .

لقد برع بعض النساء في العلم والادب ، وخرج بعضهن في اثر الحروب الصليبية ، وتعلمن المداواة وتضميد الجراح . . . كما أن جان دارك لايمكن ان تنسى في تاريخ فرنسا .

لقد نالت المرأة بنتيجة ذلك بعض الحقوق كالارث ، واصبحت صالحة لبعض التصرفات المدنية . غير أن هذا لم يكن عاماً بل مقتصراً على الشريفات اللائي شاع بينهن التفسخ ، بينما بقيت نساء الطبقات الأخرى يرسفن في أغلال الجهل ، وقيود العبودية .

عصر النهضة :

النهضة ، إن هي الاثورة الفكر العلمي ، على طريقة الفكر الجامد المتمثلة في السكولاستيك ، الشائعة في القرون الوسطى .

لقد كانت النهضة حركة رائعة ، بعثت الحياة الفتية في الغرب الخامد فنشط للعلوم والاداب ، ونهض للتحسس بالجمال والفن .

وقد أثرت في بعث هذه الحركة عوامل داخلية وخارجية . فأما الاولى ، فمردها احتكار رجال الدين المسيحي للمعارف التي

كانت تكتب باللغة اليونانية واللاتينية اللتين كان يجهلهما سواد الشعب في الغرب ، كما أن طريقة السكولاستيك كانت تحد من نمو المعرفة وتطور الفكر العلمي . وقد دعا معظم الباحثين إلى هدم هذه الطريقة ، وانشاء أخرى مستجدة . وأما العوامل الخارجية فتتمثل في احتكاك الغرب بالأندلس ، وتأثره بالشرق اثناء الحروب الصليبية ، وهجرة علماء بيزنطة إلى ايطاليا بعد ما فتح الترك القسطنطينية .

ويجثم تحت هذه الاسباب كلها ، المحرك الرئيسي الاول لكل الأحداث التاريخية ، نعني العامل الاقتصادي المتمثل هنا في سيول الذهب التي تدفقت على أوروبا ، بعد اكتشاف العالم الجديد ؛ واختراع الطباعة ، هذه الالة التي سهلت انتشار المعرفة بين جميع طبقات الشعوب الأوروبية .

وقد ينهض ، هنا ، بعض المتطوعين للدفاع عن تناقضات الانظمة القائمة ، ليلفت النظر إلى أن سيول الذهب كانت تتدفق على اسبانيا ، وأن الطباعة قد اخترعت في المانيا ، بينما يلاحظ أن النهضة شعت في أرجاء ايطاليا . وعندئذ نحيل هؤلاء إلى بعض تواريخ الاقتصاد السياسي ليروا إلى مدى الأزدهار المادي الذي كانت ايطاليا مسرحاً له ، بسبب موقعها التجاري الهام ، بين الشرق ودول أوروبا الغربية .

لقد تميز عصر النهضة بالاقبال الشديد على المسرات والملذات ، وكان رد فعل صحيح للحرية المطلقة التي كانت وقفاً على الطبقات

الارستوقراطية الاقطاعية فى القرون الوسطى .

وقامت الكنيسة تدعو بحماس شديد ، لتقييد المرأة ، دفعاً للفساد وذوداً عن الفضيلة ، وصوناً للاخلاق ! . .ولم تعدم أنصاراً من الرجال والنساء ، يساعدونها لبث دعوتها وتمكينها من النفوس .

وجاءت اللوثرية ، التي تأثر صاحبها بتربية قاسية نشأ عليها ، تدعو إلى قصر المرأة على الخدمة المنزلية ، وبعض العلوم البسيطة . كما أن هذه الحركة البروتستانتية ابطلت الرهبانية ، وألغت معها أديرة النساء ، التي كانت تتيح لهن بعض العلوم ، ويسيراً من الحرية . وهكذا ، تراجعت المرأة في مطلع حركة الاصلاح الديني . ولكن النهضة تيار جارف ، لاتلويه عن عزمه دعوة ، ولا ترده مناهضة ، فشاركت المرأة في الحركة الأدبية والفنية ، وانشأت مجالس للشعر والعلم ، يغشاها الفنانون والعلماء يتناقشون ويتناشدون .

القرن السابع عشر :

وكان القرن السابع عشر ، والكنيسة لم تتراجع عن دعوتها ، ورجال الاصلاح يمعنون في فسادهم ، ويدعون الى خنق الحرية وتقييد المرأة ؛ ويدلون في ويتنبرغ بخمسين برهاناً على ان المرأة ليست انساناً ! . بيد ان هذه الضجة المصطنعة ، كان لها رد فعل عنيف ، فنهضت المرأة تدافع عن حقوقها السليبة ، وحريتها المخنوقة ، نذكر مثلاً ، مدام دي مونتينون في فرنسا ، وماري استبل في انكلترة . كما أن الصالونات النسائية بدأت تحتل في هذا القرن مركز الأديرة الرهبانية ! . واشتهرت المركيزة دي رامبوييه بافتتاح منتدى

أدبي في دارها ، يؤمه كبار الادباء والشعراء يسمرون ، وينشدون ويبحثون في جمال اللفظ وجمال المعنى .

القرن الثامن عشر :

لقد بدأت تظهر في هذا القرن ، والقرن الذي مضى ، تناقضات النظام الاقطاعي ، وبدأ التمهيد لظهور النظام البورجوازي الفتي ، على انقاض النظام الشائخ . إن هذا النظام الاقطاعي المتفسخ كان مايزال يلح على جعل المرأة منزوية في دارها ، وكانت الآراء على ترك المرأة بعيدة عن التعلم والحياة العامة . وآراء المفكرين والكتاب في مشكلة المرأة ، تؤلف جزءاً من آرائهم في الكون والمجتمع والسياسة . فيرى غوته : « حسب الزوج أن تكون امرأته جميلة الجسم والروح ، وتحسن ادارة المنزل »

وغريب غاية الغرابة ، أن يحاول عام ١٧٦٦ أن يبرهن على أن المرأة ليست من المخلوقات البشرية ، في أحد المؤلفات ! .

أما فنيلون فكان يرى أن واجب المرأة يتلخص بالمحافظة على راحة الاسرة ، وتربية الاولاد ، تحت ارشاد الزوج ! . لاشك أنه حل ارستقراطي يمثل نظام الاقطاعية المندحرة . أما روسو المبشر بمحاسن الحياة الفطرية ، فقد بدا متناقضاً مع نفسه في بعض مؤلفاته ، بيد أن رأيه العام في المرأة ، هو أن تحسن الحب والامومة . أما كوندورسه ، الذي ساعدت فلسفته المادية الجريئة على هدم النظام الاقطاعي ، وبناء النظام البورجوازي ، فكان

يرى أن ذكاء المرأة يكافيء ذكاء الرجل ، وانه ينبغي أن تتعلم المرأة العلوم التي يتعلمها الرجل ، كما انه طالب في الثورة الفرنسية عام ١٧٩٢ اقرار حكم التعليم المجاني الاجباري لكافة أبناء وبنات فرنسا على قدم المساواة .

ونشطت الحركة النسائية ، على الرغم من كل دعوة مضادة فدخلت المرأة الجامعة وأظهرت ضروباً من القدر والكفاءات في ميادين الآداب والعلوم والطب والرياضيات والفلك . كما أن المنتديات التي افتتحتها النساء في هذا القرن ، ساعدت على نمو الفكر الثوري الذي تغلل بين كل الطبقات الواعية في فرنسا ، والذي ساعد على انقلاب ١٧٨٩ . وبعد ان كانت صالونات النساء في القرن الماضي تبحث في جمال لفظة ، أوجمال تعبير ، أصبحت صالونات القرن الثامن عشر تبحث : لماذا يجب ان يكون الانسان حراً . ومن الذي جعل الفروق خالدة بين الناس ! .

وهكذا نرى ان المرأة رغم الدعوات والتبشيرات الرجعية ، كانت تتقدم بخطى وئيدة نحو الحياة العملية والفكرية ، ذلك ان الاقطاعية ، النظام الاقتصادي والاجتماعي ، الذي كان له ما يبرره في القرون الوسطى ، بدأت تتزعزع أركانه امام البورجوازية المتفتحة ، حتى لفظ انفاسه الاخيرة على قرقعة جدران الباستيل المتداعي !

القرن التاسع عشر !

إذا كانت ثورة ١٧٨٩ ، نقطة تحول في تاريخ البشرية ، كما شاء أن ينعتها « غوته » ،في صبيحة انتصار معركة فالمي ، فما اجدرها أن تكون نقطة تحول في تاريخ المرأة ، هذه التي تمدل نصف البشرية . لقد كانت الثورة ، ضربة قاسية على الرجعية والاقطاعية ، والتحكم والاستبداد ، وقد أعطت حقوق الانسان والمواطن ، وسوت بين جميع الناس أمام القانون ، وكان في احداثها ظروف ملائمة ، لتظهر خلالها كفاءة المرأة ومواهبها . ومن يرى إلى تلك الواقعات الضخمة التي رافقت الثورة يرى كيف خاضت المرأة المعركة ، لتساهم في ظفر الجمهورية واندحار الحكم الملكي المطلق ! .

غير أن الاسرة كانت ، في نظر « ابن الثورة العاق » نابليون ، معسكراً ، السيادة فيه للرجل ، والخضوع نصيب المرأة المكلفة بانتاج رجال للحرب ! .

لقد سألته مدام دي‌ستال ، عن افضل امرأة بنظره ، فأجاب : « هي الاولد من غيرها ! » ثم مالبث أن نفى هذه السائلة المزعجة ذات الصوت المرتفع ! .

وقد دس نابليون في القانون المدني الفرنسي ، الذي أثر في أكثر القوانين المدنية الحديثة ، في الشرق والغرب ، الفصل / ١٢٣ / الذي يقضي على المرأة بطاعة زوجها ، وعدم تمكنها من التصرف بأموالها ، والتعاقد الا برضا هذا الزوج ، وليس لها الحق بالوصاية

على يتيم إلا إذا كان ابنها أو حفيدها . هذا كما انه حرم على البنات التربية القومية ، وحظر عليهن العلم العملي .

وقد أثرت آراء نابليون في كثير من الأدباء والمفكرين ، فانكر « دي متر » على المرأة كل كفاءة ، ونعتها بريدون بالعقم الفكري ، وزعم شوبنهور حكيم الرحمة : بانها طويلة الشعر ، قصيرة العقل ؛ وذهب فيلسوف القوة نيتشه ، الى ان الرجال الذين يطالبون بانصاف المرأة ، هم ذكور ضعاف العقول ! . لقد أخر نابليون قضية المرأة كما اخر قضية الحرية . بيد أنه ماأخذ نجمه بالأفول ، حتى قام انصارها يدافعون عنها بحزم وجرأة ، كما هبت هي ايضاً للدفاع عن حقها في الحياة والحرية . وعام ١٨٦٨ فتحت جامعة باريس ابوابها للطالبات ، وانتشر التعليم الابتدائي للاناث في المدن والقرى وازدهرت الأندية النسائية التي شعت عنها الحركة الابداعية في الأدب الفرنسي : كنادي مدام نوديه الذي كان يتردد إليه شاعر الرومانتيكية الفرد دي موسيه

ان انتشار المعرفة خلال القرن التاسع عشر ، ونبوغ المرأة فيها ، جعلها تطمح الى مساواة الرجل ، ولكن عائقاً هاماً كان يحول بينها وبين هذه الامنية : إنه العائق الاقتصادي .

وكانت ثورة الآلة وانقلاب الحياة الاقتصادية ، فنزلت المرأة إلى ميدان العمل ، بدافع الضرورة المادية ، وزاحمت الرجل في

الزراعة والصناعة والتجارة، وبلغ عدد العاملات الفرنسيات عام ١٨٩٦، ستة ملايين ونصف مقابل اثني عشر مليوناً من الرجال! . ولكن جماعة من علماء الاقتصاد، حاولوا الوقوف في وجه هذه الظاهرة الفذة، جاهلين أو متجاهلين مبادىء التطور العامة، فكان نصيبهم الخذلان والفشل. ووضعت فرنسا عام ١٨٤١ شرعة لحماية العمال من الجنسين، وقد عدلت هذه الشرعة عام ١٨٧٤، وفي عام ١٨٩٢ وضعت نظاماً آخر أكثر دقة وإحكاماً وشمولا.

وحذت معظم الدول الاخرى حذو فرنسا، لتشابه الظروف الاقتصادية في هذه البلدان الاوربية والاميركية، فشهد القرن التاسع عشر الى جانب ثورة الآلة، ثورة اجتماعية غيرت من حياة المرأة، وبدلت من حقوقها وواجباتها.

القرن العشرون :

يقول أحد المؤرخين، في معرض حديثه عن تقدم الحضارة خلال القرن الماضي: «ليتيسر لأحد ابناء النصف الأول من القرن التاسع عشر أن يعود إلى ماقبل ثلاثة آلاف عام، لما أنكر كثيراً من حال ذاك العصر؛ بينما لو تيسر لهذا الرجل أن يعيش حتى نهاية القرن التاسع عشر لما صدق مايرى ....».

إن هذه الفكرة ترد كلها، في مجال بحثنا عن تطور القضية النسوية في القرن العشرين. فقد شهد النصف الأول لهذا القرن الذي لانزال نعيش في غمراته، قفزة نسائية رائعة تفوق

بقوتها وتصاعدها ، مجموعة الخطوات البطيئة ، التي حققتها هذه الحركة على مدى نظام الابوة كله . وقد تراجعت في هذا القرن كل الافكار الضالة المضلة التي كانت تبرز لدى كل دعوة للمساواة بين الجنسين لتنزوي في اطواء الكتب الأدبية أو الفلسفية ، وتحل مكانها أفكار المساواة والحرية . وقد فرضت أحداث هذا القرن على المرأة ، ان تنزل إلى الحياة العامة ، فظهرت كفاءات كانت خبيئة ، وقدرات كانت متجمدة عن العمل المثمر المبدع ، لاعتبارات مشبوهة لاتقف على قدميها أمام وقائع الحياة ! .

ولسنا الآن في مجال التبسط بحث التطورات المستمرة الصاعدة للحركة النسوية في كل بلد من بلدان الغرب ، وإنما نرى بلمحة خاطفة إلى أبرز حوادث هذا القرن .

إن مراحل هذه النهضة الشاملة تتمثل بالتعليم أولاً ثم العمل ثانياً ، ثم المساواة السياسية المطلقة ثالثاً . لقد أقبلت المرأة الفرنسية على مختلف المهن والصناعات والوظائف تثبت كفاءتها وتؤيد حقها ، ولذلك فقد تدخلت الحكومة خيفة من الاضرار الاجتماعية ، وحددت العمل الليلي ، والراحة الاسبوعية ، والصحة في المعمل ، مما هو وارد في تشريع العمل . وكذا كان الحال تقريباً في بلاد الانكليز . أما اميركا فهي أيضاً شهدت انقلاباً في حال المرأة ، فما أطل عام ١٩٠٥ حتى كانت تؤلف ثلث طلاب الجامعات أو أكثر ! . وانحازت الاميركية إلى العلوم العملية ، فاشتهر منهن « نساء أعمال » . وتطلع علينا بذلك نتيجة هامة ، وهي فقدان

التخصص الطبيعي ، الذي يلح كثير من كتاب الشرق ، على جعله حقيقة خالدة ! .

وحدثت الحرب الكونية الاولى ، فحشد الرجال إلى القتال ووجدت المرأة نفسها أمام تبعات جسام ، وكانت تجربة ممتازة ، فرضتها ظروف الحياة لتكون الحكم الفصل بين أعداء المرأة وانصارها . فعملت المرأة في الزراعة والصناعة ، وفي جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ودخلت الجيش ممرضة فأظهرت كفاءة وحماسة ، وانخرطت في ادارات الجيوش المحاربة ، واشتركت أيضاً في أعمال الطيران ! .

ووضعت الحرب أوزارها وعادت المرأة إلى النضال من جديد ، ولكنه كان في هذه المرة أقل جهداً ، إذ أقرت لها المجالس التشريعية في البلدان الديموقراطية حقوقها المدنية والسياسية ، ودخل النساء إلى المجالس البلدية ، والندوات النيابية . وهكذا فالمرأة في بلدان الغرب تكاد تساوي الرجل في علمه وعمله . وكل يوم يمر تحرز فيه انتصاراً جديداً وتنتزع من « السيد المطاع » حقاً سليباً . غير أننا لانذهب ان نسجل بأن العالم الرأسمالي يتلكأ في أعطاء النساء كافة حقوقهن ، ذلك لانه يخشى فرط الانتاج ، إن اقبلت المرأة كالرجل على الصناعة . أما المنطق السليم ! فيقضي بتنظيم التوزيع لرفع ذاك المحذور ، لابفرض الانزواء على المرأة التي اصبحت بحاجة ماسة إلى عمل يقيها مذلة السؤال وعار النفقة ! . وحكاية اغراق

والبن وحرق ، القمح والقطن ، ليست مجهولة لدى الناس ، ولانظن أن المرأة يد فيها ! . .

وبينما بقيت المرأة الغربية تناضل بعناد لاستكمال حقوقها ، وتوطيد حريتها ، قفزت المرأة الروسية ، التي كانت في عهد القيصرية جاهلة فقيرة ، مستعبدة ، إلى مستوى يحسدها عليه الغربيات ، العريقات في الحضارة ، المتمرسات في النضال التحرري . لقد رفعتها ثورة « اكتوبر » إلى مرتبة الرجل وسوت بينهما في الحقوق والواجبات ولذا نرى لزاماً أن نبحث ببعض الاسهاب قضية المرأة في الاتحاد السيوفيتي ، لأنها الصفحة الاخيرة التي انطوى معها نظام الابوة ، ليظهر نظام المساواة الكاملة .

المرأة في العالم الاشتراكي :

إن ثورة ١٩١٧ في بلدان الاتحاد السوفياتي ، نقطة تحول عظيم في حياة الانسانية جمعاء . ان جدار الرجعية والجمود الذي كان يحميه القيصر واعوانه رجال الاقطاع ، وتذود عنه المشانق والسجون والمنافي ، قد جرفه تيار الثورة الطامي ، فانهار على رؤوس حماته دفعة واحدة ، ليفسح مجالا لنظم وتنظيمات ، وليدة الحاجة الى الحياة الكريمة الحرة ، نقلت سدس العالم إلى مرحلة الاشتراكية الكاملة ، مرحلة الانسانية المتفوقة . . .

لقد زالت . بزوال القيصرية ، جميع ضروب التحكم والاستبداد : تحكم القيصر بشعبه ، واستبداد الروس بالاقوام التابعة لموسكو . وانقضت سلطة رجال الاقطاع على الفلاحين ، عبيد الأرض . وانحسرت

مظالم ارباب العمل ، عن عمالهم ومستخدميهم . وكذلك تقلصت سيطرة الرجل على المرأة التي اصبحت « مواطناً » له جميع الحقوق وعليه جميع الموجبات ! . لقد أفسح رجال الثورة وقادتها الذين قاموا بتنظيم الاتحاد السوفياتي ، للمرأة مجال الدخول الى جميع ميادين الحياة ، وحطموا الحاجز بينها وبين العلم والعمل ، فزالت الفروق الجنسية التي كانت توصف بالخلود والاطلاق ، كما حذفت الفروق الحقوقية بين الاقاليم والعناصر والأديان ، بعد أن كانت توصف هي أيضاً بالخلود والاطلاق ! .

لقد وقعت المرأة السوفياتية معاهدة برست ليتوفسك مع من وقعها ، واشتركت في الوفود السياسية ، ودخلت الجندية ، وهكذا تحققت بعض نبوءة المفكر العربي ابن رشد : فهن قادرات على ممارسة الفلسفة ، وخوض المعركة ، وحكم الجمهورية ! . . صدق الفكر العربي . لقد نصت المادة / ١٢٢ / من دستور الجمهوريات المتحدة السوفياتية : « للمرأة في الاتحاد السوفياتي حقوق متساوية مع الرجل في ميادين الحياة الاقتصادية والعامة والثقافية والاجتماعية والسياسية ، ويكفل للنساء إمكان ممارسة هذه الحقوق ، إعطاؤهن حقوقاً متساوية مع الرجل في العلم ، والاستراحة ، والضمان الاجتماعي ، والتعلم ، وحماية الدولة لمصلحة الام والطفل ومنح المرأة إجازة قبل الولادة وبعدها بأجر كامل ، ووجود شبكة واسعة من بيوت الولادة ،

ودور الحضانة ورياض الاطفال » .

ونصت المادة / ١٣٧ / على الحقوق السياسية : « للنساء الحق في أن يُنتخبن ويَنتخبن على قدم المساواة مع الرجال » .

وعندما شن النازي هجومه الصاعق المحموم على وطن الاشتراكية ، عملت السوفياتية ، من أية قومية كانت ، في المنجم والمعمل والحقل وظهرت منتجة بارعة . كما انها تفوقت في العلوم القائمة على المشاهدة والتجربة كالطب والهندسة والكيمياء . وساهمت في عراك البر والبحر والجو في قتال عنيد ضد أضخم آلة للفتح والسيطرة ، ظهرت خلال التاريخ .

ولا عجب إذا قدرت الاشتراكية أن تمحو فروق « الكيف » المزعومة بين الرجل والمرأة . فالسوفياتية نالت حقوقها كاملة غير منقوصة ، وتيسر لها ماتيسر للرجل من علم ورياضة وتدريب : لقد شعرت بكرامة المواطن فعرفت كيف تتحمل مسؤولية المواطن ايضاً . وإن هذه النتيجة لمنسجمة كل الانسجام مع نظام يعاقب على استغلال الانسان للانسان ، ويسوي بين الناس جميعهم على اختلاف عناصرهم ومعتقداتهم والوانهم ، في الحقوق والواجبات ، ويجعل للانسان وحده القيمة المطلقة .

المرأة في الوقت الحاضر :

إذا كانت الحرب العالمية الاولى ، قد ساعدت على تحرر المرأة وتقدمها

فالحرب العالمية الثانية كانت أقوى أثراً وأبعد مدى في هذا المضمار . لقد ساهمت المرأة في الحرب بنصيب وافر ، في الجيش والطيران والتمريض والمداواة وإدارات الجيوش ، وأخذت محل الرجل في المعمل والمتجر والمدرسة ، بعد أن حشدت ملايين الرجال للاعمال العسكرية . ولما كانت قد اثبتت كفاءتها في كل ميدان ، فقد نالت من الظفر مايتناسب والجهود التى بذلتها ، فى الانتصار على البربرية الحديثة ، عباءة الدم والسيطرة ، على النازية الفاشية .

وقد ساعد المرأة على نيل حقوقها المدنية والسياسية بعد هذه الحرب الضروس ، عدى عن مشاركتها في الحرب ، ونبوغها في كل علم وفن ، انتصار الاتحاد السوفياتي ، ودخوله المسرح الدولي ، ونجاح الاحزاب الاشتراكية والشيوعية في مختلف الاقطار الغربية ، هذه الاحزاب التي تهدف في مبادئها إقامة المساواة بين الجنسين ، دون خوف من فرط الانتاج ، أو كساد المصنوعات ، أو أزمات البطالة ، لأن لهذه حلولاً تختلف عن الحلول التي أجهد فكره فيها الراهب الروتستانتي : مالتوس ! .

لقد اصبحت المساواة بين الجنسين ، في الحقوق والواجبات على مختلف انواعها ميزة تطبع العصر الحديث في البلدان المتمدينة. وجاءت شرعة الامم المتحدة تؤيد وتثبت هذه المساواة فقد نصت المادة الأولى من مبادئ وأهداف هيئة الامم المتحدة في سانفرنسيسكو في فقرتها التالية مايلي :

«... وتحقيق التعاون الدولي ، على حل المشاكل الدولية ، ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى اشاعة وتشجيع احترام الحقوق البشرية والحريات الاساسية لكافة الناس ، دونما تمييز بين الاجناس واللغات والأديان ، او تفريق بين الرجال والنساء» .

والمادة الثامنة منها على ما يلي : « لاتفرض المنظمة أي قيد يحد من دخول النساء والرجال ، ضمن شروط متساوية ، في جميع الوظائف ، سواء أكان ذلك في الفروع الرئيسية ، أم في الفروع الثانوية» .

وقليل من الملاحظة ، يرينا أن تلك التطورات الهائلة من مؤتمر ماكون الى مؤتمر سان فرنسيسكو ، ليست عبثاً ، وإنما تنبئنا أن نظام المساواة سيصل إلى غايته في مدة وجيزة ، إذا لم يكن قد وصل إلى هذه الغاية فعلاً . اللهم إلا إذا اعتبرنا أن التاريخ عبارة عن ركام من الأحداث ، واعتقدنا أنه من الممكن مثلاً ، أن ينبعث نظام الرق والاقطاع من جديد ! .

التحليل العلمي

لوضع المرأة في التاريخ

يلوح لبعض الباحثين في علم الاجتماع ، أن ثمة فروقاً خالدة بين الرجل والمرأة ، وأن صفات ومميزات تطبع كلاً منها بطابع خاص . وقد ينصحون للمرأة ، بأن تؤمن بتلك الفروق ، إذ لا أثر للثورة في قلب الخصائص المطلقة ، والأحداث الثابتة ! . .

ان هذه الاحكام التي يرسلها هؤلاء الباحثون تستند الى مشاهدات تاريخية قاصرة على بعض الاقوام المعينة ، في مرحلة واحدة من مراحل التاريخ البشري ، هي مرحلة عصر الابوة . لقد رأينا فيما سبق ان النظام العائلي مر بمراحل كثيرة ، منذ نشوء الخليقة حتى عصرنا الحاضر ، وقد قسمنا تلك المراحل على اختلافها الى ثلاث : الامومة ، والابوة ، والمساواة . وقد رأينا ان الامومة سيطرت في عهد المشاعة الابتدائية ، عندما لم تكن قد ظهرت بعد ، الى عالم الارض ، فكرة التملك الفردي . وان الابوة سيطرت بعد انتقال الشعوب من الحالة العشائرية الى الحالة الحضارية . وان المساواة مرحلة اخيرة ، يمكن أن يهدأ فيها النوع البشري عن النضال بين الجنسين ، لينصرف

الى إبداع المثل الاعلى للانسان الكامل .

إن هذه المراحل نفسها ، لم تفرض على البشرية فرضاً ، ولم تكن وليدة الصدف والمفاجاءات ، وإنما نتجت عن اسباب معروفة معينة ، ولابد لنا من معرفة هذه الاسباب المحركة للتطور ، الدافعة للانتقال من مرحلة إلى اخرى ، ومن نظام الى ثانٍ .

يلاحظ عند دراسة الاقوام والشعوب الابتدائية ، أنها لم تعرف شيئاً عن النظام العائلي ، وان أول شكل لهذا النظام إنما كان يتمثل في الفوضى الجنسية . ويلاحظ أيضاً ، أن فكرة التملك الفردي ، لم تكن قد ظهرت بعد ، فالأرض وماعليها من حيوان وثمار ملك ابنائها ؛ هنا ساد نظام الامومة ؛ والام فيه ، لها على اولادها حق النسب ، وهي التي تحتضنهم وتنشئهم . وساعد على تمكين نظام الامومة ، في عهد العشائر الطوطمية ، انصراف الرجل للصيد ، واشتغال المرأة بالدفاع عن الاطفال ، واعمال الزراعة . ولكنه عندما أخذ الرجل يعود شيئاً فشيئاً إلى حقله ليزرعه ، واصطنع بعض الادوات لهذا العمل ، واستقل بقطعة من الارض ، بدأ نفوذه بالازدياد . ومع هذا الانقلاب في الحياة الاقتصادية نشأ تبدل في النظام الاجتماعي وبدأت روابط القربى تقوم على الدم بدلاً من الطوطم ، وظهرت العائلة بالمعنى المتعارف .

ومرحلة الابوة ، كالامومة ، عهد طويل ، يتميز بسيطرة

الرجل على المرأة واستبداده بها ، وقد أوحت سهولة معرفة الاحداث فيه ، إلى بعضهم ، الفكرة التي ألمعنا اليها في مطلع هذا البحث ، وهي تفوق الرجل على المرأة ! .

لا ، ليست المسألة بما زعموا ، وانما تتلخص بان الرجل اعتاد لقوته أن يحكم ، والمرأة لضعفها أن تخضع ، ولعل من النافع لو ذكرنا بأن تلك القوة ، وهذا الضعف ، لم يكن مردهما تفوق ذهنه ، وانحلال تفكيرها ، وإنما كانا ناجمين عن سبب اقتصادي هام ، هو ملكيته لوسائل الانتاج ، وحرمانها من هذه الوسائل المنتجة . وعن ذلك كان حالها معه ، يشبه في قليل أو كثير ، حال عبد الأرض مع صاحبها ، أو حال العامل مع رب الآلة ، والعبد مع السيد ، والمدين مع الدائن عند الرومان ، أو حال المعوز مع المرابي في كل الازمان ! . ولا يندفع هذا الرأي بزعم من يزعم أن هذا التملك ، ينهض بحد ذاته ، دليلاً ساطعاً على تفوقه وضعفها ، ذلك أننا لسنا بحاجة لسرد تفاصيل كل المآسي والمهازل التي تمثلت في عهود الظلم والفوضى والتحكم .

وكما نجم نظام الرق والاقطاع والرأسمال ، عن تملك فريق لوسائل الانتاج ، وحرمان فريق آخر منها ، فكذلك ينبغي أن تفسر عبودية المرأة ، التي تحكم فيها الرجل واستعبدها ، وأصبح سيدها الآمر المطاع . وهكذا حدثت المأساة التي يجهد الفكر الحديث للتخلص

من نتائجها المخزية ، في اكثر بقاعه ومناطق نفاذ أوامره . وقد أشار الى ذلك القرآن الحكيم ، بآيته الكريمة : « الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من اموالهم » — صدق الله العظيم .

ان هذه الظاهرة الاجتماعية الصحيحة ، من أن مالك وسائل الانتاج ، هو الذي يحكم ، ويستعبد ، ويسترق ، ويكون فيما يكون قيماً بشهادة القرآن العزيز . إن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الانسان وحده ، بل هي تسيطر على عالم الحيوان ذاته . . . ألا رأيت الى العاملات من إناث النحل ، يطردن الذكور العاطلين إلى ظاهر الخلية ، بالرغم من التفوق العضوي لدى هؤلاء الذكور ، وبالرغم من هذه الذكورة التي لم تغنِ ولم تنفع .

ولم تضع ظروف حياة المجتمع ، من جهة ، ولا أنانية الرجل ، من ناحية ثانية ، أمام المرأة — لحسن حظها أو سوئه — مسائل تجعلها تخرج من تلك العزلة ، وتهجر هذا البرج العاجي ، الذي ابتكره لها النفاق الرجل ، والعالم الرجل ! . وترسبت في نفسها خلال عصور الابوة الطويلة ، طبقات من الشعور بالضعف ، وألوان من الايمان بالقصر ، ولم يتيسر لها استعمال ملكاتها الفكرية ، أو إنماء مواهبها المبدعة ، فآثرت الاستكانة ، وانطوت على ذاتها ، تحلم في سجنها القاسي الذي يئد المواهب ، ويذل النفوس الكريمة ، بما تطلع به عليها الأيام . . .

غير أن حال المرأة لم تكن واحدة خلال عهد الابوة، وإنما كانت تختلف شدة وضعفاً تبعاً لتطور وسائل الانتاج.

ففي عهد الرق، نلاحظ أن علاقة لاتنكر بين سيطرة السيد على عبده، والرجل على امرأته، والسلطان على شعبه. أجل فقد كانت المرأة في هذه الفترة من نظام الابوة، تباع وتشرى وتعتبر «شيئاً». أما في الاقطاع، الذى كان ثورة على الرق، فقد نشأت طبقتان هما الاشراف مالكو الارض والفلاحون الاقنان. وانزوت المرأة في البيت، تقوم بتربية أولادها، والعناية براحة الزوج، الذي لايجب أن يغضب!

أما البورجوازية، التي طوحت بالاقطاعية الشائخة، فقد شاعت فيها المبادئ الديموقراطية وصار المبدأ الجمهوري، تقريباً، كأساس في الحكم، وأصبحت الحرية والمساواة والعدالة اهدافاً سامية، يثور في سبيلها الشعب على الطغيان والاستبداد. وقد طرأ على حياة العائلة بسبب تطور الآلة والحياة الاقتصادية تغير شديد، فلم تعد وحدة تربوية واقتصادية، إذ اضطر عدد كبير من النساء لأن يغادرن البيت الى المعمل، وهكذا بدأ يظهر لديهن «الحنين إلى النجوال» والصدوف عن «الثبت بالمكان» هاته الفكرة، التي يرددها أدباء الاقطاع!.

وكان عام ١٩١٧، فظهر فجر للبشرية جديد، إذ ولدت فيه مرحلة المساواة الكاملة، واطاحت ثورة اكتوبر بالاقطاعية والرأسمالية معاً، وحطمت كل أشكال الاستبداد والتحكم، ونالت المرأة على يدها

كل الحقوق المدنية والسياسية ، وألغيت الفروق الخالدة ، وتخلصت المرأة نهائياً من حكاية القصر الابدي ! .

وبعد فهل كانت هذه المساواة التشريعية بين المرأة والرجل ، وليدة « الارادة الحسنة » التي اتصف بها قادة الثورة ، وواضعو دستور العمال والفلاحين والجنود ، ام كانت وليدة « اليد السحرية العجيبة » ! مهلاً ، لاعجائب ولا سحر لقد ابطلت الثورة ملكية فئة الاراضي ، وملكية فئة اخرى لأدوات الانتاج والمعامل ، فاصبحت الملكية جماعية ، والعمل اشتراكياً ، والحكم شعبياً ، والدولة من وراء ذلك ، الاشراف والتنظيم : لقد خسر الرجل سيطرته على العبد والفلاح والعامل ، والمرأة أيضاً ! .

« هذه الارض لي ! » مبدأ صحيح لعبودية المرأة في مطلع عهد الابوة ، و « هذه الارض لنا » مبدأ صحيح ، لحرية المرأة في مطلع عهد المساواة ، التي سينجر اليه العالم المتمدن جميعه في عالم الغد القريب . ان الاسرة الجديدة اصبحت محققة للمثل الفكرية السامية ، من حرية اختيار ، وتفاهم مشترك ، وتعاون على التربية ، كما خلص المجتمع من آفات كثيرة من قضاء على العزوبة ، بتحقيق العمل ، والغاء للبغاء لعدم الحاجة ، وتراجع في الطلاق لقلة أسبابه الموجبة : أحداث خطيرة في تاريخ البشرية .

وهنا قد يتبادر الى الذهن سؤال وجيه : هل العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد المؤثر في التطور التاريخي ؟ الواقع أن العامل

المادي الاقتصادي ليس العامل الاوحد ولكنه الاقوى ، والاشد أثراً في تسيير التطور . ولكنه ، هو نفسه ، يخلق أوضاعاً اجتماعية معينة ، وقوانين تنظم حقوق الناس وواجباتهم ، وعادات واعراف تحدد عيشهم ، واعتقادات خلقية وقيم روحية توجه سلوكهم ، وكل هذه لاتلبث ان تصبح هي أيضاً ذات وجود مستقل وقوة فعالة ، تعمل بدورها مؤثرة في الواقعات المادية نفسها .

وقد ينهض أخيراً جماعة يذهبون بعيداً في السؤال عن المرحلة التي ستعقب المساواة . فالاستاذ ليتسارد مثلاً ، يؤكد أن المرأة ستعود الى حكم البلاد ، سواء أكان عودها خيراً أم شرا ، وربما قضي على الذكر البشري أن يشغل وظيفة ذكر النحل أو العنكبوت ! .

ونحن ليس من شأننا أن ندخل في هذه التفاصيل ، أو أن نتنبأ عن المستقبل ، وإن كنا نعتقد بان المساواة هي خاتمة المطاف التي سينصرف البشر بعدها ، لتحقيق مثل اخرى ، ما اكثرها ! .

اننا نعتقد أن المساواة ستبقى هي نفسها ، لاننا نعرف أن الانظمة ، إنما تنحل بانحلال أسبابها الموجبة : فنظام الرق انعدم بانعدام السادة ، وكذا الاقطاع مات بموت الاشراف ، والرأسمال يزول بزوال المستثمرين . أما نظام المساواة فلن يفنى ، لان حماته الشعوب ، ولعل هؤلاء سيبقون مخلدين ، مادامت الشمس تبعث الحياة في عالم الارض ! .

المرأة العربية

رأينا أن الحركة النسوية قفزت قفزتها الجبارة ، خلال القرن العشرين ، بنتيجة الثورة الصناعية ، وتأثير الحربين العالميتين ، والثورة السوفياتية الكبرى ، الى جانب نضال الاحزاب الاشتراكية والشيوعية في اكثر بقاع العالم الغربي ، ولكن هذه الاحداث الضخمة بقيت عديمة الاثر ، أو شبيهة بذلك ، في البلدان العربية عامة ، فلم تتقدم القضية النسوية فيها تقدماً يذكر . والظاهر أن هناك أسباباً غير التقاليد والعادات والخصائص والصفات ، كانت ولا تزال تحول دون تقدم هذه الحركة ، وتعمل على الحد من نشاطها ، ذاك اننا ربما كنا ما نزال نرسف في قيود الاقطاع .

فهذا الاقتصاد الأشل في البلاد العربية ، الذي لا ييسر لكل الرجال عملاً ، فضلاً عن النساء ، وهذا التعامل الحقوقي الملتوي الذي لا يؤمن المساواة بين الرجال أنفسهم ، فضلا عن المساواة بين الجنسين ، وهذه المعروفة البغيضة التي يرددها الاستعمار : الشرق شرق والغرب غرب ، ويجد في العرب آذاناً تصغي ، وجوقة تردد ؛ كل هذه أسباب صحيحة تمنع تقدم قضية الحرية : نعني قضية المرأة .

ولكن الاستعمار بدأت ظلاله تنحسر عن الشرق العربي ، وخلصت سوريا ولبنان نهائياً من النفوذ الاجنبي ، وتوطد نظامهما

الجمهوري الحر، بفضل الوعي الشعبي المتصاعد في كلا البلدين. فأصبح الواجب الوطني الآن، يهدف توجيه النضال العملي الى تثبيت وضعها السياسي داخلياً وخارجياً.

إن قضية المرأة العربية في سوريا ولبنان، تتصل بمجموعة القضايا المعقدة التي تستدعي المعالجة والحل في كل من البلدين. وليس من شأننا أن نعرض لكافة المشاكل الاجتماعية التي تواجهها البلاد، إنما سنرى الى المشكلة التي أخذنا على انفسنا معالجتها في دراستنا هذه.

رأينا فيما سبق، أن الاسلام أعطى المرأة العربية حقوقاً، ربما لم تنلها الغربية حتى القرن العشرين، ورأينا كيف أن المرأة لم تفد من أحكامه السمحة فائدة كبيرة.

وواقع المرأة العربية اليوم شيء لا تحسد عليه: فالرجل يخشى تعليمها، ويكرهها على الزواج بمن يحب، وقد يحرمها حقها في الارث، ويفرض عليها الحجاب، ويمنعها من ممارسة ابسط الحريات.

ويتطوع لدعم هذا الواقع والذود عنه، جماعة الرجعة والتواكل، عبيد الماضي، وأسارى العادات، مؤمنين بأن ما كان يجب أن يكون، جاهلين أنهم يسيئون بذلك الى كرامة الفكر، ومصلحة الامة.

فلا تعرض قضية تحرير المرأة العربية، الا ويبرز أعداء المساواة يحشدون الأدلة والبراهين على استحالة هذا التحرير. فالمرأة في عرفهم، ناقصة عقل وخلق، تميل إلى الزينة والتبرج، وتسرف

في مال الرجل ، وتتصف بالمكر والدهاء ، تصطنع الدسيسة ، وتجود حبك الحيلة ، وهي غير أمينة على طفلها ونفسها ، ولعل الخيانة طبع فيها ! . . .

إن هذا الضرب من المنطق المريض ، من شأنه أن يخلق جواً من النفرة والعداء والحذر بين الجنسين ، وقضية المرأة ليست قضية نزاع وخصام ، إنما هي قضية التعاون المشترك في سبيل انشاء الامة السوية .

ونحن لانفهم كيف تحس المرأة بالمسؤولية مادام الرجل لا يأتمنها على شأن من الشؤون . ثم لاندري كيف لاتميل المرأة الى تزيين جسدها ، في حين أن الرجل حرمها تزيين النفس بفضائل العلم والمعرفة والعمل . وكيف لاتمعن تبذيراً في مال الزوج ، مادامت تفكر بأنها تحل من عصمته بمجرد لفظه الطلاق .

لا ، فهذه الصفات التي يمكن أن لاتبرأ المرأة من بعضها ، ليست أصيلة فيها ، وإنما هي من صنع الرجل ، ونسج التاريخ . ولشد مانحن بحاجة الى اعادة النظر في كثير من الصور السلوكية التى تتبعها إزاء المرأة ، فنرى بعد هـذا التغيير ، كيف تكتسب المرأة صفات الصراحة والجرأة ، وكيف تشعر بالكرامة والمسؤولية .

إن أولى المصاعب التي تحول دون تحرر المرأة ، إنما هو الجهل ، ويرى حماة هذا الداء العياء ، ان علم المرأة يسوقها إلى التبذل والاستهتار ، ولكن المشاهدات تثبت أن الحق عكس مايزعمون

فالثقافة عنصر هام يعمل في تكوين الشخصية، كما أن معرفة الخير مدعاة إلى فعله. وعلم المرأة أصبح ضرورة لاجدل فيها، فالحب الضروري في بناء الاسرة ليس انجذاباً غريزياً يشد الجنسين إلى بعضهما، وإنما هو فوق ذلك صلة تشترك في تكوينها الرغبات والعادات وطرق التفكير وصور السلوك، والظاهر أن هذا التجانس المعنوي شرط أساسي في بناء الاسرة الفاضلة.

والثابت من جهة مقابلة، أن الطفل إنما تصوغه إمه، تصوغ جسمه وعقله: اذ هو يرث عنها، استعدادها الجسمي، ومؤهلاتها الذهنية. وعن ذلك أيضاً يجب توجيه الفتاة في المدرسة توجيهاً حسناً، وتوفير التربية البدنية والنفسية لها، والعزوف عن هذا الذعر الوحشي الذي لامبرر له. عند ذلك تستطيع المرأة المتعلمة أن تقوم بواجبها كأم وزوج، أكمل قيام.

ومن القضايا التي تعمل تهديماً في الكيان الاجتماعي، هذا الاستهتار المقصود في صياغة القوانين التي تنظم هذه العلاقة المقدسة: رابطة الزواج. فكم يؤذي النفوس الكريمة أن يعرف النكاح في فقهنا بأنه «حل استمتاع الرجل بامرأة على وجه تسوغه الشريعة». ففي هذا التعريف تنفخ ريح التجارة والنهم الجنسي، وهو يجعل المرأة أداة للاستمتاع ووسيلة لارضاء الغريزة.

أليس من الغريب أن يعطى الزواج هذا التعريف المسيخ، بينما أعطانا القرآن الحكيم عنه، فكرة سامية أفادت منها أكثر تشاريع

الامم الحديثة : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ».

ياعجباً لهؤلاء الفقهاء ، أو لم يجدوا في هذه الالفاظ الكبيرة : « من أنفسكم ، تسكنوا اليها ، مودة ورحمة » شيئاً يوحي لهم بوضع تعريف غير ماسلف .

وبعد فللتعريف أثره البعيد في بناء الاحكام والروابط ، وهو هنا يجعل الزواج عقد سيادة : الرجل فيه العنصر الفاعل ، والمرأة العنصر المنفعل .

اننا ندعو الى زواج قوامه الحرية والكرامة ، غير مشوب بالتجارة أو الاكراه ، وإنما يهدف بناء الاسرة ، وتقويم التربية ويجب أن تعطى الفتاة حرية ابداء الرأي في الزوج ، لايمنعها عن ذلك أدب مصطنع ، أو حياء مريض ، أو عرف جامد .

لقد قال الرسول لانصاري أخبره بخطبته امرأة لم يرها : « أنظر اليها فانه احرى أن يؤدم بينكما » . فلم لا نفسح صدورنا لمثل هذه العادة التي أقرها الاسلام قبل أربعة عشر قرناً ؟!

وهذه السهولة في فصم عقد النكاح ، من أخطر الامراض التي تهدد الكيان القومي ، والتي ينشأ عنها كثير من الآلام يعانيها الافراد . والطلاق مادام حادثاً واقعاً ، فينبغي أن يصبح عملا ، لا قولا ، فتتدخل الحكومة بحله ، وترتب على الراغب في التملص من عقد الزواج ، وجائب مالية شديدة ، ان لم يكن محقاً . واننا اذ نسوق ذلك ، يمكن أن يعرف رأينا في طلاق المكره ، والهازل ، والمغضب والمجنون والسكران ! .

أما التعدد ، الذي تبين خطره الجسيم في معرض الحديث عنه ، فندعو الى تدخل الشارع فيه ، وعدم السماح به ، الا في حالات شاذة ، كثبوت أن الزوجة الاولى عقيمة مثلاً ، أو أنها لا تستطيع تحمل أعباء الواجبات الزوجية ، أو غيرها من هذه الاسباب الملجئة فقط .

والحجاب ، تلك العادة الشائعة لدى بعض الاقوام الشرقية ، كم كنا نود لو لم نتعرض له ، فهذه الضجة المصطنعة التي تثار حوله ليس لها ما يبررها . . . إننا لانرى فيه سوى ظاهرة بسيطة لنظام الابوة المتصف بسلطة الرجل وسيطرته ، واعتزال المرأة الحياة العامة ، وبعدها عنها . وليس الغريب أن يشيع الحجاب خلال هذا النظام الابوي ، وانما الغريب الا يظهر ويشيع . لقد نشأت ظاهرة التحجب مع نشوء ظاهرتي التسري والتعدد ، ورافقتهما ، بل لقد كانت أثبت منهما ، لان الحجاب أجلى مظاهر نفوذ الرجل وخضوع المرأة .

واعتاد الباحثون في القضايا الاجتماعية إذا عرضوا للحجاب ، أن يتلمسوا الآيات الكريمة ، يدفعون بها زعم القائلين : بان الحجاب من أوامر الدين والشرع . وهم يذهبون الى أنه عادة دخيلة على العرب تسربت اليهم من الاقوام الاخرى . وتضاربت آراؤهم واختلفت حين بحثوا الحجاب في الجاهلية ، اذ أكد بعضهم شيوعه مستنداً الى بعض ابيات من الشعر ، وأكد آخرون

انتفاءه ، معتمدين أيضاً على مجالسة المرأة الرجال ، وعلى الروايات الواردة والوقائع المنسوبة . أما هذا التباين في الرأي فناتج عن فقدان المبادىء العلمية الصالحة ، لفهم الاحداث التاريخية .

لقد قلنا ان الجاهلية كانت مرحلة انتقال من نظام الامومة الى نظام الابوة ، وانها شهدت آثار النظامين ، فطبيعي جداً أن تظهر فيها عادة التحجب ، كنتيجة تسلط الرجل ، أو شروعه بالتسلط على المرأة . وموقف الاسلام من هذه الظاهرة ، كان كموقفه من جميع أمور المرأة ، كريماً سمحاً . والقرآن الكريم يحض على العفة ، وكرم الاخلاق ، وعدم التبذل ، غير أنه لم يقل قط بالحجاب . وليس من المعقول أن يدعو الاسلام إليه ، بعد ما منح المرأة من الحقوق مامنح . أما اختلاط العرب بالاعاجم فكان فرصة اتاحت لنظام الابوة أن يمد ظلاله على الامة العربية . ونحن فيما نقول لاناقي الكلام جزافاً ، وانما نستند الى مسلمات تاريخية صحيحة ، والى قوانين تفسر التطور الطارىء على المجتمع البشري :

لقد كانت نساء اليونان يستعملن الخمار ، واذا خرجن كن يخفين وجوههن بطرف منه .

والكنيسة أمرت بالخمار اذا خرجت المرأة في الطريق ، أو حضرت الصلاة . وفي أوروبا كان الخمار شائعاً في القرون الوسطى ولم تخف وطأته حتى دخول القرن الثالث عشر ، وأسبانيا وأميركا اللاتينية حافظت عليه الى مابعد ذلك .

وبعد ، فهل يبقى مجال للقول بأن الحجاب عادة أصيلة او عادة دخيلة ؟ ! انه ظاهرة اجتماعية ، عرفت في فترة معينة من التاريخ وهي عصر الابوة والرق ، لدى كافة الشعوب على السواء .

هكذا نحب أن ندرس الحجاب الذي يقف اليوم حائلاً دون التقدم الاجتماعي والفكري ، فحري بنا ان نعمل على التخلص من هذه العادة التي اصبحت عبئاً على الامة . أما حجج القائلين بان السفور يفسد الخلق ، ويساعد على انتشار الرذيلة ، فحجج واهية ، وعكسها أصح ! . . ان اشتراك المرأة في الحياة العامة ، ومساواتها بالرجل كفيلان بتحطيم هذه القيود ، التي لاتزال المرأة ترسف فيها . إن عبداً من الحرية والكرامة ينتظر المرأة العربية .

وتعرض أخيراً مشكلة إعطاء المرأة حقوقها السياسية . فيرى المعارضون أن المرأة العربية تجهل حاجات البلاد الاقتصادية ، وطرق اصلاحها ، ولاتتفهم أحداث العالم السياسية وتطوراتها العامة .

ولكن الجهل داء يحيق بأكثر أبناء البلاد رجالاً ونساءً ، والدعوة الى التخلص منه أصبحت من باب الحديث المعاد ، واذا استوى الجنسان فيه ، فلِمَ يعطى أحدهما الحقوق السياسية ويحرم منها الآخر ؟ ثم كيف يستقيم ان تحرم ألوف المثقفات في سوريا ولبنان من أبسط الحقوق السياسية وهو حق التصويت ، بينما نجد في الندوات النيابية نفسها أعضاء ممن لايحسنون قراءة حرف .

ليس من الرأي أن تعطى الحقوق السياسية للرجال دون النساء ، ولفئة منهن دون فئة ، أو تزاد اصوات المثقفين ، مراعاة لدرجة

الكفاءة العلمية . . . فهذه حلول من شأنها ، خلق التنافر الطبقي والتحزبات البغيضة في المجتمع . إنما الواجب أن تمنح هذه الحقوق للجميع على السواء ، مراعاة للمصلحة القومية ، ومسايرة لمبادئ العدالة والمساواة ، واندفاعاً وراء التقدم والازدهار . لقد اثبتت تجارب الامم الفائدة الكبرى التي تجنى من اعطاء المرأة حقوقها السياسية ، فلِمَ لانفيد من هذه التجارب الضخمة لدى الامم الاخرى ! .

هذا ، مع ملاحظتنا أن الحقوق السياسية الممنوحة للافراد ، رجالا كانوا أم نساء ، تبقى صورية ، غير جديرة بالاعتبار ، إن لم تتحقق معها أمور كثيرة أخرى ، كتحسين البلاد اقتصادياً وضمان العمل للجميع ، ونشر التعليم المجاني الاجباري بين جميع طبقات الشعب ، وغيرها من هذه الاوضاع المنظمة على أسس العدالة والحرية ، والمساواة .

وبعد ، فهذا مأردنا الى اثباته في هذه الدراسة الموجزة ، داعين الشباب المستنير في الامة ، الى اطراح الطريقة الفاسدة التي تعالج بها أكثر قضايانا العارضة ، هذه الطريقة التي كانت علة تأخر الغرب قبل النهضة ، والى السير في السبل التي ينيرها البحث العلمي الهادي ، لسن أحسن التشاريع الضامنة حقوق الافراد والجماعات المؤمنة للجميع عملاً ، المؤمنة للجميع مساواة ، والفارضة احترام حرية كافة المواطنين .

ولسنا ننسى ، ونحن ندعو إلى الثورة في حياتنا التشريعية والحقوقية ، أننا أبناء امة ، شعت عن جنبات أرضها أنوار المعرفة والهدى قروناً طويلة ، وحملت للعالم رسالة الانسانية والتسامح والاخاء ، كما علمت الناس أخلاق الفروسية من عفة وحمية وشجاعة ، وهي ماتزال غنية بامكانياتها ، عظيمة بقدرتها ومهيأة نفسياً وتاريخياً لتكون مبعث اشعاع للفكر ، ومجلى للنور .

ونحن إذ نقرر ذلك ، فاننا على مثل اليقين ، بأن الفكر العربي الذي يدرك الاتجاه الصاعد الذي تسلكه الانسانية في سيرها الحثيث نحو العدالة والحرية والمساواة ، سوف لن يرضى بحياة التواكل والجمود واللامبالاة ، بل سيندفع الى الخلاص من قيود الرجعة ، ليخلق غداً عظيماً ، يكون امتداداً رائعاً لماضيه العريق ، وهكذا تسير الامة العربية كما كانت ، وكما يجب أن تكون دوماً ، في الطليعة . . .

أخطاء مطبعية

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥	٨	عثمان	عثمان
٨	١٧	للأحدات	للأحداث
١٤	٩	الدعاوي	الدعاوى
١٧	١٠	ونري	ونرى
٣٢	٦	فأخرقتها	فأحرقتها
٣٨	١٢	فبضعة	فبضع
٥١	٣	صفاته	صفاته
٦٢	١٧	نقبلوا	تقبلوا
٨٢	٩	عدى	عدا
٨٤	١٣	عصر ابوة	نظام الابوة
١٠٧	٢	يكافِ	يكافئ
١١٤	٥	حطمو	حطموا
١١٦	٩	عدى عن	عدا
١١٦	١٥	الروتستاتي	البروتستاتي
١٢٥	١٤	معروفة	معزوفة
١٢٩	٣	الفاط	الفاظ

DATE DUE

جمال الدين ،نجيب
حول المرأة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01023713

American University of Beirut

General Library

305.42
J324hA